مقالات في موقع عربي21

مقالات عام 2026 مرتبة حسب وحدة الموضوعات



أحمد هلال

مقالات في

موقع عربي٢١

الكاتب: أحمد هلال

مقالات عام ٢٠٢٦

مرتبة حسب وحدة الموضوعات

مقدمة

يجمع هذا الكتاب ستة وعشرين مقالًا نُشرت في موقع «عربي٢١» بين يناير ونوفمبر من عام ٢٠٢٦، وهو عام بدا فيه العالم كأنه يُعيد كتابة قواعده على عجل. ففي غضون أشهر قليلة، اهتزت مسلّمات استقرت عقودًا في الوعي السياسي العربي: صورة النظام الدولي القائم على القواعد، ومعنى الحماية الأجنبية، وحدود القوة العسكرية في حسم الصراعات، وعلاقة السلطة بالمجتمع في عالمنا العربي، وموقع الحركات الإسلامية من مشاريع التغيير. وقد وُلدت هذه المقالات في قلب تلك اللحظة، فجاءت شاهدة عليها، ومحاولة لفهمها في آن واحد.

سياق الكتابة

لم تُكتب هذه النصوص في هدوء المكتبات، بل في زمن متسارع تتلاحق فيه الأحداث أسرع من قدرة العقل على استيعابها: حرب أمريكية إسرائيلية على إيران امتدت شظاياها إلى الخليج ومضيق هرمز، وحرب على غزة تبحث عن نهاية سياسية بعد أن عجز الميدان عن حسمها، وتحولات عميقة في سوريا ما بعد الأسد، وأزمات معيشية وسياسية متراكمة في مصر، وتصاعد للخطاب الشعبوي في الغرب انعكس على صورته وقيمه المعلنة. ولذلك فإن هذه المقالات تحمل أثر لحظتها؛ فيها حرارة المتابعة اليومية، لكنها تسعى في الوقت ذاته إلى تجاوز الحدث العابر نحو الأسئلة البنيوية التي يكشفها.

الإشكالية الناظمة

على تنوع موضوعاتها، تدور المقالات حول إشكالية مركزية واحدة يمكن صياغتها على النحو الآتي: ما العلاقة بين القوة والشرعية في عالم يتخلى تدريجيًا عن أقنعته الأخلاقية؟ وكيف يمكن للمجتمعات العربية أن تبني أمنها وسيادتها واستقرارها في ظل نظام دولي يتحول، وسلطات محلية تخلط بين حماية الدولة وحماية نفسها؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع أسئلة فرعية تتردد في فصول الكتاب: هل تصنع القوة العسكرية وحدها نصرًا مستدامًا؟ وهل يمكن أن يُستورد الأمن أو يُشترى؟ ومتى تتحول المؤسسات الوطنية من أدوات لخدمة المجتمع إلى مصادر لشرعية السلطة؟ وكيف يُصنع الوعي الجمعي في عصر الخوارزميات والدراما الموجهة؟ وكيف يمكن إسقاط الاستبداد دون إعادة إنتاجه في صورة جديدة؟

المنهج والمرجعية

يعتمد الكاتب مقاربة تحليلية تجمع بين أدوات العلوم السياسية المعاصرة ومرجعية الفكر السياسي الإسلامي. فهو يستحضر الواقعية السياسية في تفسير سلوك القوى الكبرى، ويستعين بمفاهيم غرامشي عن أزمة الهيمنة، وبتحليل فوكو للعلاقة بين السلطة والمعرفة، وبقراءة هنتنغتون للتوازن بين المشاركة السياسية وبناء المؤسسات. لكنه لا يقف عند حدود هذه الأدوات، بل يرى أنها تعجز أحيانًا عن تفسير انهيار المعنى السياسي وسقوط الشرعية، فيعود إلى التراث السياسي الإسلامي، من الماوردي إلى ابن خلدون، وإلى الفقه المقاصدي، بوصفه مرجعية تحليلية تشكّلت في عالم صراعي، وتمتلك وعيًا مبكرًا بالفروق بين الشرعية والغلبة، والقوة والحق، والدولة والنظام.

ولا تسعى هذه المقاربة إلى استبدال مرجعية بأخرى، ولا إلى تقديم التراث بديلًا أيديولوجيًا جاهزًا، وإنما إلى توسيع أدوات الفهم، والجمع بين الوعي بالواقع والتمسك بالقيم، على نحو يتجنب مثالية الخطاب الأخلاقي المجرد، كما يتجنب تبرير القوة باسم الواقعية.

بناء الكتاب

آثرنا ترتيب المقالات وفق وحدة الموضوعات لا وفق تسلسلها الزمني، حتى يتمكن القارئ من تتبع الفكرة الواحدة في تطورها وتعدد زواياها، مع الإبقاء على

تاريخ نشر كل مقال تحت عنوانه، حفاظًا على سياقه، واحترامًا لكونه شهادة على لحظة بعينها. وقد انتظمت المقالات في ثمانية أقسام:

✎ **القسم الأول، «الغرب والنظام الدولي»**: يتناول انكشاف الخطاب الليبرالي، وتحول الفضائح إلى أداة لإدارة الهيمنة، وأزمة القيم التي رافقت النسخة الأمريكية من كأس العالم.

✎ **القسم الثاني، «الحرب على إيران وأمن الخليج»**: يحلل حدود القوة الأمريكية وتحولات الردع، ويناقش جدلية الحماية والسيادة التي فرضتها القواعد الأجنبية في الخليج.

✎ **القسم الثالث، «القضية الفلسطينية»**: يقرأ الانقسام بين السلطة والمقاومة، ومعركة الشروط والشرعية التي تبدأ حين تعجز القوة عن الحسم.

✎ **القسم الرابع، «مصر: الدولة والسلطة والدور الإقليمي»**: يبحث في المسافة بين الدولة والنظام، وفي اختزال الوطنية في الزي العسكري، وفي الفساد البنيوي الذي يتحمل البسطاء كلفته، وفي الدور الإقليمي الذي يمكن أن تؤديه مصر إذا استعادت تماسكها الوطني.

✎ **القسم الخامس، «الإعلام وصناعة الوعي»**: يتناول تحول السياسة إلى مسرح إعلامي، والدراما الموجهة التي تشيطن مكونات من النسيج الوطني، وعجز علم السياسة السائد عن تفسير الواقع الجديد.

✎ **القسم السادس، «المجتمع المصري: الهوية والأسرة»**: يرصد التفكك الصامت لمؤسسة الزواج، وحروب الهوية التي تشعلها الترندات الرقمية.

✎ **القسم السابع، «جماعة الإخوان المسلمين»**: يقدم قراءة نقدية لمفهوم التمكين بين الفكرة والواقع، ولأزمة الانقسام الداخلي بعد ٢٠١٣، ولموقع الجماعة في سردية سوريا الجديدة.

✎ **القسم الثامن، «الاستبداد والتغيير والديمقراطية»**: يعالج سؤال مقاومة الظلم دون الانزلاق إلى الفوضى، ودروس يناير للتجربة السورية، والمفارقة بين نجاح أبناء الأمة في مجتمعات حرة وتعثر أوطانهم.

✍ كلمة إلى القارئ

تنتمي هذه النصوص إلى جنس المقالة التحليلية، فهي ليست دراسات أكاديمية محكّمة، ولا بيانات سياسية، وإنما محاولات للتفكير بصوت مسموع في قضايا الأمة. وهي تعبّر عن موقف واضح لا تخفيه: الانحياز إلى حرية الإنسان وكرامته، وإلى الدولة التي تتسع لجميع أبنائها، وإلى التغيير السلمي المتدرج الذي يبني ولا يهدم. ومع ذلك فإنها تحرص على الإنصاف في عرض الوقائع، وعلى نقد الذات كما تنقد الآخر، وعلى طرح الأسئلة أكثر من الادعاء بامتلاك الإجابات النهائية.

ولعل قيمة جمع هذه المقالات في كتاب واحد أنها تكشف ما لا تكشفه القراءة المتفرقة: أن الأزمات التي تبدو منفصلة – في الخليج وغزة والقاهرة ودمشق وواشنطن – هي في جوهرها وجوه متعددة لسؤال واحد عن معنى الشرعية، وحدود القوة، وموقع الإنسان في معادلات السياسة.

المحتويات

مقدمة ٣

القسم الأول ٩

الغرب والنظام الدولي ٩

(١) تأملات في جنازة النظام العالمي من خارج قاعة العزاء في دافوس ٩

(٢) فضائح الغرب المتكررة: انهيار الأخلاق أم آلة هيمنة متجددة؟ ١٢

(٣) من ملاعب العالم إلى حدود السياسة: هل بدأت النسخة الأمريكية من كأس العالم بأزمة قيم؟ ١٥

القسم الثاني ٢٠

الحرب على إيران وأمن الخليج ٢٠

(٤) ترامب بين أسطورة القوة وحدودها: قراءة في تحوّل ميزان الردع ٢٠

(٥) عندما تكون القواعد الأمريكية فتيلا للحرب: جدلية الحماية والسيادة بالخليج وكلفة القرار السياسي ٢٥

(٦) هل تحمي القواعد الأمريكية الخليج؟.. مستقبل الأمن الإقليمي والعلاقة مع إيران. ٣٠

(٧) الخليج في الممر الضيق: حين لم تعد واشنطن ضمانة ولم تعد طهران مجرد تهديد ٣٥

القسم الثالث ٤٠

القضية الفلسطينية ٤٠

(٨) بين فتح وحماس.. فلسطين في معركة السلطة والسلاح؟ ٤٠

(٩) حين تعجز القوة عن الحسم تبدأ معركة السياسة ٤٤

القسم الرابع ٤٨

مصر: الدولة والسلطة والدور الإقليمي ٤٨

(١٠) مصر المحورية بين محاور النفوذ المتصارعة ٤٨

(١١) في ذكرى ٣٠ يونيو وتسويق الانقلاب.. تأملات في خطاب الذاكرة وإعادة إنتاج الواقع ٥٢

(١٢) الأوكتاغون.. حين تخاف السلطة من شعبها أكثر مما تخاف من أعدائها ٥٦

(١٣) حين تصبح مصر كلها ثكنة عسكرية.. ١٢٠ مليون جندي وخطر اختزال الدولة بالجيش ٦٠

(١٤) مصر بين فساد النخبة وانهيار الدولة.. لماذا يدفع البسطاء ثمن تغول الكبار؟ ٦٥

القسم الخامس ٧١

الإعلام وصناعة الوعي ٧١

(١٥) السياسة في مواجهة الحقيقة العارية ٧١

(١٦) سدنة الفراغ ونبوءة النسيج الممزق: تشريح لمقصلة الوعي والشهود الحضاري ٧٥

(١٧) الأفعى الحقيقية في مصر: الإعلام بين رأس الأفعى وخطر الحرب الفعلي ٧٩

(١٨) بين الحرب وخطاب الميمز: حين تتحول السياسة إلى مسرح إعلامي ٨٢

القسم السادس ٨٧
المجتمع المصري: الهوية والأسرة..... ٨٧
(١٩) بمواجهة التفكك الصامت: كيف تحوّل الزواج بمصر من سكن ورحمة لمشروع خوف وقلق؟ ٨٧
(٢٠) مصر بين حرب الهوية وفخ الاستقطاب في معارك الترندات الرقمية..... ٩٢
القسم السابع ٩٨
جماعة الإخوان المسلمين ٩٨
(٢١) التمكين في منهج الإخوان المسلمين بين الفكرة والواقع: قراءة في جدل المنهج والبيئة..... ٩٨
(٢٢) الإخوان المسلمون بين تشويه القديم وصناعة البديل: لماذا يتم استهدافهم في سردية سوريا الجديدة؟... ١٠٢
(٢٣) بعد عقد من "تمرد".. هل أصاب الانقسام جماعة الإخوان أكثر مما أصابها القمع؟ ١٠٥
القسم الثامن..... ١١٠
الاستبداد والتغيير والديمقراطية ١١٠
(٢٤) بين الاستبداد والفوضى: كيف يوازن الفقه المقاصدي بين مقاومة الظلم وتجنب الانهيار؟ ١١٠
(٢٥) من ٢٥ يناير إلى الشام: كيف نُسقط الاستبداد من دون أن نعيد إنتاجه؟ ١١٣
(٢٦) فرحٌ على ضفاف الأطلسي وغصّةٌ على ضفاف النيل.. ..... ١١٧
خاتمة..... ١٢١

القسم الأول
الغرب والنظام الدولي

(١) تأملات في جنازة النظام العالمي من خارج قاعة العزاء في دافوس



نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٦

المشهد في دافوس ٢٠٢٦ لا يصوّر موت النظام العالمي القديم بقدر ما يكشف عن طبيعة حياته الحقيقية. فـ«الجنازة» هنا ليست مراسم وداع، بل مزاد علني. تُباع فيه رموز السلطة القديمة، بينما يحتفظ نفس اللاعبين بمفاتيح الخزينة. إنه المشهد النهائي لمسرحية طويلة: ارتداء جلادي الأمس لعباءات القضاة، وتسلم من أشعلوا الحرائق لقيادة فرق الإطفاء.

كشف الستار عن منطق القوة الخام

ليس ما يحدث اختراعاً لمنطق جديد، بل هو كشف للسرّ الذي ظلّ مقنّعاً لعقود. لقد كان القانون الدولي والشعارات الأخلاقية غطاءً مخملياً لقبضة القوة. الفرق اليوم أن الأقوياء تخلّصوا من عناء الترجمة بين الخطاب والممارسة. فالاتفاقيات التي انتهكت، والمؤسسات التي شُلّت، والتجارة التي جُورَت، لم تكن سوى أدوات في يد من يملك القوة. الآن، يسقط القناع الأخير.

الجنوب: من متفرج إلى وقود في آلة الصراع

يُقدم العالم العربي وإفريقيا كمشاهدين سلبيين، لكن دورهما في المعادلة الجديدة أكثر خطورة. إنهما الوقود المُعدّ للاحتراق في أفران النظام القادم. فبينما تتفق عشرات الدول على تشكيلات «السلام» الجديدة، تُترك المئات الأخرى

كساحات اختبار. تُنهب ثرواتها، وتُمزّق سيادتها، وتُقاسَم أراضيها على خرائط النفوذ.

ليست الحروب في السودان وليبيا واليمن وسوريا سوى فصول أولى في هذه المسرحية. إنها مختبرات مفتوحة تُختبر فيها الأسلحة، وتُرسَم فيها الحدود الجديدة، ويُقاس فيها مدى جوع القوى الكبرى للمزيد.

الوهم المزدوج والخيار الحقيقي

يُعرض الواقع على أنه خيار بين نظامين: قديم متهاوٍ وجديد وحشي. لكن هذا التصوير يخفي الخيار الجوهري. فالمعضلة ليست في اختيار تابع بين سيدين، بل في الاختيار بين منطقين: منطق التبعية والتفتيت، ومنطق السيادة والتكامل.

المأساة العربية-الإفريقية لا تكمن في فقر المقومات، بل في إرادة تبديدها. فمن يملك ثلث احتياطي النفط العالمي، ويجلس على مفترق القارات، ويمتلك تاريخاً حضارياً ضارباً في العمق، لا يمكن أن يكون ضحية إلا إذا قبل بدور الضحية.

الطريق: من رد الفعل إلى صناعة البديل

الحل ليس في الحنين إلى ماضٍ وهمي أو الانكفاء على الذات. وهو بالتأكيد ليس في انتظار من يبيع الأمان في أسواق دافوس. الخلاص يكمن في الانتقال من حالة رد الفعل إلى حالة صناعة البديل.

النموذج المطلوب ليس مفقوداً، بل هو مُهمَل: التضامن الجنوبي-الجنوبي. فالتكامل الاقتصادي، والتحالفات الأمنية المشتركة، والأسواق الموحدة، ليست أحلاماً رومانسية بل ضرورات وجودية. لقد حوّل الأوروبيون تحالف فولاذ وفحم إلى قوة عالمية بعد حرب مدمرة. فكم تكون الفرصة أكبر لمن يملك مقومات البناء من موقع السلم؟

الصحوة: من تحت أنقاض الوهم

قد يكون عام ٢٠٢٦ عام الانهيار الظاهر، لكنه قد يكون أيضاً عام الصحوة المختبئة. فالتاريخ يُعلّم أن الأنظمة التي تظن نفسها أبدية هي الأقرب إلى السقوط. والنظام القائم على منطق السوق المطلق – حيث يصبح السلام سلعة والكرامة سعراً تفاوضياً – محكوم عليه بالفشل. لأنه ببساطة ينكر حقيقة كون البشر بشراً.

من قاعة العزاء إلى رحم الصحراء

بينما تُنعى الأنظمة في القاعات المكيفة، تولد المقاومات في صحاري الوعي. بذور النظام الجديد – نظام الكرامة لا التجارة – تُزرع في كل خطوة تكامل، وفي كل رفض للتبعية، وفي كل إرادة جمعية ترفض أن تكون بضاعة في سوق القوى.

السلام لا يُشترى لأن السلام ليس منتجاً. السيادة لا تُمنح لأنها حق غير قابل للتفويض. والكرامة لا تُباع لأنها جوهر الوجود. ربما تحتاج البشرية إلى هذه الصدمة – صدمة تحويل القيم إلى سلع – لتستعيد وعيها الجمعي.

ما بعد دافوس لا يرسمه المتفاوضون على الطاولات، بل تُخطّطه إرادات الشعوب في ساحات وعيها. هناك، حيث الوضوح لا الغموض، تُبنى المقاومات الحقيقية. وها نحن على عتبة ذلك الوضوح القاسي، الواضح كحدّ السيف، الذي لا يترك لأحد ترف الوقوف على الحياد.



(٢) فضائح الغرب المتكررة: انهيار الأخلاق أم آلة هيمنة متجددة؟

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٦

لم يعد انكشاف الفضائح السياسية والأخلاقية في الولايات المتحدة والغرب حدثًا استثنائيًا، بل تحوّل إلى ظاهرة متكررة تتزامن، بوضوح لافت، مع تحوّل السياسة الخارجية الأمريكية نحو مزيد من الخشونة والهيمنة وتجاوز الخطاب القيمي التقليدي.

هذا التزامن يفرض سؤالًا يتجاوز الأفراد والوقائع: هل نحن أمام لحظة محاسبة حقيقية، أم أمام إعادة ترتيب محسوبة لأقنعة السلطة؟

الفضائح، في التحليل السياسي، لا تظهر في لحظات الاستقرار، بل في فترات الضغط والتحوّل.

اليوم، يمرّ النظام الدولي بمرحلة اهتزاز عميق: تراجع الهيمنة الأحادية، صعود قوى منافسة، أزمات اقتصادية داخلية، واستقطاب سياسي غير مسبوق.

في مثل هذه اللحظات، لا يعود الكتمان ممكنًا بالكفاءة السابقة، لا لأن النظام أصبح أكثر أخلاقية، بل لأن تكلفة الإخفاء باتت أعلى من تكلفة الكشف الجزئي.

هنا، يصبح انكشاف الفضائح جزءًا من أعراض ما وصفه أنطونيو غرامشي بـ«أزمة الهيمنة»: حين تفقد النخب قدرتها على الحكم عبر القبول والشرعية، فتضطر إلى إدارة الأزمات بدل احتوائها، وإلى التعايش مع الفضيحة بدل منعها. الكشف، في هذه الحالة، لا يعني تطهير النظام، بل تكيّفه مع واقع جديد.

لكن الأهم ليس أن تُكشف الفضائح، بل كيف تُكشف. النمط المتكرر في معظم القضايا الكبرى يكشف الكثير: التركيز على أفراد بدل الشبكات، على الصدمة

الأخلاقية بدل السياق البنيوي، وعلى الجريمة المعزولة بدل منظومات التواطؤ السياسي والاقتصادي.

بهذا المعنى، يُسمح بسقوط أسماء، لا بانكشاف البنية التي صنعتها وحمتها.

هذا ما يجعل الفضيحة أداة سياسية بامتياز. فكما بيّن ميشيل فوكو، السلطة لا تعمل فقط عبر القمع، بل عبر تنظيم المعرفة وحدود النقاش: ما يُقال، وما يُسمح بتداوله، وما يُمنع من التحول إلى سؤال جذري. لذلك، لا يُكشف إلا ما لا يهدد جوهر النظام، فيما يبقى الأخطر خارج الضوء.

يلعب الإعلام هنا دورًا مزدوجًا. فهو من جهة يكشف، لكنه من جهة أخرى يحتوي. تُضخّم التفاصيل الصادمة، ويُعاد تدويرها بوصفها مادة استهلاكية، بينما يُهمَل التحليل المتعلق بالبُنى: التمويل، شبكات النفوذ، دور المؤسسات، وحدود المساءلة الحقيقية. النتيجة هي تحويل الغضب العام إلى استهلاك أخلاقي، لا إلى ضغط سياسي منظّم. تتساقط الأسماء المستهلكة، وتستمر منظومة الفساد في تجديد تلقائي وإعادة الهيمنة.

في المقابل، تتجه السياسة الخارجية الأمريكية نحو مزيد من التوحّش. وفق المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، حين تشعر القوى العظمى بتراجع نفوذها النسبي، تميل إلى تعويض ذلك عبر القوة المباشرة، وتخفيض كلفة الاعتبارات الأخلاقية. ومع تآكل الخطاب الليبرالي وفقدانه القدرة على الإقناع، لم يعد الحفاظ على صورة «القائد الأخلاقي» أولوية، بقدر ما أصبح الحفاظ على النفوذ بأي وسيلة.

في هذا السياق، لا يبدو انكشاف الفضائح الداخلية تناقضًا مع التوحّش الخارجي، بل وجهًا آخر له. فحين تسقط الأخلاق بوصفها خطابًا مهيمنًا، تُستبدل بالقوة بوصفها لغة صريحة.

ويغدو السماح بانكشاف بعض القذارة الداخلية تكلفة مقبولة، طالما أنها لا تمس مركز القرار ولا تعيق القدرة على الفعل خارجيًا.

نحن، إذن، لا نعيش عصر إنكار الفساد، بل عصر «الاعتراف المُدار». يُعترف بوجود الفساد، لكن دون تفكيك أسبابه. يُدان الأفراد، لكن تُحصّن المنظومات.

هذا الاعتراف لا يُضعف النظام، بل يمنحه قدرة جديدة على امتصاص الغضب وإعادة إنتاج شرعيته بشكل أقل ادعاءً وأكثر فجاجة.

الخطر الحقيقي لا يكمن في انكشاف الفضائح، بل في تطبيعها، وفي تحويلها من فرصة مساءلة بنيوية إلى مسرح أخلاقي عابر.

ما نشهده اليوم ليس سقوط النظام الدولي الليبرالي، بل تحوّله إلى نسخة أكثر قسوة وأقل تزويقًا.

حين تسقط الأقنعة، لا تسقط السلطة بالضرورة. أحيانًا، كل ما يحدث هو أن تتوقف عن التظاهر بأنها أخلاقية.

وحين تتوقف السلطة عن التظاهر بأنها أخلاقية، هل نتوقف نحن عن التظاهر بأننا مغفلون؟



(٣) من ملاعب العالم إلى حدود السياسة: هل بدأت النسخة الأمريكية من كأس العالم بأزمة قيم؟

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٢٦

لم تكن كرة القدم يوماً مجرد لعبة. فمنذ أن تحولت إلى اللغة المشتركة للبشرية، أصبحت الملاعب مرآة تعكس ما يجري خارجها من صراعات وأفكار وتوازنات قوة. وفي كل نسخة من كأس العالم لا تتنافس المنتخبات فقط على الكأس، بل تتنافس الدول أيضاً على تقديم صورة عن نفسها أمام مليارات البشر الذين يتابعون الحدث الأكبر في عالم الرياضة.

لهذا السبب تحديداً تبدو المقارنات بين كأس العالم ٢٠٢٢ في قطر وكأس العالم ٢٠٢٦ في الولايات المتحدة والمكسيك وكندا أكثر من مجرد مقارنة تنظيمية أو رياضية؛ إنها مقارنة بين سرديتين حضاريتين مختلفتين، وبين رؤيتين لدور الرياضة في عالم مضطرب سياسياً وثقافياً.

منذ الأسابيع الأولى للبطولة الأمريكية، برزت أخبار تتعلق بصعوبات التأشيرات، ومنع دخول بعض الشخصيات الرياضية، والانتقادات الموجهة للإجراءات الأمنية المشددة بحق بعض الوفود القادمة من أفريقيا والشرق الأوسط. وبينما قد تكون بعض هذه الحالات مرتبطة بقوانين الهجرة والأمن القومي كما تقول السلطات الأمريكية، فإن الصورة التي تشكلت في الوعي العام كانت مختلفة تماماً: صورة بطولة عالمية تقف عند أبواب الحدود، وتخضع لمعايير السياسة قبل أن تفتح أبواب الرياضة.

هنا تبدأ المشكلة الحقيقية.

فكرة كأس العالم تقوم أساساً على تجاوز الحدود لا على تعزيزها. والبطولة التي تجمع شعوباً من عشرات الثقافات والأديان والأعراق يفترض أن تكون لحظة إنسانية نادرة يتراجع فيها منطق الجوازات والخرائط أمام منطق المشاركة الإنسانية. لكن عندما يصبح الحديث عن التأشيرات أكثر حضوراً من الحديث عن المباريات، فإن شيئاً ما يكون قد اختل في الرسالة الأساسية للحدث.

لا يمكن الجزم بسهولة بأن ما جرى يعكس سياسة عنصرية أمريكية ممنهجة ضد القارة الأفريقية أو ضد شعوب بعينها. فالعنصرية مصطلح خطير يحتاج إلى أدلة واضحة ومستمرة تتجاوز الحوادث الفردية. لكن في المقابل، لا يمكن تجاهل حقيقة أن كثيراً من الانتقادات جاءت من دول ومؤسسات وشخصيات شعرت بأن هناك تفاوتاً في المعاملة بين جنسيات مختلفة، وأن بعض الوفود القادمة من الجنوب العالمي واجهت عراقيل لم تواجهها وفود أخرى.

وفي السياسة الدولية، لا تهم الوقائع وحدها؛ بل تهم أيضاً الانطباعات التي تخلقها تلك الوقائع.

لقد أمضت الولايات المتحدة عقوداً طويلة تقدم نفسها بوصفها نموذجاً للتعددية والانفتاح والهجرة والتنوع الثقافي. لكن السنوات الأخيرة شهدت تصاعداً واضحاً في الخطاب المرتبط بالحدود والهجرة والهوية الوطنية، وهو خطاب انعكس على صورة البلاد في نظر كثيرين حول العالم. وعندما تستضيف دولة تحمل هذا الجدل الداخلي بطولة بحجم كأس العالم، فإن كل حادثة مرتبطة بالدخول أو التفتيش أو التأشيرات تتحول تلقائياً إلى مادة للنقاش السياسي والإعلامي.

في المقابل، لا يزال كثيرون يستحضرون تجربة قطر ٢٠٢٢ باعتبارها نموذجاً مختلفاً.

فبرغم الحملات السياسية والإعلامية التي سبقت البطولة، نجحت قطر في تقديم نسخة اتسمت بدرجة عالية من الانفتاح الاجتماعي والثقافي. وصل مشجعون

من مختلف الأديان والقوميات والخلفيات الفكرية إلى الدوحة، وتجولوا في فضاء عربي وإسلامي كان بالنسبة لكثير منهم مجهولاً أو مشوهاً في الصورة النمطية الغربية. وهناك اكتشف ملايين الزوار والمتابعين أن التعايش لا يعني بالضرورة الذوبان الثقافي، وأن الانفتاح لا يقتضي التخلي عن الهوية.

كانت الرسالة القطرية تقوم على فكرة بسيطة وعميقة في آن واحد: يمكن للإنسان أن يحافظ على خصوصيته الحضارية وأن يفتح أبوابه للعالم في الوقت نفسه.

ولهذا السبب لم تُقرأ بطولة قطر باعتبارها نجاحاً تنظيمياً فقط، بل باعتبارها لحظة ثقافية كسرت احتكار السردية الغربية حول مفهوم العالمية. فقد قدمت دولة عربية صغيرة نموذجاً يقول إن العالم لا يحتاج دائماً إلى المرور عبر العواصم الغربية كي يلتقي ويحتفل ويتعارف.

أما في النسخة الأمريكية، فإن الجدل الدائر اليوم لا يتعلق بالملاعب أو البنية التحتية أو القدرة التنظيمية، فهذه أمور لا يشكك فيها أحد، وإنما يتعلق بالسؤال الأعمق: هل تستطيع الرياضة أن تبقى مساحة محايدة عندما تستضيفها قوة عظمى غارقة في صراعاتها السياسية الداخلية والخارجية؟

ويتجلى هذا السؤال بوضوح في حالة المنتخب الإيراني.

فوجود إيران في البطولة جاء في ظل أجواء إقليمية ودولية مشحونة، ومع تصاعد التوترات المرتبطة بالحرب والمواجهة السياسية. ومن الطبيعي أن تتحول كل إشارة أو رمز أو موقف يصدر عن البعثة الإيرانية إلى مادة للتأويل والنقاش. وعندما حمل اللاعبون الرقم الذي قيل إنه يرمز إلى ضحايا مدنيين سقطوا في سياق الحرب، فإن الرسالة تجاوزت حدود الرياضة لتصبح صرخة سياسية وإنسانية في آن واحد.

هنا تكشف كرة القدم مرة أخرى عن حقيقتها القديمة: إنها ليست معزولة عن العالم، بل هي امتداد له.

لكن المفارقة أن فيفا ظلت لعقود ترفع شعار الفصل بين الرياضة والسياسة، بينما تثبت الأحداث المتلاحقة أن هذا الفصل يكاد يكون مستحيلاً. فكيف يمكن فصل السياسة عن بطولة يتوقف فيها مصير المشاركين على قرارات التأشيرات؟ وكيف يمكن عزل الرياضة عن الجغرافيا بينما يعيش العالم على وقع الحروب والعقوبات والاستقطابات الدولية؟

إن ما نشهده اليوم ليس مجرد أزمة تنظيمية أو خلاف إعلامي عابر، بل هو انعكاس لتحول أوسع في النظام الدولي نفسه. فالعالم الذي بدا بعد الحرب الباردة وكأنه يتجه نحو مزيد من الانفتاح والعولمة، يعود تدريجياً إلى لغة الحدود والهويات والصراعات الجيوسياسية. وكأس العالم، بوصفه الحدث الأكثر عالمية على وجه الأرض، أصبح مسرحاً مثالياً لظهور هذه التناقضات.

ولعل أهم ما تكشفه المقارنة بين قطر ٢٠٢٢ والنسخة الأمريكية الحالية هو أن القوة المادية وحدها لا تصنع صورة إيجابية للدول. فالملاعب العملاقة والتقنيات المتطورة والبنية التحتية الهائلة لا تكفي إذا شعر الناس بأن هناك تمييزاً أو إقصاء أو ازدواجية في المعايير.

القوة الحقيقية في عصرنا لم تعد مجرد قدرة على التنظيم، بل قدرة على الإقناع. لم تعد فقط القدرة على الاستضافة، بل القدرة على جعل الضيف يشعر بأنه مرحب به مهما كان دينه أو لونه أو جنسيته أو موقفه السياسي.

لهذا فإن السؤال المطروح اليوم ليس ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على تنظيم كأس عالم ناجح، فهي بلا شك قادرة على ذلك. السؤال الأهم هو: أي صورة ستخرج بها البطولة إلى ذاكرة الشعوب؟ هل ستُذكر باعتبارها احتفالاً عالمياً جمع

البشر تحت راية الرياضة، أم باعتبارها بطولة طغت عليها نقاشات الحدود والتأشيرات والاستقطاب السياسي؟

الجواب النهائي ما زال مبكراً. لكن المؤكد أن بدايات البطولات الكبرى كثيراً ما تحدد طبيعة السردية التي ترافقها حتى النهاية. وإذا كانت قطر قد نجحت في أن تجعل من كأس العالم قصة عن التعايش والانفتاح الحضاري، فإن النسخة الأمريكية مطالبة اليوم بإثبات أن الرياضة ما زالت قادرة على الانتصار على السياسة، وأن أبواب الملاعب أوسع من أبواب الحدود.

القسم الثاني
الحرب على إيران وأمن الخليج



(٤) ترامب بين أسطورة القوة وحدودها: قراءة في تحوّل ميزان الردع

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٦

في لحظة الاستعلاء والغرور يتخيل قادة الولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها أنهم أصحاب السيادة في العالم، وأن قوتهم لا تقف أمامها قوة منافسة أو حتى رادعة.

ورغم السقوط المتتالي في جولات اختبار حقيقية في فيتنام ثم أفغانستان ثم غزة، غير أن ذلك السقوط المتكرر لم يمنعهم من الاستعلاء عبر الترويج لتلك القوة من خلال زوايا تصويرية هوليوودية لتسويق تلك القوة المزعومة في فنزويلا.

في السياسة الدولية كثيرًا ما تُبنى صورة القوة على لحظة خاطفة: عملية عسكرية ناجحة، ضربة دقيقة، أو اعتقال مفاجئ لزعيم دولة.

تُعرض هذه اللحظات في الإعلام وكأنها دليل على قدرة لا حدود لها، وكأن القوة العسكرية يمكنها أن تحسم التاريخ في ساعات.

غير أن التجارب الكبرى تُظهر أن ما يبدو حسمًا سريعًا قد يكون في الحقيقة بداية لمسار أكثر تعقيدًا، حيث تتكشف حدود القوة عندما تواجه إرادة الردع والقدرة على الاحتمال.

عندما جرى الحديث عن عملية اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، بدا المشهد في صورته الرمزية كأنه استعراض صارخ للقوة.

دولة عظمى قادرة على الوصول إلى عمق دولة أخرى وانتزاع رئيسها من قلب سلطته. في الخطاب السياسي والإعلامي بدا الأمر وكأنه رسالة واضحة للعالم: اليد الأمريكية قادرة على الوصول إلى أي مكان، ولا يوجد زعيم خارج نطاقها.

لكن هذه الصورة، رغم قوتها الرمزية، لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الداخلي للدولة المستهدفة.

نجاح مثل هذه العمليات لا يعتمد على التفوق العسكري وحده، بل يرتبط أيضًا بضعف البنية السياسية والعسكرية للدولة المعنية، وبدرجة الانقسام داخل مؤسساتها؛ وبحجم العمالة أو الصفقات في الدائرة الخاصة جدا.

في مثل هذه الظروف تصبح الضربة الخارجية حاسمة لأن البيئة الداخلية تسمح لها بأن تكون كذلك.

الصورة تختلف جذريًا عندما ننتقل إلى الحالة الإيرانية. فمنذ قيام النظام السياسي في إيران بعد ثورة عام ١٩٧٩، تشكلت بنية الدولة حول مفهوم المقاومة والصمود في وجه الضغوط الخارجية.

وعلى مدى عقود طورت إيران منظومة ردع متعددة الطبقات لا تعتمد على الجيش التقليدي وحده، بل على شبكة مؤسسات عسكرية وأمنية وعلى منظومة علاقات إقليمية معقدة.

في هذا السياق جاءت سلسلة الاغتيالات التي استهدفت قيادات عسكرية ودينية بارزة. هذا النوع من العمليات يندرج في ما تسميه الاستراتيجيات العسكرية بضربات «قطع الرأس»، أي محاولة إرباك الدولة عبر إزالة قيادتها العليا. الفكرة تبدو بسيطة في ظاهرها:

إذا فُقدت القيادة، يختل مركز القرار وقد ينهار النظام أو يندفع نحو الاستسلام.

لكن التاريخ العسكري يبين أن هذه الاستراتيجية ليست دائمًا ناجحة. فالدول التي تمتلك مؤسسات قوية وآليات قيادة بديلة تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمة.

وفي مثل هذه الحالات قد تتحول الضربة التي تهدف إلى إضعاف الخصم إلى عامل تعبئة يوحده ويمنحه دافعًا إضافيًا للاستمرار في المواجهة.

هذا ما يفسر المفارقة التي برزت في المشهد الراهن. فبدل أن تؤدي الضربات إلى شلل كامل في بنية الدولة الإيرانية، استمرت القدرة على الرد والعمل العسكري.

وهنا تتكشف حقيقة أساسية في علم الجيوبوليتيك: القوة لا تُقاس فقط بقدرة الدولة على الهجوم، بل أيضًا بقدرة خصمها على جعل كلفة الهجوم مرتفعة.

تلعب الجغرافيا كذلك دورًا حاسمًا في هذه المعادلة.

إيران تقع على أحد أهم الممرات البحرية للطاقة في العالم، وهو مضيق هرمز، ما يمنحها قدرة كامنة على التأثير في الاقتصاد العالمي.

كما أن طهران طورت خلال العقود الماضية ما يمكن تسميته «الردع الشبكي»، أي شبكة من الحلفاء والقوى المتحالفة معها في الإقليم.

هذا الامتداد الإقليمي يجعل أي مواجهة معها قابلة للتوسع إلى مسارح متعددة في الشرق الأوسط، وهو ما يزيد من تعقيد حسابات الحرب.

في ضوء ذلك تبدو المقارنة بين المشهدين – مشهد الاعتقال السريع في فنزويلا ومشهد المواجهة المعقدة مع إيران – كأنها مقارنة بين مستويين مختلفين من التوازن الاستراتيجي.

ففي الحالة الأولى ظهر التفوق العسكري في صورة حاسمة وسريعة، بينما كشفت الحالة الثانية حدود هذا التفوق عندما اصطدم بدولة تمتلك منظومة ردع قادرة على الصمود.

غير أن الثقة في النظام الإيراني تظل موضع شك وارتياب على المستوى الداخلي من حيث الدوافع للرد على الاعتداءات من زاوية الهشاشة الأمنية وحالة الاختراق الأعمق في قمة هرم السلطة؛ ومن زاوية حماية المصلحة العليا للدولة نظرا لطبيعة النظام السلطوية الاستبدادية.

مع اتساع رقعة المواجهة الحالية أصبحت الحرب مفتوحة على عدة سيناريوهات.

أول هذه السيناريوهات يتمثل في حرب استنزاف طويلة تستمر فيها الضربات المتبادلة دون حسم سريع. وفي مثل هذه الحروب لا يكون الهدف تحقيق انتصار نهائي بقدر ما يكون إضعاف الخصم تدريجيًا وإرهاقه اقتصاديًا وسياسيًا.

السيناريو الثاني يتمثل في احتمال توسع الحرب إقليميًا. فوجود قواعد عسكرية أمريكية في الخليج، إلى جانب شبكة القوى المرتبطة بإيران في المنطقة، يجعل أي تصعيد إضافي قادرًا على نقل الصراع إلى ساحات متعددة.

وفي هذه الحالة يصبح التحكم الكامل في مسار الحرب أكثر صعوبة لأن تعدد الجبهات يفتح الباب أمام تطورات غير متوقعة.

أما السيناريو الثالث فيتمثل في عودة نوع من التوازن القسري، حيث تدرك جميع الأطراف أن كلفة التصعيد المستمر أصبحت أعلى من مكاسبه، فتتجه نحو وقف إطلاق نار غير معلن أو إلى تسوية مؤقتة تعيد تثبيت خطوط الردع.

غير أن العنصر الأكثر تأثيرًا في هذه المعادلة هو التحول في السلوك الاستراتيجي الإيراني. فلعقود طويلة اعتمدت طهران ما عُرف بسياسة «الصبر الاستراتيجي»، أي تجنب المواجهة المباشرة مع القوى الكبرى والرد بطريقة غير مباشرة أو مؤجلة. لكن التطورات الأخيرة تشير إلى انتقال واضح نحو سياسة مختلفة تقوم على عنصر المفاجأة وتوسيع نطاق الرد.

هذا التحول غيّر طبيعة الردع في المنطقة. فبدل أن تكون الضربة الأولى كفيلة بفرض التوازن، أصبحت الردود غير المتوقعة قادرة على نقل الصراع إلى مستويات جديدة. ومع كل جولة تصعيد يتراجع هامش السيطرة الكاملة على مسار الحرب، حتى بالنسبة للقوى العسكرية الكبرى.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى: القدرة على بدء الحرب لا تعني بالضرورة القدرة على إنهائها. فالتاريخ مليء بحروب بدأت وفق خطط دقيقة لكنها انتهت بنتائج لم تكن في حسابات من أطلق شرارتها.

وفي عالم يتغير ميزان القوة فيه بسرعة، لم يعد التفوق العسكري وحده كافيًا لضمان الحسم، بل أصبح الردع المتبادل هو العامل الأكثر حضورًا في رسم حدود الصراع.

(٥) عندما تكون القواعد الأمريكية فتيلا للحرب: جدلية الحماية والسيادة بالخليج وكلفة القرار السياسي

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٦

في لحظات الصراع المتصاعد، حين تتقاطع الصواريخ مع الخرائط، يصبح السؤال عن مصير المنطقة العربية امتحاناً وجودياً.

المواجهة الدائرة بين إسرائيل والولايات المتحدة من جهة، وإيران وحلفائها من جهة أخرى، ليست مجرد تبادل للقوة العسكرية، بل اختبار لمفهوم «الحماية» الذي بُنيت عليه عقود من التحالفات الأمنية.

في منطقة تعاني من خلل بنيوي عميق ومنذ حرب الخليج عام ١٩٩١، رسخت الولايات المتحدة حضورها العسكري في المنطقة عبر شبكة قواعد تمتد في ست دول خليجية. قاعدة العديد في قطر، التي تضم نحو ٨ آلاف جندي، تُعد أضخم منشأة أميركية جوية خارج البلاد.

مقر الأسطول الخامس في البحرين يعود وجوده إلى عام ١٩٤٨. قاعدة الظفرة في الإمارات تستضيف ٣٥٠٠ عسكري، إضافة إلى منشآت في الكويت والسعودية وعُمان، وتركيا والأردن.

لكن ما كان يُقدم على أنه «مظلة أمنية» تحمي الدول المضيفة، تحوّل في المواجهة الحالية إلى مغناطيس للحرب. فمنذ بدء الضربات الأميركية الإسرائيلية على إيران في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، تعرضت القواعد الأميركية في عموم الخليج لهجمات إيرانية بالصواريخ والمسيّرات، ما أسفر عن أضرار طالت منشآت عسكرية وأهدافاً مدنية، وسقوط قتلى في أبو ظبي ومطار دبي ومواقع مدنية تستخدم كمراكز استخباراتية أمريكية وإسرائيلية.

هنا تبرز المفارقة: من يحمي من؟ فرغم الحياد الذي أعلنته دول الخليج وحظرها استخدام أراضيها لشن هجمات على إيران، وجدت نفسها في قلب المعركة.

يكشف التصعيد الأخير عن انكشاف المبرر الأساسي الذي استندت إليه عقود من استضافة القواعد الأجنبية.

فالواقع كشف أن هذه القواعد لم تحمِ نفسها من الاستهداف، ناهيك عن حماية الدول المضيفة.

استراتيجية إيران في الرد اعتمدت على تحويل جوارها الخليجي إلى مسرح مركزي للمواجهة، مستهدفة المنشآت العسكرية الأميركية، وموسعة الضربات لتشمل البنية التحتية المدنية والاقتصادية.

مرافق الطاقة والموانئ – الحيوية لاقتصادات الخليج والأسواق العالمية – أصبحت نقاط ضغط في استراتيجية إيرانية تقوم على رفع كلفة الحملة العسكرية على النظام الإيراني من ناحية، وعلى النظام الدولي من ناحية أخرى.

النتيجة أن دول الخليج وجدت نفسها في موقع المدافع لا المهاجم، رغم أنها لم تكن طرفاً في الحرب، مما يؤكد أن وجود القواعد الأميركية لم يمنع تهديداً عن المنطقة، بل جعلها أكثر عرضة للخطر.

من الناحية القانونية، لا يُعد وجود القواعد العسكرية الأميركية في الخليج انتهاكاً للسيادة، إذ يتم باتفاقيات رسمية.

لكن الإشكالية تنشأ عندما تتحول هذه القواعد إلى أهداف عسكرية مشروعة في النزاعات. قانون النزاعات المسلحة يقر بأن الهدف العسكري هو ما يسهم في العمل العسكري، ويحقق تدميره ميزة عسكرية واضحة.

فإذا استُخدمت القواعد الأميركية في إدارة العمليات الحربية، فإنها تُعد أهدافاً مشروعة، ومن هنا يتحول عنصر التأمين إلى عنصر تهديد وجودي يجاوز ضجيج الساسة عند الاعتراض على ضرب تلك الأهداف.

لكن التعقيد يتضاعف حين تتشابك هذه القواعد مع محيط مدني، أو حين تمتد الاستهدافات إلى بنية تحتية مدنية، أو حين تتضرر مناطق سكنية نتيجة التصدي للصواريخ. هنا يبرز مبدأ التناسب الذي يمنع الهجمات إذا كانت الأضرار المتوقعة للمدنيين مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية.

هنا تصل المنطقة إلى مفترق حاسم:

ما كلفة استمرار هذا الوجود العسكري الأجنبي، وما كلفة إنهائه أو تقليصه؟

كلفة البقاء باتت واضحة:

تحول الدول المستضيفة إلى ساحة مفتوحة للصراع، وخسائر اقتصادية وبشرية، وتقييد السيادة الوطنية، والارتهان لقرارات خارجية لا تراعي مصالح الدول المضيفة.

ففي اللحظات الحرجة، تبيّن أن الأولويات الأميركية قد تختلف جذرياً عن مصالح حلفائها الخليجيين. حادثة اغتيال إسرائيل لقادة حماس في الدوحة سبتمبر ٢٠٢٥، بموافقة أميركية، شكلت صدمة عميقة للقادة الخليجيين وكشفت حدود «المظلة الأمنية».

لكن كلفة التفكيك لا تقل تعقيداً. فهذه القواعد تمثل عقوداً من الاستثمارات الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية. تفكيكها قد يُقرأ كتحول استراتيجي كبير في موازين القوى الإقليمية، وقد يخلق فراغاً أمنياً لا تملك الدول الخليجية وحدها ملأه، خاصة مع استمرار التهديدات المتنوعة.

التحولات الجيوسياسية الكبرى تفرض إعادة نظر جذرية. العقيدة العسكرية الأميركية تشهد تحولاً نحو إعادة توزيع الموارد، مع صعود التحدي الصيني وتزايد الأعباء في أوروبا، ما يعني أن واشنطن تميل إلى نموذج ردع أكثر مرونة وأقل كلفة، يعتمد على القدرة على التدخل عند الحاجة بدل الانتشار الدائم.

هذا التحول انعكس على حسابات دول المنطقة، التي بدأت تدرك أن الاعتماد الكامل على الحماية الخارجية قد لا يكون خياراً مضموناً.

لذلك اتجهت بعض الدول إلى تطوير قدراتها الدفاعية الذاتية وتنويع شراكاتها العسكرية، في محاولة لبناء توازن أكثر استقلالاً. مسار التقارب السعودي-الإيراني، ووساطات قطر وعُمان المستمرة، تعكس إدراكاً متزايداً بحدود الضمانات الخارجية وسعياً لبناء قنوات مباشرة مع طهران.

لكن الطريق نحو مشروع أمني عربي مستقل لا يزال طويلاً، والمنطقة تدفع ثمن هذا التأخير.

تعيدنا الأحداث الجارية إلى السؤال الوجودي:

من يحمي من؟ القواعد الأميركية التي أنشئت لحماية المنطقة، هل تحميها فعلاً، أم أن الدول الخليجية باتت هي من يحمي هذه القواعد باستضافتها وتحمل تبعات وجودها؟

الدرس الأقسى أن الأمن لا يُستورد، والسيادة لا تُجزأ، والقواعد الأجنبية قد تتحول في لحظة من دروع واقية إلى أهداف مكشوفة. فكل قاعدة أجنبية هي تهديد كامن، وكل جندي أجنبي هو رسالة استفزاز، وكل رهان على الخارج هو مقامرة خاسرة.

واليوم، بعد أن سقط القناع، تقف دول الخليج أمام حقيقة لا يمكن الهروب منها:

الاستمرار في الارتهان لأميركا يعني البقاء في دائرة الخطر الدائم، وهذا ما صرّح به بعض الساسة في دول الخليج. أما الخروج من هذا المأزق، فيتطلب قراراً شجاعاً بمراجعة شاملة للسياسات الأمنية، تبدأ بفك الارتباط العسكري التدريجي، وتنتهي ببناء أمن حقيقي قائم على السيادة، لا على القواعد، وعلى التفاهم الإقليمي، لا على الأساطيل الأجنبية.

وإذا كانت خطة التقسيم الجديدة واضحة ويتم تداولها علنا مع التهديدات المتنوعة بمحو بعض الدول من خرائط الجغرافيا السياسية فإنه يتحتم على الجميع خطوات استباقية دون انتظار بدائل حماية أخرى ولو كانت في مسافة السكة.

أخطر المراحل في التحولات الجيوسياسية لا تبدأ حين تُعلن الحروب، بل حين يظن الجميع أن معادلة الردع ما زالت تعمل، بينما تكون شروطها قد تغيّرت بالفعل.



(٦) هل تحمي القواعد الأمريكية الخليج؟.. مستقبل الأمن الإقليمي والعلاقة مع إيران.

من الاعتماد على القوى الكبرى إلى بناء الأمن الإقليمي المستقل: تحليل لموازين القوى في الخليج العربي

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٦

في خضم التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها العالم، يظل الأمن في منطقة الخليج العربي أحد أكثر الملفات تعقيدًا وحساسية. السؤال المركزي الذي يطرحه الواقع اليوم:

هل الحماية تأتي من الخارج، عبر قواعد وقوى عظمى، أم تُبنى من الداخل، عبر تنسيق إقليمي قائم على المصالح المشتركة؟ وهل تمثل القواعد العسكرية الأجنبية ضمانة للاستقرار، أم عبئًا يفرض تبعية سياسية ويجعل المنطقة طرفًا في صراعات لا تخدم مصالحها؟

لقد ظل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج لعقود جزءًا من معادلة الأمن الإقليمي، قائمًا على فكرة الردع وحماية تدفق الطاقة وضبط التوازن مع القوى الإقليمية.

هذا النموذج بدا لفترة طويلة مستقرًا، لكنه بدأ يتعرض لاختبارات حقيقية كشفت حدود هذه الحماية.

الأحداث الأخيرة، وعلى رأسها الهجمات التي شهدتها دول الخليج على الرغم من وجود قواعد أمريكية على أراضيها، أبرزت أن هذا الوجود لا يضمن حماية مطلقة، وأن القرار العسكري غالبًا ما يظل رهين المصالح الأمريكية، وليس التزاماتها تجاه الحلفاء.

إن القواعد العسكرية الأمريكية، على الرغم من حجمها وقدرتها الردعية، لا تعمل وفق منطق حماية الدول المضيفة فقط، بل وفق استراتيجية تحقق مصالح واشنطن أولًا.

وهذا ما يفسر عدم تحركها في بعض الحوادث المباشرة، كما في حالات الاستهداف الإقليمي التي وقعت مؤخرًا، حيث بقيت القواعد الأمريكية محصنة، بينما تعرضت دول الخليج نفسها لأحداث لم تمنعها القوة الأمريكية.

ومن هذا المنطلق، يصبح واضحًا أن العلاقة الحالية بين الخليج والولايات المتحدة لا تقوم على حماية مضمونة، بل على تبعية جزئية يفرضها التفوق العسكري الأمريكي وضرورة التنسيق الاستراتيجي.

وفي سياق هذه التحولات، برزت مواقف أوروبية لافتة خلال الحرب الراهنة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران وحلفائها من جهة أخرى.

فقد رفضت دول مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا استخدام قواعدها العسكرية كنقطة انطلاق للهجوم على إيران أو حماية السفن في مضيق هرمز، مكتفية برفض سياسي رمزي دون انخراط في دعم عسكري مباشر.

هذا الموقف يعكس قدرة أوروبا على إعادة تعريف التزاماتها وفق مصالحها الخاصة، ويطرح درسًا مهمًا لدول الخليج: الاستقلالية في القرار الأمني ممكنة، والعلاقة مع القوى الكبرى يمكن أن تكون شراكة قائمة على مصالح مشتركة، لا تبعية أو الانخراط التلقائي في صراعات قد لا تخدم الأمن الإقليمي.

في هذا الإطار، تتضح الحاجة الملحة لدول الخليج لإعادة التفكير في مفهوم الحماية نفسها، والانتقال من نموذج الاعتماد الكلي على قوة خارجية، إلى نموذج أكثر استقلالية.

الفكرة المطروحة اليوم، والتي تحظى بجدية في بعض الأوساط السياسية، هي بناء نظام أمني إقليمي بديل أو موازٍ، يقوم على تنسيق مباشر بين الدول نفسها، سواء عبر شراكات مع قوى إقليمية مثل تركيا ومصر، أو من خلال إعادة صياغة العلاقة مع إيران على أساس التفاهم والمصالح المشتركة.

هذا النهج لا يعني تخليًا عن العلاقات مع الولايات المتحدة، بل إعادة تعريفها بحيث تصبح علاقة مصالح متبادلة، لا تبعية.

إيران، بحكم الجغرافيا والتاريخ، ليست كيانًا يمكن تجاهله أو عزله عن معادلات الخليج. فهي جزء من النسيج السياسي والاقتصادي للمنطقة، ومعظم القضايا الإقليمية الرئيسية – في العراق واليمن وسوريا ولبنان – تتأثر مباشرة بوجودها ونفوذها.

ومن هذا المنطلق، فإن تحويل إيران من خصم محتمل إلى شريك، أو على الأقل جار مستقر، قد يفتح الباب أمام إعادة بناء مفهوم الأمن برمته، بحيث لا يقوم فقط على الردع العسكري الخارجي، بل على التفاهم والتنسيق الإقليمي.

ومن منظور واقعي، يطرح هذا التحول إمكانيات استراتيجية مثيرة: يمكن لإيران أن تُقحم ضمن حسابات الأمن الإقليمي بطريقة تذيب بشكل عملي آثار أفعالها السابقة في سوريا ولبنان والعراق واليمن وغيرها، ليس بمحو ما حدث، بل بوضع إطار سياسي وأمني يسمح بإعادة توازن العلاقات والتعامل مع التاريخ المليء بالتوترات والجرائم، بطريقة تؤدي إلى استقرار المنطقة.

بمعنى آخر، النظرة الواقعية لا تتجاهل الجرائم أو الانتهاكات، لكنها تُحول التركيز من الحسابات الانتقامية إلى استراتيجيات التعايش والتوازن، بما يحقق مصالح دول الخليج ويقلل من فرص اندلاع صراعات جديدة.

غير أن هذه الرؤية تواجه تحديات كبيرة. فالتوترات الممتدة في ساحات متعددة، وانعدام الثقة المتراكمة، واختلاف الرؤى حول النفوذ والدور، كلها عوامل تجعل تحقيق هذا التحول صعبًا، وإن لم يكن مستحيلاً.

بناء الثقة بين الدول يحتاج إلى ترتيبات واضحة، وضمانات متبادلة، وآليات تنفيذية لضمان الالتزام. وهذا يتطلب صبرًا استراتيجيًا ورؤية بعيدة المدى، بعيدًا عن الانفعالات اللحظية والضغوط الخارجية.

كما أن استبدال الوجود الأمريكي بتحالف إقليمي يطرح تحديات أخرى، أهمها الفارق في القدرات العسكرية والتكنولوجية، وطبيعة الالتزامات، ومدى الاستعداد لتحمل أعباء الدفاع المشترك. لهذا، يبدو أن المسار الأكثر واقعية في الوقت الحالي هو تنويع الشراكات الاستراتيجية:

تعزيز القدرات الذاتية، والانفتاح على الحوار الإقليمي (تركيا ومصر نموذجًا للتشارك الأمني)، وإعادة صياغة العلاقة مع القوى الكبرى على أساس المصالح المتبادلة، دون التخلي عن أدوات الردع القائمة قبل بناء بدائل حقيقية.

إن جوهر المسألة لا يكمن في اختيار طرف على حساب آخر، بل في إعادة تعريف مفهوم الأمن ذاته. هل الأمن قائم على الحماية الخارجية وحدها، أم على الاستقلال الذاتي والقدرة على ضبط المصالح؟ هل هو ردع عسكري فقط، أم شبكة من التوازنات والمصالح المتبادلة تجعل الحرب خيارًا مكلفًا للجميع؟

الدرس المستفاد من المواقف الأوروبية الأخيرة، التي رفضت الانخراط في الصراع العسكري المباشر رغم تحالفها مع واشنطن، يوضح إمكانية الاستقلال الاستراتيجي حتى ضمن التحالفات التقليدية. إذا كانت أوروبا قادرة على إعادة تقييم مواقفها وفق مصالحها، فدول الخليج، التي هي أكثر عرضة لأي صراع محتمل، يمكنها تبني نهج مشابه:

علاقة شراكة مع القوى الكبرى قائمة على المصالح، لا التبعية أو الالتزام التلقائي.

في النهاية، الطريق نحو نظام أمني مستقر في الخليج يمر عبر ثلاث مراحل متداخلة:

- أولًا، تخفيف التوترات الإقليمية عبر الحوار وبناء الثقة، خصوصًا مع القوى المجاورة مثل إيران؛
- ثانيًا، تطوير قدرات دفاعية ذاتية تقلل من الاعتماد على الخارج؛ ثالثًا، إعادة صياغة العلاقات مع القوى الكبرى على أساس المصالح المتبادلة، لا التبعية المطلقة.

لا توجد إجابات سهلة، ولا نموذج جاهز، فكل خيار يحمل فرصًا ومخاطر. لكن المؤكد أن المنطقة تقف أمام لحظة حاسمة، تتطلب تفكيرًا عميقًا واستراتيجية مرنة، توازن بين حماية مصالحها، وبناء استقلالها، والتكيف مع موازين القوى العالمية المتغيرة بسرعة.



(٧) الخليج في الممر الضيق: حين لم تعد واشنطن ضمانة ولم تعد طهران مجرد تهديد

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٧ مايو ٢٠٢٦

يتضح من مسارات المواجهة بين أمريكا وإيران أنها ليست مواجهة حسم لأحد طرفيها بل محاولة رسم مناطق النفوذ وبقاء الفواعل ويسعى كل طرف إلى تحقيق توازن تصحبه مكاسب كبرى ومساحات نفوذ أوسع.

ليست المشكلة في الخليج اليوم أن الحرب اندلعت بين الولايات المتحدة وإيران، فهذه المنطقة اعتادت منذ أربعة عقود أن تكون المسرح الأكثر قابلية للاشتعال كلما ارتفع منسوب التوتر بين الطرفين. المشكلة الأعمق أن الحرب الأخيرة لم تكشف فقط حدود القوة الإيرانية ولا حدود القوة الأمريكية، بل كشفت – بصورة أكثر قسوة – حدود الخليج نفسه:

حدود قدرته على حماية ثروته، وحدود استقلاله السياسي، وحدود الوهم الذي عاش عليه طويلاً بأن شراء الأمن يساوي امتلاك الأمن.

لقد بدا المشهد منذ الساعات الأولى لإغلاق مضيق هرمز كأنه امتحان فجائي لبنية النظام الخليجي برمته.

فمن جهة، أثبتت إيران أن الجغرافيا ما تزال سلاحها الأكثر فتكاً، وأنها لا تحتاج إلى تفوق بحري كلاسيكي حتى تزرع الخوف في شرايين الاقتصاد العالمي، بل يكفيها أن تحول المضيق إلى منطقة شك دائم:

شك في المرور، شك في التأمين، شك في مواعيد التسليم، وشك في قدرة القوى الكبرى على فرض الانسياب الطبيعي للطاقة. ومن جهة أخرى، وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام معضلة لا تخطئها العين:

حضور عسكري كثيف، وقواعد منتشرة، وأساطيل جاهزة، ولكن من دون قدرة على إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل لحظة التعطيل؛ أي من دون قدرة على فرض ذلك المعنى القديم للردع الذي تربى عليه الوعي الخليجي منذ حرب الناقلات في الثمانينات.

هنا بالذات انكسر أحد أكثر المسلمات رسوخاً في العقل السياسي الخليجي:

أن المظلة الأمريكية، مهما شابها من تردد، تظل في اللحظة الحاسمة قادرة على إغلاق باب الفوضى. ما جرى أثبت أن هذه المظلة لا تمنع بالضرورة سقوط الشظايا، بل قد تكتفي بتنظيم سقوطها وتقليل حجمها.

والفرق بين المعنيين هائل. فالدول التي أنفقت لعقود مئات المليارات على أنظمة الدفاع والارتباطات الأمنية مع واشنطن لم تكن تبحث عن «إدارة الخسارة»، بل عن استحالة الخسارة نفسها.

لكن الحرب كشفت أن واشنطن لم تعد ذلك الحارس القادر على فرض اليقين، وإنما أصبحت قوة تدير الأزمة ضمن حدود كلفة مقبولة لها هي، لا ضمن حدود الطمأنينة الكاملة لحلفائها.

غير أن هذا التآكل في صورة الضامن الأمريكي لا يعني تلقائياً أن البديل الإيراني أصبح قابلاً للتبني أو حتى للتجريب. فالمعضلة الخليجية ليست أنها لم تعد تثق بواشنطن فقط، بل أنها تعرف في الوقت ذاته أن طهران لا تعرض شراكة أمنية بقدر ما تعرض اعترافاً ضمنياً بحقها في أن تكون جزءاً من تعريف الأمن ذاته.

إيران لا تتحدث بلغة «دعونا نبني الخليج معاً»، وإنما بلغة أكثر خشونة: «لن يكون هناك أمن في الخليج من دون موافقتي». والفارق بين العبارتين هو الفارق بين التعاون والوصاية.

هذا ما يجعل العواصم الخليجية عالقة في لحظة تردد تاريخية لا تشبه الحياد بقدر ما تشبه العجز عن الانحياز الكامل. فهي لا تستطيع الذهاب بعيداً مع الولايات المتحدة كما كانت تفعل سابقاً لأن كلفة التحول إلى منصات متقدمة في حرب مفتوحة مع إيران باتت أكبر من أن تُحتمل سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً.

وهي لا تستطيع في المقابل أن تذهب بعيداً في التفاهم مع إيران لأن ذلك يعني القبول بإعادة صياغة توازن المنطقة على قاعدة الاعتراف بامتياز جيوسياسي لطهران فوق مياه الخليج وممراته وملفاته الأمنية.

وبين هذين الحدين تتحرك الدبلوماسية الخليجية بحذر شديد: خطاب تهدئة، اتصالات خلفية، رسائل مزدوجة، ومساعٍ مستمرة لشراء الوقت، كأن الزمن وحده قادر على إنتاج مخرج من معادلة لا يملك أحد شجاعة حسمها.

لكن الزمن في السياسة لا يحل المعضلات التي تكون جذورها بنيوية. والحقيقة البنيوية التي فرضتها هذه الحرب أن الخليج اكتشف فجأة أنه يملك المال والسلاح والعلاقات، لكنه لا يملك ذاتاً دفاعية مستقلة. كل ما راكمه خلال العقود الماضية كان قوة مشتراة لا قوة متولدة من الداخل؛ منظومات مرتبطة بمفاتيح تشغيل أمريكية، وعقائد عسكرية مصممة وفق تصورات أجنبية، ومجالس تنسيق أكثر منها مؤسسات سيادة مشتركة.

ولذلك بدا مجلس التعاون في لحظة الخطر الحقيقي أقل من أن يكون كتلة أمنية، وأكثر من أن يكون مجرد إطار دبلوماسي متوتر الأعصاب. ناهيك عن حالة التفكك المرتقبة والتي يرقبها مجلس التعاون الخليجي بخروج الإمارات من منظمة أوبك واختيارها مسارات منفردة ومتباعدة.

ولعل المفارقة الأقسى أن دول الخليج دفعت طوال سنوات أثماناً باهظة كي تتجنب هذا اليوم تحديداً، ثم وجدت نفسها فيه من دون إجابة واضحة.

فالتبعية لواشنطن لم تعد تنتج الطمأنينة القديمة، والتفاهم مع طهران لا ينتج إلا طمأنينة مشروطة بقبول النفوذ الإيراني، أما التعويل على الحياد فلم يعد ممكناً لأن جغرافيا الطاقة لا تسمح لأحد بالبقاء خارج مرمى النار.

لقد انتهت المرحلة التي كان يمكن فيها للخليج أن يناور بين الخصمين. الصراع الآن يمر من قلب اقتصاده وموانئه ومنشآته وثقته المالية، لا من هامشه السياسي فقط.

وهنا يتبدى المأزق بأوضح صوره:

الخليج ليس أمام خصمين يتنازعان فوقه فحسب، بل أمام حقيقتين متزامنتين؛ الأولى أن واشنطن لم تعد قادرة أو راغبة في خوض الحروب اللامحدودة من أجل طمأنة الحلفاء كما في السابق، والثانية أن طهران نجحت في تحويل الجغرافيا إلى ورقة مساومة دائمة تجعل مجرد تجاهلها مستحيلاً.

وبين الحقيقة الأولى والثانية يقف الخليج في ممر ضيق: لا يستطيع العودة إلى يقين الحماية الأمريكية القديمة، ولا يستطيع التسليم بحق إيران في أن تكون الممر الإجباري لأمنه.

إن أخطر ما في اللحظة الراهنة ليس حجم الصواريخ ولا عدد السفن المعطلة، بل انكشاف الفراغ الكامن بين الاعتماد على الخارج وعدم امتلاك الداخل.

ذلك الفراغ هو الذي يصنع التردد، وهو الذي يفسر لماذا تبدو المواقف الخليجية مترددة أكثر من كونها متناقضة.

فالدول حين تعرف ماذا تريد قد تختلف في الوسائل، أما حين لا تجد أمامها خياراً كاملاً قابلاً للحياة فإنها تكتفي بإدارة القلق. وهذا بالضبط ما يفعله الخليج الآن:

إدارة القلق لا إدارة المصير.

ولذلك فإن المواجهة الأمريكية الإيرانية، مهما انتهت إلى هدنة أو تسوية أو جولة تصعيد جديدة، تكون قد تركت أثراً أبعد من نتائجها العسكرية المباشرة. لقد نزعت الغطاء عن سؤال ظل مؤجلاً لعقود:

ماذا يحدث حين تكتشف الدول أن الحماية التي اشترتها لا تكفي، وأن الجار الذي خافته لا يمكن شطبه، وأن الثروة وحدها لا تنتج سيادة؟ عند هذه النقطة لا يعود الصراع مجرد صراع بين واشنطن وطهران، بل يصبح صراع الخليج مع عجزه التاريخي عن إنتاج معادلته الخاصة.

وفي هذا العجز تكمن المأساة الحقيقية: أن المنطقة الأغنى بالطاقة والأكثر إنفاقاً على التسليح ما تزال، عند أول اختبار وجودي واسع، تتحرك كأنها تنتظر من الآخرين أن يقرروا حجم الخطر وحدود النجاة. هنا فقط يتضح أن المشكلة لم تكن يوماً في نقص الحلفاء، بل في غياب القدرة على أن تكون هذه الجغرافيا حليفة نفسها.

القسم الثالث
القضية الفلسطينية



(٨) بين فتح وحماس.. فلسطين في معركة السلطة والسلاح؟

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٦

مرة أخرى، يجد الفلسطيني نفسه أمام مشهد يفيض بالأسئلة الثقيلة، بينما تقل فيه الإجابات.

ففي رام الله تنشغل حركة فتح بمؤتمرها الثامن، وسط صراعات داخلية تتعلق بشكل القيادة المقبلة وترتيبات مرحلة ما بعد محمود عباس، وفي المقابل تتصاعد الضغوط الإقليمية والدولية على حركة حماس للتخلي عن سلاحها والانخراط في ترتيبات سياسية وأمنية جديدة يجري تسويقها باعتبارها «ممر السلام» أو «بوابة إعادة الإعمار».

وبين المسارين، تبدو القضية الفلسطينية نفسها وكأنها تتراجع إلى المرتبة الثانية.

هذا ليس حكما عاطفيا أو انطباعا عابرا، بل توصيف لواقع سياسي يتشكل أمام أعين الفلسطينيين منذ سنوات، وبلغ ذروته بعد الحرب الأخيرة على غزة. فبدلا من أن تتحول الكارثة الفلسطينية الراهنة إلى لحظة مراجعة وطنية شاملة، تبدو الساحة الفلسطينية أكثر انقساما وتشظيا من أي وقت مضى.

داخل فتح، لا يبدو أن النقاش الحقيقي يدور حول سؤال: كيف نواجه الاحتلال؟ بقدر ما يدور حول: من يرث السلطة؟ ومن يسيطر على اللجنة المركزية؟ ومن يمتلك مفاتيح المرحلة المقبلة؟

وليس سرا أن حركة فتح، منذ اتفاق أوسلو، انتقلت تدريجيا من كونها حركة تحرر وطني إلى حزب سلطة مرتبط ببنية سياسية وأمنية واقتصادية معقدة.

ولذلك، فإن أي تغيير داخلها أصبح محكوما بهاجس الاستقرار أكثر من هاجس التحرر.

ولهذا أيضا، فإن المؤتمر الثامن يبدو أقرب إلى عملية إعادة ترتيب داخلية للنظام القائم، لا إلى مراجعة جذرية للمسار الوطني الفلسطيني الذي وصل إلى مأزق تاريخي.

في المقابل، تواجه حماس ضغوطا غير مسبوقة تتعلق بسلاحها ومستقبل وجودها العسكري والسياسي في غزة. ويجري الدفع بقوة نحو معادلة تقول إن إعادة إعمار القطاع أو إدماجه في ترتيبات إقليمية جديدة لا يمكن أن تتم إلا عبر نزع سلاح المقاومة أو تحييده بالكامل.

ظاهريا، يبدو هذا الطرح مغريا للبعض تحت وطأة الدمار الهائل الذي أصاب غزة، لكن السؤال الذي يتجنبه كثيرون هو: ماذا سيحصل الفلسطينيون مقابل ذلك؟

هل هناك مشروع دولة حقيقي؟

هل هناك ضمانات لإنهاء الاحتلال؟

هل سيتوقف الاستيطان؟

هل ستُرفع السيطرة الإسرائيلية عن الأرض والحدود والقدس؟

أم أن المطلوب ببساطة هو إنتاج نسخة فلسطينية منزوعة السيادة والسلاح، تكتفي بإدارة السكان تحت سقف الهيمنة الإسرائيلية؟

هنا تكمن العقدة الأساسية: ماذا تبقى في يد الشعب الفلسطيني من أدوات المقاومة وتقرير المصير؟

المشكلة لم تعد فقط في وجود انقسام بين «سلطة» و«مقاومة»، بل في غياب مشروع وطني جامع يعيد تعريف الأولويات الفلسطينية. إذ تبدو الساحة الفلسطينية اليوم موزعة بين مشروع يدير السلطة دون أفق سياسي حقيقي، ومشروع يقاوم عسكريا لكنه محاصر إقليميا ودوليا، بينما يضيع المواطن الفلسطيني بينهما.

والأخطر أن إسرائيل تبدو المستفيد الأكبر من هذا الواقع.

ففي الوقت الذي ينشغل فيه الفلسطينيون بمعاركهم الداخلية، يتواصل تغيير الوقائع على الأرض بوتيرة غير مسبوقة:

استيطان يتوسع،

ضفة تُبتلع تدريجيا،

قدس يجري تهويدها،

غزة يزداد الحصار عليها رغم صدمة التدمير،

ومجتمع فلسطيني يُستنزف سياسيا واقتصاديا ونفسيا.

أما الحديث الدولي عن «حل الدولتين» فقد تحول إلى لازمة دبلوماسية تُكرر في البيانات، بينما تسير الوقائع العملية في اتجاه معاكس تمامًا، بل لم تعد تلك الأطروحات على طاولة المفاوضات بالأساس.

والحقيقة المؤلمة أن القضية الفلسطينية تواجه اليوم أزمة قيادة ورؤية بقدر ما تواجه الاحتلال نفسه.

فمنذ سنوات، لم يعد الفلسطينيون يملكون مؤسسة وطنية جامعة قادرة على:

توحيد القرار وإنتاج استراتيجية مشتركة، أو حتى إدارة الخلافات الداخلية ضمن إطار سياسي واحد.

بل إن المشهد الحالي يوحي أحيانا وكأن كل طرف يخوض معركته الخاصة:

فتح تدافع عن شرعية السلطة،

حماس تدافع عن شرعية المقاومة،

بينما تتآكل شرعية المشروع الوطني نفسه.

وفي ظل الحديث المتزايد عن مرحلة ما بعد محمود عباس، تبدو الأمور أكثر خطورة. فالصراع القادم لن يكون فقط على قيادة فتح، بل على شكل النظام السياسي الفلسطيني كله، وعلى طبيعة العلاقة بين السلطة والمقاومة، وربما على تعريف القضية الفلسطينية ذاتها.

هل ستبقى قضية تحرر وطني؟

أم ستتحول إلى ملف إنساني وأمني يُدار إقليميا ودوليا؟

هذا هو السؤال الحقيقي الذي يختبئ خلف كل ما يجري اليوم.

إن أخطر ما يمكن أن يصل إليه الفلسطينيون ليس الانقسام بحد ذاته، بل الاعتياد عليه، والتعامل معه باعتباره قدرا دائما. فعندما تصبح السلطة غاية بحد ذاتها، وتصبح المقاومة معزولة عن مشروع سياسي جامع، تتحول القضية تدريجيا إلى أزمة إدارة لا قضية تحرر.

وربما لهذا السبب، يشعر كثير من الفلسطينيين اليوم بأن قضيتهم لم تعد مهددة فقط من الاحتلال، بل أيضا من غياب الرؤية الوطنية الجامعة القادرة على حماية المعنى السياسي لفلسطين.

فالقضية التي صمدت عقودا بفضل وحدة فكرتها الكبرى، تواجه اليوم خطر التآكل من الداخل، في لحظة إقليمية ودولية لا ترحم الضعفاء ولا المنقسمين.



(٩) حين تعجز القوة عن الحسم تبدأ معركة السياسة

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٢٦

في الحروب الكبرى، لا يكون السؤال الحاسم: من انتصر في الميدان؟ بل: من استطاع أن يحول نتائج الميدان إلى مكاسب سياسية دائمة؟ فكثيرًا ما عجزت الجيوش عن تحقيق ما نجحت الدبلوماسية في انتزاعه، وكثيرًا ما انتهت المعارك العسكرية لتبدأ معركة أخرى أشد تعقيدًا، هي معركة الشروط والرواية والشرعية.

من هذا المنظور، لا تبدو مسودة الاتفاق الخاصة بغزة مجرد مبادرة لوقف إطلاق النار، بقدر ما تبدو محاولة لإعادة تشكيل نتائج الحرب سياسيًا. فالبنود المتعلقة بإعادة هندسة الواقع الأمني في القطاع، ونزع القدرات العسكرية للمقاومة، وترتيبات «اليوم التالي»، توحي بأن الهدف يتجاوز إنهاء القتال إلى بناء واقع جديد يعالج ما لم تستطع القوة العسكرية وحدها حسمه.

ليست هذه القراءة ادعاءً بأن الحرب فشلت أو نجحت بصورة مطلقة، وإنما محاولة لفهم منطق التفاوض نفسه. فحين تعجز الحرب عن فرض جميع أهدافها، يصبح التفاوض امتدادًا لها بوسائل أخرى، وتسعى كل الأطراف إلى تعويض ما فاتها على الأرض بما يمكن انتزاعه على طاولة المفاوضات.

لكن الصورة تظل ناقصة إذا أُغفل الطرف الآخر من المعادلة. فقبول المقاومة بالتعامل مع هذه المسودة لا يمكن فهمه بعيدًا عن الواقع الذي فرضته الحرب على غزة. فبعد أشهر طويلة من المواجهة، وجدت المقاومة نفسها في حالة استنزاف مستمر، تواجه تفوقًا عسكريًا واستخباراتيًا هائلًا، بينما تتلقى ضربات متلاحقة طالت قياداتها وبنيتها العسكرية. وفي الوقت نفسه، كانت ترى مجتمعها الحاضن يدفع الثمن الأكبر؛ مدن مدمرة، وبنية تحتية منهارة، ومؤسسات تعليمية وصحية وخدمية أصابها الخراب، وملايين البشر يعيشون تحت وطأة النزوح والجوع وانعدام مقومات الحياة.

وعليه فإن المقاومة استنفدت إلى حد بعيد ما تستطيع تقديمه للحفاظ على قدرتها على الصمود، لكنها وجدت نفسها أيضًا تتحمل أعباءً لم يكن من المفترض أن تقع على عاتقها وحدها. فقد بدا العمق العربي، في نظرها، أقل حضورًا وتأثيرًا مما تقتضيه جسامة الحدث، ولم يرتقِ الإسناد السياسي والاقتصادي واللوجستي إلى مستوى يخفف الكلفة عن غزة، حتى في الحدود التي لا تستلزم مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل أو الولايات المتحدة. أما الدعم الإيراني، فعلى أهميته، فقد بقي محكومًا بحسابات إقليمية واستراتيجية وسقف سياسي وعسكري لم يتجاوزه.

وهكذا، لم تكن المقاومة تخوض حربًا ضد إسرائيل وحدها، بل كانت تواجه اختلالًا واسعًا في موازين القوى، بينما تتحمل في الوقت نفسه عبء الدفاع عن مجتمع يعيش إحدى أشد الكوارث الإنسانية في العصر الحديث وتتحمل وحدها الدفاع عن أرض مقدسة تستوجب نهوض الأمة الإسلامية بكاملها لانتزاع وتحرير القدس الشريف وفلسطين. ومن هنا، فإن الانخراط في مسار تفاوضي قد يُفهم، وفق هذا التحليل، باعتباره محاولة لتخفيف الكلفة الإنسانية، وإعادة ترتيب الأوراق، وكسب الوقت، أكثر من كونه تعبيرًا عن قبول بالشروط المفروضة أو تخليًا عن الأهداف المعلنة.

ومع ذلك، فإن قياس نتائج الحرب بالمعيار العسكري وحده يفضي إلى قراءة مبتورة. فهذه الحرب لم تُخض بالسلاح فقط، بل خيضت أيضًا بالصورة، والكلمة، والرواية، والشرعية. وللمرة الأولى منذ عقود، عادت القضية الفلسطينية لتحتل مركز النقاش العالمي، وخرجت مئات التظاهرات في عواصم الغرب، واتسعت دوائر التعاطف الشعبي، وارتفعت أصوات أكاديمية وإعلامية وسياسية تنتقد السياسات الإسرائيلية، وانعكس جانب من هذا التحول على مواقف عدد من الحكومات والبرلمانات في أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولا يعني ذلك أن موازين النظام الدولي قد انقلبت، لكنه يعني أن إسرائيل لم تعد تحتكر روايتها كما كانت تفعل لعقود، وأنها أصبحت تواجه تحديًا متناميًا في معركة الشرعية الدولية. وهذا بدوره يفسر جانبًا من الحرص الإسرائيلي والأمريكي على التوصل إلى اتفاق لا يقتصر على وقف القتال، بل يسعى أيضًا إلى احتواء التداعيات السياسية والدبلوماسية للحرب، واستعادة المبادرة، وتقليص موجة الرفض المتصاعدة، وإعادة بناء صورة تآكلت بفعل استمرار القتال وما خلفه من مآسٍ إنسانية.

لهذا، فإن إعلان هزيمة المقاومة، كما إعلان انتصارها الكامل، يظل حكمًا سابقًا لأوانه. فالحروب الممتدة لا تُحسم عند توقف إطلاق النار، وإنما عند الإجابة عن سؤال أكثر عمقًا: من نجح في فرض إرادته السياسية بعد أن صمتت المدافع؟

ذلك هو الامتحان الحقيقي. فالتاريخ يخبرنا أن البنادق قد تصنع لحظة، أما السياسة فهي التي تكتب نهايات الحروب. وقد تنجح القوة في كسب معركة، لكنها لا تضمن وحدها كسب الرواية، ولا احتكار الشرعية، ولا حسم الذاكرة. وفي الصراعات الكبرى، كثيرًا ما تكون هذه العناصر هي التي تحدد المنتصر الحقيقي بعد أن ينقشع غبار الميدان.

ويبقى السؤال الأعمق أبعد من غزة، وأبعد من هذه الحرب ذاتها: أي نظام دولي هذا الذي يطالب الشعب الواقع تحت الاحتلال بالتخلي عن أدوات مقاومته، بينما يواصل تزويد القوة القائمة بالاحتلال بأحدث منظومات السلاح والدعم السياسي والدبلوماسي؟ وأي ميزان للعدالة ذاك الذي يجعل نزع سلاح الطرف الأضعف شرطًا للسلام، في حين لا يفرض أي قيد حقيقي على ترسانة الطرف الأقوى؟

إن جوهر الأزمة لا يكمن في اختلال موازين القوة وحدها، بل في اختلال موازين القيم. فحين تصبح شرعية القوة مقدمة على قوة الشرعية، ويتحول القانون إلى أداة تُطبَّق بانتقائية، وتُمنح الحماية السياسية والعسكرية لطرف، بينما يُطالَب الطرف

الآخر وحده بتقديم التنازلات، فإن المشكلة لا تعود في نزاع بعينه، بل في بنية النظام الدولي نفسه.

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال يجد سندًا في مبادئ القانون الدولي، كما أن جميع أطراف النزاعات ملزمة في الوقت ذاته باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني. غير أن ما يثير التساؤل هو اتساع الفجوة بين المبادئ المعلنة والممارسات الفعلية، حين تُمارَس الضغوط بصورة غير متوازنة، ويُختزل السلام في تجريد الضعيف من أسباب قوته، دون معالجة أصل الصراع المتمثل في استمرار الاحتلال وإنهاء أسبابه.

ولذلك، فإن أي سلام يقوم على اختلال دائم في الحقوق والواجبات، ويطالب طرفًا واحدًا بدفع ثمن التسوية، بينما يبقى الطرف الآخر محتفظًا بكل عناصر التفوق العسكري والسياسي، لن يكون سلامًا مستقرًا، بل هدنة مؤقتة تؤجل أسباب الصراع ولا تعالجها. فالسلام العادل لا يولد من ميزان القوة وحده، وإنما من ميزان العدالة؛ والعدالة لا تستقيم إذا أصبحت القوة هي المصدر الوحيد للشرعية.

﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]

القسم الرابع
مصر: الدولة والسلطة والدور الإقليمي



(١٠) مصر المحورية بين محاور النفوذ المتصارعة

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٦

بينما تتعقد المشاهد في ميدان الحرب الراهنة تتحول تلك الصواريخ إلى مصر ليتعقد المشهد المصري الداخلي وتتحول الحياة النابضة التي لا تتوقف إلى ظلام دامس يسرق ما تبقى من بسمة على شفاه المصريين لتجعل الأزمة الاقتصادية الشعب في مواجهة الحكومة.

بينما تتوالى أخبار الصواريخ والضربات الجوية في الشرق الأوسط، هناك لعبة أكبر تجري خلف الكواليس، لعبة لا تُقاس بعدد الدبابات أو الطائرات، بل بحجم النفوذ السياسي، والثقل الاقتصادي، والتحالفات المعقدة التي قد تعيد رسم خريطة المنطقة بالكامل.

الحرب الحالية مع إيران ليست مجرد مواجهة عسكرية، بل اختبار توازن القوى الإقليمي والدولي، واختبار قدرة الدول على فرض إرادتها بعيداً عن ساحة المعارك التقليدية.

في قلب هذه اللعبة، تظهر مصر كلاعب محوري محتمل، دولة تاريخياً كانت مركزاً للسياسة العربية، وقادرة اليوم على إعادة هندسة الدور الإقليمي إذا تحقق فيها تغيير سياسي حقيقي واستقرار اقتصادي مستمر. المأزق المصري بدأ داخليًا ثم انحسر داخليا بعد تقاذفات إقليمية ودولية انسحبت منه تدريجيا.

قناة السويس تجعل مصر «شريان التجارة العالمي»، وهي ميزة لا تمتلكها أي قوة إقليمية أخرى. هذا الموقع الاستراتيجي، مع جيش كبير وسكان يزيدون عن ١٠٠ مليون نسمة، يمنح مصر أدوات قوة هائلة على طاولة أي تفاوض إقليمي.

إيران، من جهتها، تستخدم موقعها الجغرافي في الخليج كأداة ضغط عبر تهديد مرور السفن في مضيق هرمز. التهديد بالسيطرة على هذا الممر الحيوي أو فرض رسوم عبور على السفن يمنح طهران قدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي، ويجعلها لاعباً مهماً في أي معادلة إقليمية.

لكن النفوذ الإيراني محدود بطبيعة الصراع مع الغرب والعقوبات الاقتصادية، ما يعني أن مكاسبها على الأرض تبقى ورقة تفاوضية أكثر منها هيمنة حقيقية.

تركيا، الدولة التي تجمع بين القوة العسكرية والصناعة الدفاعية والنفوذ الجغرافي، تمثل المحور الآخر في هذه اللعبة.

من القوقاز إلى شرق المتوسط، ومن سوريا إلى ليبيا، تركيا تتنقل كلاعب إقليمي قادر على التأثير في ملفات متعددة دون الدخول في صدام مباشر. علاقتها مع روسيا وإيران مثال على «التعاون التنافسي»: تعاون لإدارة مصالح مشتركة، وتنافس في مناطق نفوذ أخرى.

هذه المرونة تمنح تركيا القدرة على التوازن بين القوى الكبرى، ووضع نفسها في قلب أي سيناريو إقليمي جديد.

أما السعودية، فتبقى قوتها مختلفة، قائمة على النفط والتمويل، قادرة على التأثير على الأسواق العالمية ودعم تحالفات محددة عن بعد. ووجود مصر كطرف محوري في هذا السياق يعزز قدرتها على تحقيق توازن بين المحاور الإقليمية الكبرى، سواء كان ذلك عبر دبلوماسية نشطة، أو مشاريع تنمية اقتصادية، أو إدارة أمنية

للممرات الحيوية. لكن أزمة الثقة واضطراب العلاقات المصرية السعودية تحول دون إقامة شراكات عميقة وممتدة وصلبة.

إذا جمعنا هذه العناصر، نجد أن الشرق الأوسط اليوم على أعتاب مرحلة إعادة هندسة النفوذ دون هيمنة طرف واحد. يمكن تصور عدة سيناريوهات محتملة:

نظام متعدد الأقطاب: تركيا، السعودية، مصر، إيران، وإسرائيل، كل دولة تسيطر على مجال نفوذ محدد، مع توازن مستمر يمنع أي طرف من الهيمنة المطلقة.

محاور إقليمية جزئية: تفاهمات محدودة بين بعض الدول لتقليل التوترات، مثل مسار أستانا في سوريا، حيث يتعاون الخصوم المؤقتون لإدارة صراعات محددة.

تسوية كبرى محتملة: ضغوط دولية وإقليمية تعيد ترتيب العلاقات، بما في ذلك القضية الفلسطينية، مع مصر كلاعب حاسم في صياغة الحلول السياسية.

إضافة البعد الروسي-الإيراني-التركي يجعل المشهد أكثر تعقيداً، لكنه أيضاً يعزز فرص توازن القوى الإقليمي. الثلاثي قد يتعاون حين تتقاطع مصالحه، مثل تقليل النفوذ الأمريكي في ملفات محددة، لكنه لا يتحول إلى تحالف كامل بسبب التنافس على مناطق النفوذ في سوريا، القوقاز، وآسيا الوسطى. هنا تظهر مصر كعنصر يوازن بين هذه القوى، عبر دبلوماسية نشطة، وضمان حرية الملاحة في قناة السويس، والحفاظ على علاقات متوازنة مع الغرب والشرق على حد سواء.

الحرب الحالية قد تمنح إيران نفوذاً مؤقتاً، لكن أي محاولة للسيطرة الكاملة على مضيق هرمز ستصطدم بالقانون الدولي، والمجتمع الدولي، لكنها تستطيع أن تحقق مصالح ومكاسب بالحرب لم تحققها بسياسة الصبر الاستراتيجي، مع الحفاظ على مصالح دول الخليج وآسيا.

في المقابل، الدور المصري المحتمل يشمل إدارة التوازن بين القوى، وتأمين الممرات الحيوية، وممارسة نفوذ دبلوماسي واقتصادي كبير، مما يجعلها اللاعب المفاجئ الذي قد يغيّر قواعد اللعبة.

الدور المصري المحتمل والمأمول يتوقف حصرا على إعادة تقييم التعامل مع القوى المدنية من منطلق أمني يضع الشعب المصري في مواجهة مع نفسه.

ما يحدث اليوم ليس مجرد حرب تقليدية، بل اختبار لطبيعة القوة في القرن الحادي والعشرين: القوة لم تعد تعني الأسلحة فقط، بل النفوذ السياسي، القدرة الاقتصادية، والتحكم في الممرات الحيوية، وذكاء التحالفات المعقدة.

مصر، إذا نجحت في تحقيق الاستقرار السياسي والإصلاح الاقتصادي، يمكن أن تصبح مركز التوازن الإقليمي، اللاعب المحوري الذي يعيد رسم خريطة الشرق الأوسط، ويوازن بين القوى، ويجعل أي طرف، حتى القوى الكبرى، مضطراً للانتباه لقراراتها. يرتهن كل ذلك بتحقيق تماسك وطني جامع.

الشرق الأوسط اليوم ليس فقط ساحة صراع، بل لوحة معقدة من التحالفات والمصالح، ومصر قد تكون الريشة التي تحدد شكل اللوحة القادمة.



(١١) في ذكرى ٣٠ يونيو وتسويق الانقلاب.. تأملات في خطاب الذاكرة وإعادة إنتاج الواقع

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٢٦

في زمن تتلاشى فيه الحدود بين الحقيقة وتمثلاتها، يصبح الخطاب الإعلامي أكثر من مجرد ناقل للأخبار؛ إنه آلة لإنتاج الواقع، وأداة لصياغة الوعي، ومطرقة تُشكّل بها السلطة ملامح الذاكرة الجمعية. حين نمعن النظر في آليات اشتغال الخطاب الرسمي في لحظات الذكرى السنوية للأحداث الفارقة، نكتشف أننا إزاء مشهد معقد يتجاوز التغطية الخبرية إلى هندسة دقيقة للإدراك، وإعادة بناء للماضي بما يخدم حاضراً متوتراً ومستقبلاً مشروطاً.

تلك المناسبات التي تعود فيها الذاكرة إلى واجهة الأحداث، كذكرى تحولات سياسية كبرى أو رحيل شخصيات مثيرة للجدل، تتحول إلى فضاءات اتصالية مكثفة تستعيد فيها السلطة سردياتها، وتكرّس رؤيتها للتاريخ. إنها لحظات تُفتح فيها نوافذ الماضي على مصراعيها، ليس لاستنشاق هوائه، بل لإعادة تهويته وفق مقاييس الحاضر، وفرض معانيه على العقول المترقبة.

ما يثير التأمل في بنية هذا الخطاب هو لغته التي لا تقل دقة عن لغة الشعر، رغم أنها تنتمي إلى عالم السياسة بكل خشونته. إنه يستعير من المعجم الحربي مفرداته، ومن خطاب التهديد وجوديته، ومن سرديات الخلاص نزعتها الأخلاقية الثنائية. يستحضر مفردات كـ«الإنقاذ» و«التصحيح» و«الاستعادة» و«التطهير»، ليرسم صورة لمصر قبل وبعد؛ كأنها مدينتان منفصلتان، إحداهما مدينة الظلام والفوضى والأجندات الخارجية، والأخرى مدينة النور والنظام والإرادة الشعبية الصافية.

وهنا تكمن المفارقة العميقة: في لحظة تحاول فيها السلطة تثبيت رواية واحدة للأحداث، تنتج خطاباً يعترف ضمناً بوجود روايات أخرى، يمارس إقصاءها، لكنه لا يستطيع محو أثرها. كل جملة تنفي، وكل اتهام توجّهه، وكل وصف تلصقه بالآخر، هي اعتراف غير مباشر بوجود الآخر، وكأن الخطاب يرسم خصمه في كل حرف يكتبه، وفي كل صورة يبثها، وكأن لا وجود له بدونه.

لغة الخطاب، في كثافتها التكرارية، تشبه طقساً جماعياً يتكرر سنوياً، يؤدي وظيفة تذكيرية تشبه طقوس الجماعات البدائية التي تعيد تمثيل أساطير التأسيس لتجديد شرعيتها. لكنها طقوس تخلو من الصراع، لأنها تقدم نفسها كيقين ثابت لا يقبل المساءلة، وحيدة الصوت، متعالية عن التعقيدات، مختزلة للتاريخ في لوحة جدارية ساكنة تخلو من الظلال والتفاصيل.

ليست المفردات هنا مجرد كلمات عابرة، بل إنها سكاكين دلالية تشق طريقها في نسيج الوعي. حين يتكرر وصف جماعة سياسية بأنها «إرهابية» أو «خلايا نائمة» أو «أذرع خارجية»، فإن هذه التسميات تتحول إلى حقائق مسلم بها في وجدان المتلقي، خاصة حين تترافق مع صور بصرية ومؤثرات رمزية تشحنها شحنات انفعالية. وهكذا، يصبح العسكري أميناً، والمدني مجرماً، والخلاف حول الحكم مؤامرة على الأمن القومي، والذاكرة وليدة توجيه مستمر.

ولعل أكثر ما يلفت النظر هو الطريقة التي يُعاد بها تأطير التاريخ نفسه: فما كان مجرد صراع على السلطة بين تيارات سياسية، يتحول إلى ملحمة كبرى بين الخير والشر، بين الدولة وفوضى العدم، بين الوحدة الوطنية والتشرذم الطائفي. إنها عملية إعادة بناء للواقع بأكمله، وكأن الأحداث لم تحدث كما حدثت، بل كما ينبغي أن تكون في السردية المعتمدة.

لا تكتفي وسائل الإعلام في هذا السياق بدورها التقليدي، بل تصبح كاتبة سيناريو ومخرجة للمشهد، تتضافر فيها الصحافة المكتوبة مع المرئي والدراما

التلفزيونية لتشكل ثلاثية متناغمة، كأوركسترا تعزف لحناً واحداً بآلات مختلفة. نجد الصحف تكرس العناوين الصارخة، والبرامج الحوارية تلهب المشاعر، والمسلسلات الدرامية تجسد البطولة والشر في قوالب درامية تؤثر في الوجدان أكثر مما تؤثر في العقل.

وهنا يبرز السؤال الأكثر إيلاماً: أين يقع المتلقي في كل هذا؟ إنه ليس مجرد مستقبل سلبي، بل هو شريك في صنع المعنى، إن لم يكن عن قناعة، فعن طريق الألفة والتكرار، أو عبر الانسجام مع خطاب يمنحه إحساساً بالأمان في مواجهة تهديدات موهومة أو مبالغ فيها. المتلقي، في النهاية، يبحث عن يقين يمسك به في عالم متلاطم، والخطاب الرسمي يمنحه هذا اليقين بسخاء، وإن كان ثمنه أن يفقد القدرة على رؤية تعقيدات العالم وخريطته المتعددة الألوان.

لكن الخطاب حين يصبح بهذه الكثافة وهذا التكرار، يحمل في طياته بذور هشاشته. الإفراط في التكرار يخلق الرتابة، والإفراط في التعبئة يخلق الشك، والادعاء باليقين المطلق يثير التساؤل. وهكذا، تظل المعركة الحقيقية ليست فقط معركة سرديات، بل معركة حول شرعية وسائل إنتاج المعنى نفسها، وحول قدرة المجتمع على تحمل تعدد الأصوات، وحول إمكانية بناء ذاكرة وطنية لا تقمع تنوعها الداخلي.

في النهاية، تبقى الذاكرة الإنسانية عصية على الهندسة الكاملة، فهي كالماء يتسرب من بين الأصابع، تحتفظ بزوايا التحدي واللايقين. وكل محاولة لفرض سردية واحدة، مهما كان سلطانها، ستجد في زوايا الروح الإنسانية العطشى إلى الحقيقة متسعاً للتساؤل، وكُوّةً صغيرة تطل منها الشمس.

حين تفقد الأدوات تأثيرها وأثرها تتحول الحالة الإعلامية إلى نوع من المسخ الذي يطغى على ساحة الحوار الوطني.

وتفقد الرموز بريقها ولمعانها وتصبح عبئًا على سرديتها التي تحاول بعبثية تثبيتها.

محاولات تزييف الواقع الظاهر تنكسر تحت وطأة القهر والظلم والفقر وضغط الحياة اليومية بكل تعقيداتها وقسوتها وألمها.

ومن هنا تتبعثر الرواية الرسمية وتبقى أثرا بعد عين، وسرابًا يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا.

لتستقر الحقيقة لوحة لمن عاشها وحاك خيوطها ورسم خطوطها أملا في مستقبل مشرق يعيد دورة التاريخ وحركة المجتمعات ومصائر الأمم إلى بعث حضاري يمتد وحوار جامع وعالم يتسع للجميع.



(١٢) الأوكتاغون.. حين تخاف السلطة من شعبها أكثر مما تخاف من أعدائها

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٢٦

ليست قيمة المباني في الخرسانة التي تُصب في أساساتها، ولا في الزجاج الذي يغطي واجهاتها، ولا في الصور الجوية التي تتنافس الفضائيات في بثها لتأكيد العظمة والضخامة. فالتاريخ يعلمنا أن المباني ليست مجرد أحجار، وإنما هي نصوص سياسية مكتوبة بالإسمنت، تعكس تصور السلطة لنفسها، وللشعب، وللمستقبل.

من هنا، لا يبدو افتتاح مقر القيادة الاستراتيجية المعروف بـ«الأوكتاجون» مجرد حدث معماري أو عسكري، بل يبدو لحظة كاشفة لفلسفة كاملة في الحكم؛ فلسفة تعيد تعريف مفهوم الأمن، وتعيد ترتيب الأولويات، وتكشف لمن تُبنى الدولة، ولمن تُسخر إمكاناتها.

ما لفت الانتباه في الخطاب المصاحب لافتتاح المشروع لم يكن الحديث عن مواجهة أخطار خارجية، ولا عن تطوير العقيدة العسكرية في مواجهة التحديات الإقليمية، بل كان استدعاء أحداث داخلية عاشتها مصر بعد عام ٢٠١١، والحديث عن حصار بعض مؤسسات الدولة، وعن ضرورة ألا يتكرر ذلك مرة أخرى.

هذه ليست ملاحظة عابرة، بل مفتاح لفهم المشروع بأكمله.

حين تبرر السلطة إنشاء مركز قيادة استراتيجي ضخم بالحديث عن منع تكرار احتجاجات أو حصار مؤسسات الدولة، فإنها تكشف – شاءت أم أبت – عن طبيعة التهديد الذي يشغلها. فالدولة التي ترى في حدودها الخطر الأكبر تبني خطابها حول الردع الخارجي، أما الدولة التي تستدعي الاحتجاجات الداخلية لتبرير إعادة تشكيل جغرافيتها السياسية، فهي تقول شيئًا آخر: إن هاجسها الأول هو استقرار النظام في الداخل.

وهنا يبرز سؤال بالغ الأهمية: لمن تُبنى هذه المشروعات؟

هل تُبنى لحماية الوطن، أم لحماية السلطة؟ وهل هناك دائمًا تطابق بين الاثنين؟

هذه الأسئلة لا تنطلق من موقف عدائي تجاه الدولة، بل من محاولة لفهم فلسفة الحكم التي تتجلى في المشروعات الكبرى والخطابات الرسمية. فالدولة ليست مجرد أجهزة ومبانٍ، وإنما هي عقد اجتماعي بين السلطة والمواطن. وعندما يختل هذا العقد، تصبح المشروعات الكبرى عاجزة عن تعويض غياب الثقة.

لقد شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة توسعًا غير مسبوق في المشروعات العملاقة، من العاصمة الإدارية إلى شبكات الطرق والمدن الجديدة، وصولًا إلى الأوكتاجون. وفي الوقت ذاته، عاش ملايين المصريين تحت ضغوط اقتصادية قاسية، مع ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع القدرة الشرائية، وزيادة أعباء الديون، واتساع الفجوة بين الدخول وتكاليف الحياة.

في مثل هذا السياق، لا يعود السؤال عن حجم المشروع أو تكلفته فقط، بل عن أولوياته.

ما معنى أن تُشيَّد مدينة كاملة بينما تعجز أسر كثيرة عن توفير احتياجاتها الأساسية؟ وما معنى أن يُحتفى بمبانٍ عملاقة بينما يصبح الحصول على تعليم جيد أو رعاية صحية مناسبة أو فرصة عمل مستقرة تحديًا يوميًا لملايين المواطنين؟

إن التنمية ليست سباقًا في عدد الأبراج ولا في اتساع الساحات، وإنما في جودة حياة الإنسان.

وإذا كان الإنسان يغيب عن مركز المشروع، فإن المشروع – مهما بلغت ضخامته – يفقد مبرره الأخلاقي.

الأمم لا تُقاس بما تبنيه من مقار، وإنما بما تبنيه من مواطنين.

ولعل أخطر ما تكشفه هذه المشروعات ليس حجم الإنفاق، وإنما طبيعة العلاقة بين السلطة والشعب. فحين يصبح الأمن هو حماية المؤسسات من المواطنين، بدلاً من حماية المواطنين بالمؤسسات، يحدث انقلاب عميق في وظيفة الدولة نفسها.

فالدولة الحديثة لا تستمد أمنها من المسافات الفاصلة بينها وبين الناس، ولا من الأسوار العالية، وإنما من الرضا العام، ومن الشرعية، ومن شعور المواطن بأن هذه المؤسسات تعمل من أجله، لا ضده.

المفارقة أن السلطة التي تخشى شعبها إلى هذا الحد، إنما تعترف – دون أن تقصد – بوجود أزمة ثقة عميقة. فالسلطة الواثقة من مجتمعها لا تعيد هندسة الجغرافيا السياسية خشية الاحتجاج، وإنما تعيد هندسة السياسات التي ولدت الاحتجاج أصلًا.

إن بناء العواصم الجديدة لا يمنع الثورات، كما أن نقل المؤسسات لا ينقل أسباب الغضب.

فالناس لا يثورون لأن الوزارة تقع في هذا الشارع أو ذاك، وإنما لأنهم يشعرون بالظلم، أو بانسداد الأفق، أو بفقدان القدرة على التأثير في مصيرهم.

التاريخ يعلمنا أن السلطة التي تستثمر في تحصين مقارها أكثر مما تستثمر في معالجة أسباب الاحتقان، تؤجل الأزمة ولا تلغيها.

ثم تأتي القضية الأكثر إيلامًا: الديون.

فالمشروعات العملاقة لا تُقاس فقط بما تكلفه اليوم، بل بما ستفرضه غدًا على أجيال لم تشارك في اتخاذ القرار. وكل اقتراض لا يفضي إلى زيادة مستدامة في الإنتاج، أو تحسين ملموس في قدرة الاقتصاد على توليد الثروة، يتحول مع الزمن إلى عبء على المستقبل.

الأجيال القادمة لن تسأل عن ارتفاع البرج أو اتساع الساحة، بل ستسأل: ماذا ورثنا؟ اقتصادًا قادرًا على النمو، أم التزامات مالية تستنزف موارد الدولة لعقود؟

إن العدالة بين الأجيال ليست شعارًا أخلاقيًا فحسب، بل مسؤولية سياسية. فلا يجوز أن يُحمَّل المستقبل كلفة قرارات لم يكن طرفًا فيها، من دون أن يجني ثمارًا حقيقية منها.

ويبقى السؤال الأكبر: ما الذي يصنع قوة الدولة؟

ليست القوة في الخرسانة المسلحة وحدها، ولا في المقرات المحصنة، ولا في المدن التي تُدار بأحدث التقنيات. فهذه كلها أدوات، لكنها ليست جوهر القوة.

جوهر القوة هو الإنسان.

هو المواطن الذي يشعر بأن كرامته مصونة، وأن صوته مسموع، وأن جهده ينعكس على حياته، وأن القانون يحميه كما يحمي الدولة، وأن التنمية تبدأ من تحسين حياته قبل تحسين الصورة التي تُعرض في نشرات الأخبار.

حين يشعر المواطن بأنه شريك، يصبح هو الحصن الحقيقي للدولة.

أما حين يشعر بأنه غائب عن أولوياتها، فإن كل الأسوار، مهما ارتفعت، لا تستطيع أن تعوض الفجوة التي تتسع بين السلطة والمجتمع.

قد تستطيع السلطة أن تبني أكبر مقر قيادة في الشرق الأوسط، وأن تشيد مدينة كاملة من الصفر، وأن تنقل إليها مؤسساتها، لكن يبقى سؤال واحد لا تستطيع الخرسانة أن تجيب عنه:

هل يشعر المصري البسيط أن الدولة اقتربت منه، أم ابتعدت عنه؟

ذلك السؤال هو المعيار الحقيقي لأي مشروع وطني، وهو الامتحان الذي لا تجتازه الأبنية، بل تجتازه السياسات. فالدول لا تُخلَّد بعظمة مقارها، وإنما بعدالة نظمها، وقدرتها على تحويل الأمن من وسيلة لحماية السلطة إلى قيمة تحمي المجتمع بأسره. وفي نهاية المطاف، يبقى أقوى حصن لأي دولة ليس مقرًا استراتيجيًا، بل شعبًا يرى في دولته امتدادًا لإرادته، لا كيانًا منفصلًا عنه.



(١٣) حين تصبح مصر كلها ثكنة عسكرية.. ١٢٠ مليون جندي وخطر اختزال الدولة بالجيش

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠٢٦

ليست المشكلة في أن يحب المصري جيشه، أو يفتخر بجندي يقف على الحدود، أو يرى في القوات المسلحة رمزًا للدفاع عن الأرض والسيادة.

فالجيش المصري جزء راسخ من الذاكرة الوطنية، وله مكانة خاصة في وجدان المصريين، خصوصًا بما تحمله حرب أكتوبر من معنى تاريخي. لكن الفارق شاسع بين احترام الجيش وبين اختزال مصر فيه، وبين أن تكون القوات المسلحة مؤسسة وطنية عزيزة على شعبها وبين أن تتحول إلى مرادف للدولة والوطن والشرعية السياسية. وهذه المسافة تحديدًا هي التي ينبغي ألا يسمح المصريون بردمها، لأن ردمها لا يخدم الجيش بقدر ما يخدم سلطة سياسية تحاول الاحتماء برمزيته ومكانته.

من هنا تأتي دلالة حملة «١٢٠ مليون جندي مصري»، التي انتشرت فيها صور فنانين وفنانات ودعاة ومواطنين بملابس عسكرية، بعضها مولد بالذكاء الاصطناعي، مصحوبة بخطاب يدعو إلى الاصطفاف خلف الجيش والقيادة، ويحذر من التشتت والأعداء، ويربط أمن البلاد واستقرارها بالوقوف خلف القيادة السياسية. في ظاهرها تبدو الحملة تعبيرًا عن وطنية تلقائية: مصر مهددة، والجيش درعها، والمصريون جميعًا يقفون خلفه. لكن السؤال الذي ينبغي طرحه هو: متى يتحول الجيش من مؤسسة تحمي الدولة إلى صورة تختصر الدولة كلها؟

الدستور نفسه يقدم إجابة مختلفة. فالقوات المسلحة، وفق المادة ٢٠٠، ملك للشعب، ومهمتها حماية البلاد وأمنها وسلامة أراضيها، والحفاظ على مدنية الدولة

وحقوق المواطنين. أي أن الشعب هو صاحب الجيش، والجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة وظيفتها حماية الشعب والدولة. ليست العلاقة أن الجيش هو الشعب، أو أن الجيش هو الدولة، أو أن القيادة السياسية هي الجيش، ثم يصبح الاعتراض على القيادة اعتراضًا على مصر. وهذه ليست مسألة لغوية، بل جوهر العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع والدولة؛ إذ إن نقل الشرعية المعنوية للجيش إلى النظام السياسي يجعل الدفاع عن السلطة يبدو دفاعًا عن الوطن، ويجعل انتقاد الحاكم قابلًا للتصوير باعتباره انتقادًا للجيش، ثم يصبح المعارض، بالتدريج، موضع شبهة وطنية.

وهذا هو أخطر ما يمكن أن ينتجه شعار «١٢٠ مليون جندي». فعندما يصبح كل مصري «جنديًا»، وحين يرتدي الفنان والداعية والمواطن المدني الزي العسكري، تتحول الوطنية من انتماء إلى وطن ومجتمع ودولة ومؤسسات إلى هوية عسكرية. المواطن لا يظهر بوصفه مواطنًا صاحب حق في الاختيار والاختلاف والمساءلة، وإنما بوصفه جنديًا في جبهة. والجندي في الجبهة لا يناقش الأوامر ولا يختلف مع قائده أثناء المعركة. وهنا تتحول السياسة إلى ثكنة.

الأخطر أن بعض الخطاب المصاحب للحملة لا يقوم بتمجيد الجيش، بل يجعل الخلاف السياسي نفسه نوعًا من الخطر. فحين يقال إن هذا ليس وقت الاختلاف، وإن أي تشتت في الجبهة الداخلية سيستغله العدو، تنتقل الرسالة من التضامن الوطني إلى تحريم المعارضة. قد يبدو ذلك مفهومًا في حرب حقيقية ومحددة، لكنه يصبح بالغ الخطورة إذا تحول إلى قاعدة دائمة. متى ينتهي وقت عدم الاختلاف؟ إذا كان كل تهديد إقليمي وكل أزمة أمنية وكل توتر دولي يعني تعليق الخلاف السياسي، فإننا لا نعود أمام تعبئة وطنية مؤقتة، بل أمام حالة طوارئ نفسية دائمة. يصبح المعارض «مشتتًا»، والناقد مضعفًا للجبهة الداخلية، والمختلف خادمًا للعدو، ومن يطالب بالمحاسبة كأنه يهدد الأمن القومي.

وهكذا تكتمل الدائرة: الخطر الخارجي يستخدم لإسكات الاختلاف الداخلي، ثم يستخدم الصمت الداخلي لإثبات أن الجميع يقف خلف القيادة. وهذه من أقدم آليات الحكم السلطوي: صناعة عدو دائم، خارجيًا كان أم داخليًا، ثم تحويل السلطة إلى ضرورة أمنية لا يجوز مساءلتها. وفي الحالة المصرية تصبح المعادلة أكثر خطورة بسبب المكانة التاريخية للجيش؛ إذ لا تحتاج السلطة إلى القول صراحة: «أيدوا السيسي». يكفي أن تضع الرئيس في الصورة نفسها التي وضعت فيها الجيش والوطن والأمن والاستقرار، وتترك للمواطن استكمال المعادلة: من يحب الجيش يقف مع القيادة، ومن يعارض القيادة يضعف الجيش، ومن يضعف الجيش يضعف مصر.

لكن الجيش شيء، والحكومة شيء آخر. والوطن شيء، والرئيس شيء آخر. والدولة شيء، والنظام السياسي شيء آخر. وهذه الفواصل ليست ترفًا سياسيًا، بل شروط لبقاء الدولة نفسها. فلا يمكن أن نستدعي الرصيد الوطني للجيش كلما احتجنا إلى شرعية سياسية، ثم نرفض إخضاع أداء الحكومة للمعايير التي يخضع لها أي نظام آخر. الجندي الذي يحمي الحدود ليس مسؤولًا عن سعر العملة، والضابط الذي يدافع عن الأرض ليس مسؤولًا وحده عن الدين العام، والقوة العسكرية لا تمنح صاحبها تلقائيًا كفاءة في الاقتصاد أو التعليم أو الصحة أو الإدارة أو السياسة. نجاح المؤسسة العسكرية في مجالها لا يمكن أن يكون شهادة نجاح مفتوحة للحكومة في كل المجالات.

وهنا تظهر مفارقة السنوات الماضية. ليس دقيقًا اختزال القضية في القول إن الجيش فشل، فالجيش كمؤسسة عسكرية شيء، والنظام السياسي الذي تداخلت فيه المؤسسة العسكرية مع الحكم والاقتصاد والإدارة شيء آخر. لكن السؤال المشروع هو: لماذا يُطلب من المصري أن يمنح النظام السياسي شرعية مستمدة من مكانة الجيش، بينما لا يُسمح بتقييم حصيلة الحكم بمعايير الاقتصاد والمؤسسات والحريات والمساءلة؟ وإذا كانت البلاد تواجه مخاطر خارجية حقيقية، فالقوة

المطلوبة ليست دبابات وسلاحًا فقط، بل اقتصادًا قادرًا على الصمود، ومؤسسات مدنية قوية، ودبلوماسية فاعلة، وصناعة وطنية، ومعلومات دقيقة، ومجتمعًا متماسكًا لأنه مقتنع لا لأنه خائف.

تكشف صور المشاهير بالزي العسكري، ومنها صور فنانات في أزياء أسلحة محددة، عن وظيفة تتجاوز الترفيه. فالذكاء الاصطناعي يستطيع أن يصنع في دقائق جيشًا افتراضيًا من الفنانين والدعاة والمواطنين، وأن يحول كل وجه مدني إلى مقاتل. الصورة لا توثق واقعًا؛ إنها تصنع واقعًا مزيفًا: كل المصريين جنود، وكل الجنود شعب، وكل الشعب جبهة، وكل الجبهة خلف القيادة. وهذه هي قوة الدعاية الحديثة؛ فهي لم تعد بحاجة إلى تصوير الواقع، بل تستطيع صناعة صورة بديلة له حتى تبدو الفكرة وكأنها حقيقة اجتماعية مكتملة.

ولا يعني ذلك، بالضرورة، أن كل من شارك في الحملة يقصد دعم استمرار الحكم أو يعي كل هذه الدلالات. لكن الحكم على الحملات السياسية لا يكون فقط بنوايا المشاركين فيها، بل بما ينتجه خطابها من معنى عام. وإذا كان الخطاب يربط الجيش بالقيادة والوطن، ويصور الاختلاف باعتباره «تشتتًا»، ويستدعي المخاطر الخارجية لتبرير الاصطفاف السياسي، فإنه يؤدي وظيفة سياسية واضحة، بصرف النظر عن الجهة التي أطلقت كل منشور أو صورة.

مصر ليست ثكنة، وليست دبابة، وليست زيًا عسكريًا، وليست شخصًا واحدًا مهما كانت مكانته. مصر هي الجندي والمهندس والطبيب والعامل والفلاح والمعلم والطالب والصحفي والقاضي والفنان، والمؤيد والمعارض؛ هي المواطن الذي يحب بلاده ويملك في الوقت نفسه حق مساءلة حكومتها. والجيش المصري ملك للشعب، وهذه الجملة ينبغي أن تُقرأ في اتجاهها الصحيح: ليس الشعب ملكًا للجيش، ولا الوطن ملكًا للسلطة التي تستند إلى الجيش.

ومن يحب الجيش حقًا ينبغي أن يرفض استخدامه كغطاء سياسي. ومن يحترم الجندي ينبغي ألا يحمّله مسؤولية انتكاسات النظام. ومن يخاف على الأمن القومي ينبغي ألا يقبل تحويل الأمن القومي إلى حصانة دائمة من السؤال والمحاسبة. ومن يحب مصر ينبغي أن يرفض اختزالها في مؤسسة، مهما كانت عظيمة.

الخطر الحقيقي ليس أن يكون لمصر جيش قوي؛ بل أن يصبح الجيش معيار الوطنية، وأن تتحول صورته إلى مصدر شرعية سياسية، وأن يصبح الاعتراض على الحاكم اعتراضًا على الوطن، وأن يتحول كل تهديد خارجي إلى ذريعة لتأجيل الإصلاح، وكل أزمة إلى مبرر لمزيد من السلطة، وكل إخفاق إلى دعوة لمزيد من الصمت.

النظام الشرعي لا يحتاج إلى أن يقول للشعب باستمرار: أنا الجيش، وأنا الوطن، وأنا الاستقرار. الدولة القوية تعرف أن الجيش يحمي حدودها، وأن المؤسسات تحمي حقوق مواطنيها، وأن السلطة تخضع للمحاسبة، وأن الاختلاف ليس خيانة، وأن المعارضة ليست تشتتًا، وأن الوطن أكبر من الحاكم وأبقى من النظام.

أما تحويل مئة وعشرين مليون مواطن إلى جنود في حملة رقمية، فقد لا يجعل مصر أقوى؛ ربما يجعلها فقط أكثر استعدادًا لأن يُطلب من أبنائها «صمت القطيع» كلما قيل لهم إن المعركة بدأت.

ويبقى السؤال الذي ينبغي ألا يغيب وسط ضجيج الشعارات وصور الزي العسكري: هل ندافع عن الدولة، أم ندافع عن نظام يريد أن يصبح هو الدولة؟

بين السؤالين يقع الفارق كله بين الوطن والسلطة، وبين جيش يحمي مصر، ونظام يستخدم صورة الجيش كي يحتمي من المصريين. وهنا يتحدد بوضوح معنى الوطنية بمفهومها الطبيعي بعيدًا عن الابتزاز المعنوي عبر استخدام الزي العسكري في غير موضعه.



(١٤) مصر بين فساد النخبة وانهيار الدولة.. لماذا يدفع البسطاء ثمن تغول الكبار؟

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٢٦

في مشهد يتكرر كالنبض المتقطع لقلب مريض لا يكاد يلتقط أنفاسه، تقف مديرة مدرسة في القليوبية تخرج من جيبها الخاص ثمانية عشر ألف جنيه لتصلح ما أتلفه الفساد، ومدير مدرسة آخر يرتدي جلبابه ليكمل أعمال النظافة التي كان من المفترض أن تنجزها عقود الصيانة، وأشجار معمرة في شارع جامعة الدول العربية تسقط تحت مناشير البيروقراطية لتتحول إلى غبار، بينما تتصاعد الأصوات المطالبة بـ«التبرعات» و«البلاغات» كحلول سحرية لكوارث من صنع الإدارة.

الإعلام الرسمي أصبح رهينة للسلطة الاستبدادية، وفي مأزق حقيقي بعد السماح له بهامش من الحرية يتناول فيه المعاناة اليومية للشعب المصري؛ فهو يعرض المشهد المتشابك فيزداد السخط، ثم يبحث عن طريق لإنقاذ السلطة فيكون الحل في التبرعات والبلاغات!

في هذا المشهد، الذي يجمع بين مأساة يونانية وكوميديا سوداء، يتجلى أعمق تناقض في الدولة المصرية الحديثة:

استمرارها رغم انهيارها، وقيامها على أكتاف من يفترض أن تحميهم، وكأننا أمام كائن سياسي هجين يعيش بفضل تضحيات من يفترض أنه خُلق ليخدمهم، في انقلابات يومية للمنطق تقلب المعادلات وتخلخل البديهيات.

ثمة سؤال فلسفي يطل برأسه في كل أزمة من هذه الأزمات، ليس سؤالاً تقنياً عن عجز في التخطيط، ولا سؤالاً إدارياً عن تقصير في المتابعة، بل سؤالاً وجودياً عن هوية الدولة ذاتها:

كيف يمكن لدولة تنفق ٢٥,٥ مليار جنيه على هيئة الأبنية التعليمية أن تجد مدارسها تتهالك، ومديراتها تنفق من أعماق جيوبها؟ كيف يمكن لدولة تشيد عاصمة إدارية جديدة بآلاف الأفدنة، وتنفق المليارات على بنيتها التحتية الفائقة الحداثة، أن تترك أشجارها المعمرة تسقط تحت مناشير الجرارات دون نظام بيئي بديل، ودون خطة استراتيجية للحفاظ على ما تبقى من رئة خضراء في مدن تختنق بالتلوث والزحام؟

هذا التناقض ليس مجرد خلل إداري يمكن إصلاحه بتدوير موظف، أو بتغيير وزير، أو بإطلاق حملة تفتيشية مفاجئة، بل هو مرآة لحالة وجودية غريبة:

الدولة تُبنى على مستويين متباعدين، وكأنها تعيش انفصاماً في الشخصية بين الواجهة البراقة التي تبهج النخبة والمستثمرين، والأساس المتآكل الذي يئن تحت وطأة الفقراء والبسطاء.

في كل مرة ينهار فيها سور مدرسة أو تُقطع شجرة، نرى نموذجاً من «الاستثناء الدائم» الذي أصبح هو القاعدة ذاتها، وهنا تكمن المفارقة الأكثر إيلاماً، إذ تتحول الانحرافات إلى أعراف، وتصبح المخالفات هي المسار الطبيعي للأمور، بينما يصبح الأداء السليم هو الاستثناء الذي يحتاج إلى جهد خارق من فرد أو مؤسسة.

الميزانيات تُصرف، لكنها لا تصل إلى مستحقيها إلا متآكلة ومنهوبة، والأوامر تُطلق من أعلى الهرم بحزم وتصميم، لكنها تتبخر في دهاليز البيروقراطية، والمساءلة تُعلن بضجة إعلامية عارمة، لكنها سرعان ما تخبو وتتلاشى، فلا يتحقق عدل ولا تظهر نتيجة، ليصبح الفساد ليس مجرد انحراف طارئ عن القاعدة، بل هو القاعدة نفسها التي تنظم حركة المرافق، والاستثناء الوحيد المؤلم هو حين يعمل شيء كما يجب أن يعمل.

وحين يلتزم موظف بواجبه دون مقابل، وحين تدفع معلمة من جيبها لتكمل ما عجزت عنه ميزانية الدولة، وهذا ما يفسر لماذا يجد المواطن العادي نفسه مضطراً

لدفع أموال إضافية في كل زاوية، في المدرسة والمستشفى والمرور وحتى في الشارع الذي يسلكه، ليس لأنه يحب الإنفاق الزائد، بل لأنه أدرك بالخبرة المريرة أن الانتظار حتى تعمل المؤسسة يعني انتظاراً أبدياً لا نهاية له.

والمفارقة الأعمق والأكثر إيلاماً تكمن في أن من يدفعون ثمناً باهظاً لهذا الفساد الممنهج هم أنفسهم من يبذلون جهوداً خارقة لإبقاء الدولة قائمة على قدميها، حين تنفق معلمة من راتبها المتواضع على فصلها الدراسي، فهي لا تصلح جدراناً متشققة ونوافذ مكسورة فقط، بل تصلح صورة الدولة في عيون التلاميذ الذين يرون فيها تجسيداً للحلم الضائع والوعد المنكسر، وحين يقف مدير مدرسة في جلبابه ليكمل أعمال النظافة التي كان يفترض أن تنجزها شركات الصيانة المتعاقدة، فهو لا يزيل الأوساخ والغبار فحسب، بل يزيل عن الدولة عار تخليها عن واجبها الأساسي تجاه الأجيال الجديدة.

هؤلاء البسطاء، المعلمون والممرضون والمهندسون الزراعيون والموظفون البسيطون، وحتى المواطن العادي الذي يدفع ضرائبه في صبر وينتظر خدماته في أمل، هم من يحملون جثة هذه الدولة على أكتافهم، يسيرون بها في موكب جنائزي حي، لا يريدون لها أن تسقط رغم ثقل ما تحمله من إخفاقات، ورغم تآكل ما يحيط بها من فساد، وكأن هناك إرادة خفية تحركهم، تمنعهم من التخلي عن هذا الكيان الذي خانهم، وكأن الوطن في أعماقهم أسمى من كل مؤسساته، وأبقى من كل أجهزته، وأقدس من أن يُترك لقدره الفاسد.

وهذه الظاهرة ليست جديدة في التاريخ، فالأنظمة التي تترهل عادةً ما تبقى بفضل جهود الطبقات الوسطى الدنيا التي تستمر في أداء واجباتها رغم غياب المقابل العادل، رغم تآكل الأجور وغلاء الأسعار وانهيار الخدمات، وكأن هناك عقداً اجتماعياً غير مكتوب، بل غير معلن، ينص على أن الدولة قد تتخلى عن المواطن في كل

تفاصيل حياته، لكن المواطن، الغارق في وطنه وحبه، لن يتخلى عن الدولة مهما بلغ بها الإهمال.

وهنا يأتي السؤال المقلق الذي يتردد في أروقة المقاهي وعلى منصات التواصل الاجتماعي وفي أحاديث السيارات الخاصة: ماذا يحدث حين يكتشف هؤلاء البسطاء، أخيراً، أن تضحياتهم المتكررة ليست استثناء مؤقتاً لظروف طارئة، بل هي بديل دائم ومستدام عن الدولة الغائبة، وحين يدركون أن فساد الكبار لن ينتهي بفضل تضحيات الصغار، بل سيتغذى عليها ويزداد قوة واستفحالاً؟

وما يتم تداوله من ملفات متتالية، المدارس المتهاوية، والأشجار المعمرة المقطوعة، والميزانيات الضائعة، والوعود المتكررة دون تحقيق، يكشف بوضوح قاطع أن الفساد لم يعد مجرد سلوك فردي يمكن محاسبته وإدانته، بل أصبح بنية مؤسسية متكاملة تنتج الفساد كمنتج ثانوي طبيعي لا مفر منه، هذا النوع الجديد من الفساد الممنهج لا يحتاج إلى رشوة مباشرة، ولا إلى صفقات سرية، ولا إلى محسوبية واضحة، بل يحتاج فقط إلى «غض الطرف» المتواطئ عن سوء التوزيع، وإلى «تأجيل» الصيانة إلى أجل غير مسمى، وإلى «إعادة توجيه» الاعتمادات المالية لصالح مشاريع أكبر وأكثر رنينًا، وإلى «إضفاء الشرعية» على الاستثناءات التي تصبح مع الوقت أعرافاً مستقرة.

إنه فساد بلا فاعلين محددين، أو بالأحرى بفاعلين كثر يتقاسمون المسؤولية فلا يشعر أي منهم بوزرها، وكأن اللعبة كلها قد صممت لتكون بلا خطاة، بلا أبطال، بلا مسؤولين، وبلا ضحايا سوى ذلك المواطن البسيط الذي يدفع الفواتير ويحمل الأعباء.

وهنا تكمن خطورة الموقف الحقيقي، فالفساد العميق يصبح مثل الماء الذي يملأ الشقوق الخفية في جدار الدولة، قد لا تراه بعينيك إلا حين يظهر من خلاله نبات الخلل الفاقع، لكنه في الحقيقة موجود في كل مكان، في كل مفصل، في كل قرار،

في كل مهملة، وكل محاولة لإصلاح ظاهرة معزولة، كقطع شجرة هنا أو تهالك مدرسة هناك، هي أشبه بمحاولة يائسة لإخراج الماء من سفينة تغرق بملعقة صغيرة، بينما الثقب الفادح في قاع السفينة يتسع كل يوم، وتلك هي المعضلة الحقيقية التي لا تواجه سياسة أو اقتصاداً بقدر ما تواجه وعياً جمعياً يحتاج إلى يقظة ومراجعة.

واللافت في هذا السياق أن الخطاب الرسمي يحاول باستمرار إعادة تعريف الأزمة على أنها «استثناء» وليست «قاعدة»، على أنها فشل فردي وليس فشلاً منظومياً، بينما الجمهور، بذلك الوعي الجمعي الفطري، يعيد تعريفها على أنها «منظومة» متكاملة وليست مجرد «حادثة عابرة»، وهذا الصراع العميق في التأويل هو لب الأزمة الثقافية التي تعيشها مصر اليوم، فبينما تعلن الوزارات بفخر عن إنجازاتها وتعيد توزيع المسؤوليات بين الأجهزة المختلفة، يصر المواطن بعناد على النظر إلى الصورة الكاملة، تلك الصورة المركبة لدولة تبني عاصمة إدارية فخمة وتترك مدارس أبنائها للمتبرعين، لدولة تشيد طرقاً سريعة فائقة الحداثة وتقطع أشجارها المعمرة بلا رحمة، لدولة تعلن موازنات قياسية قياساً بالتاريخ وتشهد خدمات متداعية في كل القطاعات الحيوية، وهنا يظهر الفارق الجوهري بين «الدولة» كجهاز إداري يتحرك وفق خطط مركزية، و«الدولة» ككيان معنوي يعيش في وجدان الشعب وتاريخه، الأولى قد تتباهى بإنجازاتها الهندسية والعمرانية، لكن الثانية تظل معلقة في ذاكرة المواطن اليومية عبر تجاربه الصغيرة الحاسمة:

مدرسة أبنائه، هواء مدينته، ماء صنبوره، شارع حيه، وحين تسقط هذه العناصر الحيوية الواحدة تلو الأخرى، يسقط معها جزء لا يتجزأ من شرعية الدولة ككيان أخلاقي يحمي ويوفر ويرعى.

في لحظة الكتابة هذه، تقف الدولة المصرية عند مفترق طرق وجودي خطير، ليس بسبب مؤامرات خارجية محتملة، ولا بسبب أزمات اقتصادية عابرة، بل بسبب

هذا الفساد الداخلي العميق الذي ينهش جسدها من الداخل بصمت، بينما يظل البسطاء، هؤلاء الأبطال المجهولون، يحاولون بكل ما أوتوا من قوة وإخلاص إمساك جسد وطنهم من التفتت، والسؤال الأكثر إلحاحاً الذي يطرحه هذا المشهد برمته، من مديرة المدرسة التي تنفق من جيبها إلى الشجرة التي تسقط بصمت دون أن يرثيها أحد، ومن المعلم الذي يلبس جلبابه إلى المواطن الذي ينتظر دوره في طابور الخدمات المتعثر، هو: كم يمكن أن يتحمل البسطاء قبل أن يسقط هذا العبء الثقيل من على أكتافهم المنهكة؟ وكم يمكن أن تستمر الدولة في حالة الاستثناء الدائم هذه قبل أن يصبح الاستثناء هو النهاية المحتومة لكل شيء؟ الإجابة على هذا السؤال المصيري لن تكون في بيانات رسمية معلبة، ولا في وعود متجددة بالتحقيق، ولا في تضحيات فردية من هنا وهناك، بل في قدرة النظام السياسي برمته على تحويل هذه الأصوات الناقدة المتعددة، صوت المديرة المقهورة، صوت المواطن الغاضب، صوت الشجرة التي تسقط، إلى مراجعة حقيقية وشاملة، قبل أن تنهار كل الجسور التي يحاول البسطاء بإيمانهم العميق إبقاءها قائمة، وقبل أن يتحول هذا الوطن الجميل إلى مجرد ذكرى نندبها.

القسم الخامس
الإعلام وصناعة الوعي



(١٥) السياسة في مواجهة الحقيقة العارية

كيف فضحت سياسات ترامب أوهام النظام الدولي وأعادت الاعتبار للفكر السياسي الإسلامي؟

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢٦

لم تكن سياسات إدارة دونالد ترامب تجاه النظام الدولي مجرد نزوة رئيس شعبوي أو خروجًا عابرًا عن الأعراف الدبلوماسية، بل شكّلت صدمة معرفية كشفت هشاشة الأسس التي بُني عليها علم السياسة الحديث.

فقد انهار، أمام سلوك القوة الصريح، الخطاب الذي روّج لعالم «قائم على القواعد»، والسيادة بوصفها حقًا مصونًا، والمؤسسات الدولية كضامن للاستقرار.

التهديد باستخدام القوة، والاستخفاف بالقانون الدولي، والتعامل الفج مع دول ذات سيادة مثل فنزويلا وأمريكا اللاتينية وإيران، لم تكن مجرد سياسات عدوانية، بل اختبارًا فشل فيه علم السياسة السائد في تفسير الواقع.

سقوط القناع الليبرالي

لعقود، جرى تدريس العلاقات الدولية باعتبارها مسارًا تقدميًا نحو العقلانية، حيث تُروّض القوة بالقانون، وتُدار الخلافات عبر المؤسسات.

غير أن تجربة السنوات الأخيرة أظهرت أن هذا الخطاب لم يكن سوى قناع أخلاقي لهيمنة القوة.

فحين تعارضت القواعد مع المصلحة، جرى تجاوزها بلا تردد، وحين اصطدمت السيادة بإرادة الأقوياء، تبيّن أنها مفهوم انتقائي.

لم يكن الانهيار في النظام الدولي بقدر ما كان انهيارًا في السردية التي شرعنته.

الواقعية وحدها لا تكفي

صحيح أن هذه التحولات أعادت الاعتبار للواقعية السياسية، التي طالما أكدت أن القوة والمصلحة تحكمان السلوك الدولي، إلا أن الواقعية، بصيغتها الصلبة، تقف عاجزة أمام سؤال مركزي: لماذا تؤدي شخصنة السلطة إلى تآكل الدولة بدل تعزيزها؟ ولماذا تتحول القوة، في لحظة ما، من أداة سيطرة إلى عامل تفكك؟

فالواقعية تفسّر السلوك، لكنها لا تفسّر انهيار المعنى السياسي ولا سقوط الشرعية.

لماذا نحتاج إلى النظرية السياسية الإسلامية؟

في هذا الفراغ التفسيري، تبرز النظرية السياسية الإسلامية لا كبديل أيديولوجي، بل كمرجعية تحليلية تشكّلت في عالم صراعي، ولم تبنِ افتراضاتها على مثالية أخلاقية.

لقد تعامل هذا الفكر مبكرًا مع السياسة باعتبارها مجالًا محفوفًا بالفتنة، ومع السلطة بوصفها خطرًا بنيويًا يهدد الدولة من داخلها.

تميّزت هذه النظرية بوعي دقيق بالفروق بين:

- الشرعية والغلبة
- القوة والحق
- الاستقرار والعدل
- الدولة والنظام

وهي فروق غيّبتها العلوم السياسية الحديثة أو تعاملت معها بتبسيط مخلّ.

من الماوردي إلى ابن خلدون: قراءة بلا أوهام

عند الماوردي، لا تُفهم الشرعية بوصفها مثالًا مطلقًا، بل كتوازن هش بين النص والواقع، حيث تُعترف بالضرورة السياسية دون تحويلها إلى أصل دائم.

أما ابن خلدون، فيذهب أبعد، فيفكك الدولة باعتبارها نتاجًا للعصبية، ويبيّن أن سقوطها يبدأ حين تتحول السلطة من وظيفة جامعة إلى غنيمة.

هذه الرؤية تقدّم تحليلًا للدولة يفتقر إليه علم السياسة المعاصر: الدولة ليست كيانًا قانونيًا محصنًا، بل ظاهرة تاريخية قابلة للانحلال.

الحاكم حين يبتلع الدولة

من أخطر ما أغفلته العلوم السياسية الحديثة البعد النفسي والأخلاقي للحاكم. فقد أدرك الفكر السياسي الإسلامي أن السلطة تُضخّم الأنا، وأن اختزال الدولة في شخص القائد يفتح الباب للاستبداد، مهما كانت قوة المؤسسات شكليًا.

وهو ما يفسّر كيف يمكن لدولة «ديمقراطية عريقة» أن تنزلق سريعًا نحو شخصنة القرار، وتهميش المؤسسات، وتحويل السياسة الخارجية إلى انعكاس مباشر لمزاج الزعيم.

الفتنة: حين تفقد السياسة معناها

يقدّم مفهوم الفتنة في الفكر السياسي الإسلامي فهمًا أعمق من مصطلح «الدولة الفاشلة». فالفتنة ليست مجرد فشل إداري أو أمني، بل لحظة انهيار شامل للمعايير، حين تفقد السلطة شرعيتها، ولا تعود القوة قادرة على إنتاج استقرار.

علم سياسة بلا أوهام

ما نحتاجه اليوم ليس استبدال الواقعية بالتراث، ولا استبدال الغرب بالشرق (رغم ضرورته)، بل تحرير علم السياسة من أوهام التفوق الأخلاقي والعالمية الزائفة.

إن إدماج النظرية السياسية الإسلامية في التحليل المقارن يمنحنا أدوات لفهم عالم تحكمه القوة، دون تبريرها، ويكشف آليات الاستبداد قبل أن تتجسد.

لقد فضحت سياسات القوة المعاصرة حقيقة بسيطة طال تجاهلها:

العالم لم يصبح أكثر أخلاقية، بل أصبح أكثر صراحة.

ومن دون أدوات تحليلية عميقة، سيبقى علم السياسة يشرح ما كان ينبغي أن يكون، لا ما هو كائن بالفعل.



(١٦) سدنة الفراغ ونبوءة النسيج الممزق: تشريح لمقصلة الوعي والشهود الحضاري

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٦

في ظلال التحولات الكبرى التي تعصف بالأوطان، يبرز سؤالٌ وجودي يتجاوز ضجيج السياسة؛ سؤالٌ يمسّ جوهر البقاء الحضاري:

هل تُبنى الأمم بتمزيق أطرافها واستئصال مكوناتها، أم بحياكة جراحها ولملمة شتاتها؟ إن ما نكابده اليوم في فضائنا العربي، وفي القلب منه مصر، يتجاوز حدود الخلاف السياسي ليدخل في طور «تجريف الوجدان»، حيث يُراد للنسيج الوطني أن يستحيل خرقاً بالية، تتقاذفها رياح الاستعداء الممنهج وشهوة الإقصاء التي لا تشبع.

ارتكزت فلسفة «الدولة» تاريخياً على فكرة «المجموع» والعقد الاجتماعي الذي يربط الشركاء في مصير واحد.

لكن المشهد الراهن يعكس انقلاباً في المفاهيم؛ إذ تبرز «الشيطنة» لا كعارض سياسي، بل كمنهج إداري متكامل.

تتحول أدوات الوعي وقنوات الاتصال إلى معاول للهدم؛ فبدلاً من استيعاب المكونات الطبيعية للمجتمع – بكل حمولتها الفكرية والروحية – يتم دفعها قسراً إلى «خارج التاريخ» و«خارج الوطنية»، عبر آلة إعلامية لا تتقن سوى صناعة «العدو الداخلي» لإبقاء المجتمع في حالة استنفار دائم ضد نفسه.

إن هذا الاستعداء الممنهج لكل من ينادي بالالتحام الوطني، أو يرفض منطق الإقصاء، لا يورث إلا فراغاً مخيفاً.

وحين تخلو الساحة من البنى «الوسيطة» التي كانت تنسق العلاقة بين الدولة والفرد، فإننا نرتطم بجدار «التفكك السوسيولوجي».

تلك المؤسسات كانت صمامات أمان؛ تضبط إيقاع الشباب، وتوفر حاضنة قيمية تمنعهم من الانزلاق نحو التيه.

وبإخلاء هذا المجال، لا تجني الدولة استقراراً، بل تزرع تشرذماً في الانتماء، واغتراباً نفسياً يحول الشباب إلى طاقات هائمة، إما مستسلمة لليأس، أو باحثة عن بدائل أكثر راديكالية في «ظلال» المجتمع بعيداً عن أعين الرقابة والتوجيه.

ومع حلول شهر رمضان المبارك، تلك المحطة الروحية التي فُطرت القلوب فيها على السكينة، نجد «سدنة الفراغ» يستعدون لإشعال فتيل الفتنة الدرامية.

تطل علينا الشاشات بأعمالٍ غُلفت ببريق الإنتاج الضخم لتمرير سموم الحقد، وعلى رأسها ذلك العمل الذي اختار له صانعوه اسماً مستوحى من قواميس الحقد الجاهلي: «رأس الأفعى».

إن اختيار هذا الاسم تحديداً هو ممارسة لـ«تجريد الآخر من إنسانيته»؛ فحين يُصوّر الشريك في الوطن كـ«أفعى»، فإن العقل الجمعي يُبرمج تلقائياً على أن الحل الوحيد هو «السحق»، دون مراجعة أو تدبر، رغم رفضه مجتمعيًا وشعبيًا وتميز مصر بالتماسك المجتمعي للنسيج الوطني.

تُنفق المليارات على هذه الأعمال الدرامية، لطبخ وعيٍ زائف، في وقت يئن فيه المواطن تحت وطأة أزمات معيشية طاحنة.

إنها مفارقة موجعة؛ أن يُبخل على الشعب في رزقه، ويُسخى على «تزييف وعيه». إن هذه المسلسلات التي تدّعي «التوثيق» ليست إلا «عنفاً رمزياً» ضد الذاكرة الوطنية، حيث تُزيف الحقائق، وتُبتر السياقات، وتُخترع البطولات الورقية على أنقاض روايات جرى كتم أنفاس أصحابها.

الهدف هنا ليس التأريخ، بل «تأميم الحقيقة» لصالح رواية أحادية، تُحوّل الخلاف السياسي إلى صراعٍ صفري لا يقبل القسمة على اثنين، وإلى مسارات أمنية تغلق المجال العام ولا تعطي فرصة لإعادة البناء والتنمية عبر طاقات وقدرات وكفاءات وطنية مخلصة.

إن خطورة هذه الصناعة الكاذبة تتجاوز حدود الشاشة؛ فهي تضرب «شرعية المعيار» الأخلاقي في مقتل. عندما يشعر قطاع واسع أن تاريخه وحضوره يُمسخان تحت وطأة آلة مستأجرة، يتولد لديه شعورٌ بـ«المظلومية الوجودية»، وهو الوقود الذي يغذي الانفجارات الاجتماعية الكبرى.

إن «شيطنة» المكونات الطبيعية للنسيج الوطني هي أقصر طريق لتفكيك الدولة من الداخل، وهو ما يخالف منطق «الشهود الحضاري» الذي يقوم على التدافع السلمي والبناء التراكمي.

إن الحتمية القرآنية التي بشرت بظهور دين الحق في قوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣]، لم تكن يوماً تبشيراً بغلبة عسكرية، بل هي وعدٌ بانتصار النموذج الأخلاقي والقيم الإنسانية العليا.

وهذا الإظهار الحضاري لا يتحقق في بيئات الاحتراب الداخلي، بل يتطلب مجالاً عاماً حراً، وإنساناً «مستخلفاً» يشعر بالأمن في وطنه ليتمكن من عمارة الأرض. إن «الاستخلاف» هو نقيض «الاستبعاد»، والتمكين الحقيقي هو الذي يحفظ الأنفس والعهود، لا الذي يبدد مقدرات الأمة في «حروب أهلية ناعمة» تُدار عبر الكاميرات.

إن الأوطان التي تقتات على «برويا جاندا» الكراهية، وتستمرئ شيطنة أبنائها هي أوطان تستنزف أغلى ما تملك:

ثقة الإنسان في أخيه. إننا بحاجة اليوم إلى وقفة صدق، ندرك فيها أن الإقصاء الإداري لا ينهي الحركات المتجذرة، بل يحولها إلى قنابل موقوتة.

إن الطريق إلى «الخلافة الحضارية» والاستقرار يمر عبر بوابة الالتحام، واحترام التنوع، والكف عن تبديد ثروات الشعب في مسلسلات تزرع الشقاق وتحصد الرماد. فالحق سيبقى أبلج مهما تراكمت فوقه سحب التزييف، ووعي الشعوب هو المختبر الحقيقي الذي ستسقط فيه كل «رؤوس الأفاعي» المصطنعة، ليبقى النسيج الوطني واحداً، عصياً على التمزق، ومنتصراً لقيم العدل والجمال.

لا تفسدوا جمال الشهر الفضيل بلوثات النفخ في رماد الأحقاد وتحفيز المجتمع بعضه ضد البعض الآخر في حين أنه شهر الرحمة والتراحم والوصال، والمغفرة والعتق من النار.



(١٧) الأفعى الحقيقية في مصر: الإعلام بين رأس الأفعى وخطر الحرب الفعلي

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٢ مارس ٢٠٢٦

بينما تشتعل المنطقة بحرب قد بدأت، وبينما حدد أحد طرفيها بدايتها، لم تعد نهايتها ملكًا لأطرافها؛ إذ تدحرج الفعل ورد الفعل لتصيب شظاياهما جلّ دول المنطقة.

في كل صراع، هناك من يركز على الرأس الظاهر للأفعى، ويغفل جسدها الحقيقي الذي يتحرك في الخفاء.

في مصر، كثير من الخطاب الإعلامي والسياسي يتوقف عند تفاصيل سطحية، وكأن غياب القواعد العسكرية الأمريكية الدائمة يعني «تحررها من الحرب»، ونجاة الجيش من أي خطر محتمل.

هذه الرؤية سطحية، فهي تنظر إلى الظاهر بينما الحقيقة أعمق وأكثر تعقيدًا:

الجيش المصري قوي، لكنه مقيّد سياسيًا واستراتيجيًا، وقدرته على الرد محدودة وغير مضمونة.

اتفاقية السلام لعام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل، برعاية الولايات المتحدة، وضعت قيودًا واضحة على نشر القوات والأسلحة في سيناء.

كانت هذه القيود سورًا قانونيًا يحمي الاستقرار أكثر مما يحمي السيادة المطلقة.

الجيش المصري لم يُسلب قوته، لكنه رُبط بمعايير تحد من تحركه بعيدًا عن أطر السلام، ما يجعل أي رد عسكري على إسرائيل أو المصالح الأمريكية محفوفًا بالمخاطر، ونجاحه غير مضمون.

في الوقت نفسه، يميل الإعلام المصري إلى التركيز على ما هو درامي وجاذب للرأي العام.

مثال صارخ على ذلك هو مسلسل «رأس الأفعى»، الذي يروج لفكرة أن الإخوان المسلمين يمثلون تهديدًا داخليًا وجوديًا على الدولة، في حين أنهم جزء من النسيج الوطني السياسي والاجتماعي لمصر.

هذا التوجيه الإعلامي يخلق شعورًا زائفًا بالخطر، بينما الأفعى الحقيقية، وهي التوترات الإقليمية والحروب المحتملة، تتحرك في الخفاء بعيدًا عن أعين الجمهور؛ أو ربما الجمهور أكثر ذكاء ووعيا من الإعلام الذي لا يدرك خطورة الأحداث.

ويظهر هذا التناقض بوضوح في المواقف الدبلوماسية الأخيرة. فعندما شنت الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات على أهداف إيرانية، لم تدن وزارة الخارجية المصرية هذه العمليات، بينما انتقدت في بيانها أي ضربة إيرانية تستهدف قواعد أمريكية في المنطقة.

هذا الانحياز يعكس سياسة مصر الواقعية والمتوازنة، حيث تُراعي الانحياز إلى مصالح إسرائيل والولايات المتحدة، وتُفضّل الاستقرار الإقليمي على المواجهة المباشرة.

لكنه أيضًا يكشف عن محدودية الحرية الاستراتيجية للجيش والسياسة المصرية. القوة موجودة، لكنها مقيدة، والقدرة على الرد غير مضمونة، والنجاح في أي مواجهة يتطلب حسابات دقيقة ومعقدة.

الدرس الأهم هنا أن السياسة ليست مجرد قوة عسكرية أو عدد دبابات، بل قدرة اتخاذ القرار الحر ضمن قيود استراتيجية وسياسية واقتصادية.

الجيش المصري يمتلك القدرات، لكنه مرتبط بالالتزامات الدولية، بالمساعدات العسكرية، وبالاعتماد على الأسلحة والتقنيات الأمريكية، ما يجعل أي حركة مستقلة في مواجهة إسرائيل أو المصالح الأمريكية مخاطرة كبيرة.

الفضاء الإعلامي، بانشغاله بتصوير الإخوان كعدو داخلي، يوجه الانتباه بعيدًا عن المخاطر الحقيقية التي تهدد الدولة:

تحالفات إقليمية متغيرة، النفوذ الأمريكي المتشابك، والتطورات العسكرية في الشرق الأوسط التي قد تهدد الأمن المصري إذا لم تُدار بحذر.

في الوقت الذي يغرق فيه المواطن في سرديات إعلامية درامية، تتحرك الأفاعي الحقيقية، غير مرئية، تتربص بصبر لتستغل أي خطأ سياسي أو استراتيجي.

في النهاية، المعركة الحقيقية ليست على الشاشة أو في عناوين المسلسلات، بل بين ما يُرى وما يُخفى، بين الإعلام السطحي وحقائق السياسة الاستراتيجية. ربما المتغيرات السياسية المتسارعة تستوجب سرعة التفاعل والاستجابة لنبذ الخطاب الإقصائي إلى خطاب سياسي جامع للنسيج الوطني ربما يكون في ذلك أحد عوامل تقوية الجبهة المصرية الداخلية.

ومن يظن أن غياب قاعدة أمريكية دائمة على الأراضي المصرية أو تصوير جماعة سياسية كعدو داخلي يكفي لحماية الوطن، فقد غفل أن الأفعى الحقيقية تتحرك في الظل، بين تحالفات ومصالح دولية وإقليمية قد تغيّر مصير مصر دون سابق إنذار.

الوعي الاستراتيجي الحقيقي يتطلب قراءة المخاطر الكبرى، والفصل بين الأوهام الإعلامية وبين الحقائق الميدانية، وفهم أن القوة وحدها لا تكفي إذا كانت مقيدة بالقيود السياسية والدبلوماسية.



(١٨) بين الحرب وخطاب الميمز: حين تتحول السياسة إلى مسرح إعلامي

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٢٦

في الساحة السياسية زادت مساحة الخطابات السياسية التي تكتسي بالسطحية والسذاجة وربما الغباء أحيانًا.

وأصبحت ظاهرة عالمية كسرت قواعد البروتوكولات على المستوى الإعلامي والسياسي والدبلوماسي.

وكلما ضاقت مساحة الحرية والعدالة الاجتماعية والهوياتية كلما تدنت مستويات الحوارات والتصريحات وأصبحت غطاء كثيفا لتمرير حالة الخضوع والاستسلام أو ارتكاب جرائم إنسانية، أو تكريس حكم الأنظمة الشمولية الاستبدادية.

في زمن الأزمات الدولية، لا تُخاض الحروب بالصواريخ والطائرات فقط، بل بالكلمات أيضًا.

فقبل أن تنطلق الرصاصة الأولى، يكون الخطاب السياسي والإعلامي قد بدأ بالفعل معركته الخاصة:

معركة تشكيل الوعي، وصناعة الرواية، وتحديد من هو المنتصر ومن هو المهزوم في عيون الجمهور.

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تحوّلًا ملحوظًا في طبيعة الخطاب السياسي والإعلامي، سواء في الغرب أو في الشرق الأوسط.

هذا التحول لا يقتصر على لغة أكثر حدّة أو تصريحات أكثر إثارة، بل يعكس تغيرًا أعمق في طريقة إدارة السياسة الخارجية، وفي العلاقة بين السلطة والإعلام والجمهور.

في الولايات المتحدة، مثلًا، تجسّدت ظاهرة دونالد ترامب نموذجًا جديدًا وصارخًا في الخطاب السياسي.

فقد كسر كثيرًا من الأعراف الدبلوماسية التقليدية التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية لعقود، واستبدل اللغة الدبلوماسية الحذرة بخطاب مباشر ساخر وصدامي.

هذا الأسلوب لم يكن مجرد مسألة شخصية أو أسلوب فردي، بل كان جزءًا من موجة أوسع من الشعبوية السياسية التي اجتاحت العديد من الدول.

في هذا السياق، لم يعد الخطاب السياسي موجّهًا أساسًا إلى الدبلوماسيين أو النخب السياسية، بل إلى الجمهور الواسع عبر وسائل التواصل مثل منصتي «إكس» و«فيسبوك».

هذه المنصات تكافئ الرسائل القصيرة، والعبارات الحادة، والتصريحات المثيرة. ومن هنا تتم صناعة التفاهة مع تكريس الاستبداد وتسطيح التفكير العميق والنقدي.

أما التحليل المعقّد أو الخطاب المتوازن فغالبًا ما يضيع في زحام المعلومات المتدفق.

لكن هذه الظاهرة لا تقتصر على الولايات المتحدة. ففي الشرق الأوسط، شهد الخطاب الإعلامي أيضًا تحولات عميقة، خصوصًا بعد أحداث ٢٠١١. في مصر مثلًا، أصبح النقاش حول الخطاب الإعلامي في عهد عبدالفتاح السيسي يثير جدلًا أوسع حول دور الإعلام بين التعبئة السياسية والتحليل الموضوعي.

إذ يرى منتقدون أن الخطاب الإعلامي في مجمله يميل إلى التبسيط المفرط أو الشعارات لتثبيت رواية واحدة يقصدها النظام في مصر، بينما يرى مؤيدون أنه خطاب مباشر يخاطب الجمهور بلغة قريبة من الناس.

في الواقع، كلا الاتجاهين يعكس جانبًا من الحقيقة.

فالإعلام المعاصر لم يعد يعمل في بيئة هادئة كما كان في العقود الماضية، بل في فضاء شديد التنافس تحكمه سرعة الخبر ودرامية الحدث.

في مثل هذا المناخ، يصبح الجدل أكثر جذبًا للجمهور من التحليل، وتصبح العناوين الصادمة أكثر انتشارًا من الدراسات المتأنية. ويصبح الترند أكثر انتشارًا وتأثيرًا من رأي الخبير الحقيقي أو التفكير المنطقي.

وكلما زاد عدد المتابعين كلما وُضع اختبار الحقيقة أمام تحدي الأغلبية التي تتجمع حول الإثارة والكذب الذي تتبناه خوارزميات الإعلام الرقمي.

وتظهر هذه الظاهرة بوضوح خلال الحروب والأزمات الدولية. ففي كل صراع تقريبًا، من التوترات حول مضيق هرمز إلى المواجهات الجيوسياسية الكبرى، تتنافس الروايات الإعلامية بقدر ما تتنافس الجيوش.

كل طرف يسعى إلى إقناع جمهوره بأنه يحقق الانتصار، أو على الأقل أنه ليس الطرف الخاسر؛ ورغم المعلوماتية المفرطة والسائلة يصبح ميدان الحرب من المجاهيل التي لا يجدي معها التخمين أو التأويل أو التحليل.

ومع تطور هذه الظاهرة، دخلت السياسة مرحلة جديدة يمكن وصفها بـ«سياسة الميمز».

فالتعليق الساخر أو الجملة الاستفزازية قد ينتشر في دقائق ليصل إلى ملايين الأشخاص، بينما تحتاج المقالات التحليلية أو الدراسات الجادة إلى وقت أطول كي تجد جمهورها.

لكن هذا الأسلوب يحمل مخاطر كبيرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحروب والأزمات الدولية. ففي سياق التوترات الأخيرة المرتبطة بالمواجهة مع إيران، ظهرت

تصريحات وتصرفات إعلامية من مسؤولين أمريكيين عكست أحيانًا ارتباكًا في الخطاب السياسي.

فقد صدرت تصريحات متناقضة بين التهديد بالتصعيد العسكري والدعوة إلى التفاوض، وهو ما جعل بعض المراقبين يشيرون إلى أن الخطاب السياسي بدا أحيانًا أقرب إلى ردود فعل إعلامية منه إلى استراتيجية واضحة المعالم.

هنا يظهر ما يسميه الباحثون «حرب المعلومات».

فالتصريحات العسكرية، والبيانات الرسمية، وحتى مقاطع الفيديو المتداولة على الإنترنت، تصبح جزءًا من معركة رمزية موازية للمعركة العسكرية.

وغالبًا ما تتداخل الحقيقة مع الدعاية، ويصبح التحقق من الأخبار عملية بطيئة مقارنة بسرعة انتشارها.

لكن الأثر الأعمق لهذه التحولات لا يتعلق فقط بالحروب، بل بطبيعة السياسة نفسها.

فحين يصبح الخطاب السياسي قائمًا على الشعارات السريعة والانفعالات اللحظية، تتراجع المساحات المخصصة للنقاش العقلاني.

ويتحول المجال العام إلى ساحة استقطاب حاد، حيث ينقسم الجمهور بين روايات متعارضة، كل منها يرى العالم من زاوية مختلفة.

ولعل المفارقة أن السخرية السياسية أصبحت بدورها أحد أهم أشكال النقاش العام في هذا العصر.

فالميمات والبرامج الساخرة تنتشر أحيانًا أسرع من البيانات الرسمية، وتصل إلى جمهور أوسع.

هذه الظاهرة تعكس في جانب منها فقدان الثقة في الخطاب السياسي التقليدي، وفي جانب آخر رغبة الجمهور في فهم الأحداث عبر لغة أخف وأكثر مباشرة.

السياسة في القرن الحادي والعشرين لم تعد تُدار فقط في غرف الاجتماعات أو قاعات الدبلوماسية، بل أيضًا على شاشات الهواتف.

وبينما تستمر الصراعات الجيوسياسية في رسم خريطة العالم، تستمر المعركة الإعلامية في رسم خريطة الوعي.

ولهذا فإن السؤال لم يعد فقط من يربح الحرب على الأرض، بل أيضًا من يربح الحرب على الرواية.

ففي عالم تتحرك فيه المعلومات بسرعة الضوء، قد تكون الكلمة أحيانًا أقوى من الصاروخ، وقد يكون الخطاب الإعلامي هو الساحة التي تُحسم فيها معارك كثيرة قبل أن تبدأ.

القسم السادس
المجتمع المصري: الهوية والأسرة



(١٩) بمواجهة التفكك الصامت: كيف تحوّل الزواج بمصر من سكن ورحمة لمشروع خوف وقلق؟

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٦

تزداد أعداد المتخاصمين داخل أروقة محكمة الأسرة في مصر يوما بعد يوم وتتفكك الأسرة المصرية التي حافظت على صلابتها وقوة روابطها وصلة الرحم والمودة والرحمة والسكينة ليصبح الطرفان خصمين لا يعود معهما ممكنًا بعثُ ﴿حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النساء: ٣٥].

لم تكن الأسرة المصرية يومًا مجرد وحدة اجتماعية عابرة، بل كانت عبر التاريخ الحصن الأخير الذي احتمى به المجتمع المصري من الانهيار، والوعاء الذي حفظ هويته الدينية والأخلاقية والثقافية رغم كل ما مرّ به من أزمات وتحولات واضطرابات سياسية واقتصادية.

فالبيت المصري لم يُبنَ يومًا على فلسفة الصراع، ولا على عقلية العقود الجافة والمصالح المؤقتة، وإنما قام على ذلك المعنى القرآني العميق الذي لخّص فلسفة الأسرة كلها في آية واحدة: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

إنها ليست مجرد آية تُتلى في عقود الزواج أو تُكتب على جدران البيوت، بل هي إعلان إلهي عن طبيعة العلاقة التي يقوم عليها العمران الإنساني كله: السكن، والمودة، والرحمة.

فالسكن يعني الطمأنينة النفسية، والشعور بالأمان، والانتماء، والاحتواء.

والمودة تعني استمرار الروابط الإنسانية رغم ضغوط الحياة وتقلباتها.

أما الرحمة، فهي ذلك الخيط الخفي الذي يمنع البيوت من الانهيار عند أول خلاف أو أزمة.

ولهذا لم يكن الزواج في التصور الإسلامي مجرد علاقة بين رجل وامرأة، بل مؤسسة لحماية المجتمع نفسه:

- حماية الأخلاق،
- وحماية الفطرة،
- وحماية النسب،
- وصناعة الإنسان المتوازن نفسيًا وروحيًا.

غير أن ما يشهده المجتمع المصري في السنوات الأخيرة يبعث على القلق الحقيقي؛ إذ تتعرض الأسرة المصرية لتحولات عميقة تهدد بتفكيك هذا التوازن الفطري، وتحويل العلاقة بين الرجل والمرأة من علاقة سكن ورحمة إلى علاقة خوف وتحسب وصراع قانوني مفتوح.

لقد أصبح قطاع واسع من الشباب ينظر إلى الزواج لا باعتباره بداية استقرار، بل باعتباره مخاطرة مجهولة النتائج.

يسأل الشاب اليوم:

- ماذا لو انتهى الزواج؟
- ماذا سيكون مصيره مع أولاده؟
- هل سيفقد دوره الطبيعي كأب؟
- هل يتحول البيت إلى ملفات ومحاكم ونفقات وصراعات ممتدة؟
- هل يصبح الأب مجرد ممول مالي منزوع التأثير الإنساني والتربوي؟

هذه الأسئلة لم تعد هامشية أو فردية، بل أصبحت جزءًا من الوعي الجمعي لجيل كامل يعيش حالة قلق متزايدة تجاه فكرة الزواج نفسها.

وهنا تكمن الكارثة الصامتة.

فحين يتحول الزواج – الذي جعله الله سكنًا ورحمة – إلى مصدر خوف، تبدأ الأسرة في فقدان معناها الحضاري تدريجيًا، ويبدأ المجتمع في الدخول إلى مرحلة خطيرة من التآكل البطيء.

إن أخطر ما يحدث اليوم ليس فقط ارتفاع معدلات الطلاق، بل انهيار الثقة بين الرجل والمرأة، وتحوّل العلاقة الأسرية إلى معادلة قانونية باردة يشعر فيها كل طرف بأنه مطالب بحماية نفسه من الآخر.

وفي خضم هذا المناخ المتوتر، يشعر كثير من الرجال بأن بعض الاتجاهات القانونية والاجتماعية الحديثة تتعامل مع الأب باعتباره طرفًا ثانويًا بعد الطلاق، رغم أنه يبقى مسؤولًا نفسيًا وماليًا وأخلاقيًا عن أبنائه.

ويشعر كثير من الآباء بأن الأبوة نفسها تتعرض للتجريف التدريجي:

- رؤية محدودة،
- صعوبات في المشاركة التربوية،
- أعباء مالية متزايدة،
- وصراعات قضائية طويلة قد تستنزف الإنسان نفسيًا وماديًا.

والأخطر من ذلك أن وجود الأبناء – الذي ينبغي أن يكون بابًا للبركة والاستقرار – بدأ يتحول في نظر بعض الشباب إلى مصدر خوف من التورط في التزامات قد تنتهي بحرمانه من أبسط حقوقه الإنسانية كأب.

إن المجتمع الذي يبدأ شبابه بالخوف من الزواج، لا يواجه أزمة اقتصادية فقط، بل يواجه أزمة حضارية وأخلاقية عميقة.

فالفطرة الإنسانية لا تتوقف، وحاجة الإنسان إلى الارتباط والاستقرار لا تختفي، لكن حين يصبح الطريق المشروع معقدًا ومرهقًا ومهددًا، فإن البدائل المشوهة تجد طريقها إلى الانتشار:

- علاقات هشة بلا مسؤولية،
- عزوف عن الإنجاب،
- تفكك اجتماعي،
- فردانية قاسية،
- وتراجع قيمة الأسرة نفسها.

وهنا تبدأ التشوهات البنيوية التي تصيب المجتمعات من الداخل دون ضجيج.

إن الأمم لا تنهار فقط بالحروب، بل تنهار حين تفقد الأسرة قدرتها على إنتاج إنسان سويّ ومتوازن نفسيًا وأخلاقيًا.

وحين يتحول البيت من مساحة رحمة إلى ساحة نزاع، يدفع المجتمع كله الثمن:

- في التربية،
- وفي السلوك،
- وفي الاستقرار،
- وفي الصحة النفسية للأجيال القادمة.

ولهذا فإن أي حديث عن «تطوير قوانين الأسرة» يجب أن ينطلق من فهم عميق لطبيعة المجتمع المصري وهويته الحضارية والدينية، لا من استيراد نماذج قانونية نشأت في بيئات مختلفة تمامًا في فلسفتها الاجتماعية والثقافية.

فالأسرة المصرية ليست نسخة مستوردة من النموذج الغربي الحديث الذي يعاني أصلًا من تفكك واسع وتراجع حاد في معدلات الزواج والإنجاب والاستقرار الأسري.

ومن هنا تتضاعف خطورة تهميش المرجعية الشرعية والثقافية في ملف الأحوال الشخصية والتي تتمثل في ضرورة مناقشة هذا القانون في الأزهر الشريف باعتباره المرجعية الشرعية الأصيلة وموافقته واعتماد أي تشريع خاص بالأسرة، وكذلك لا ينبغي التعامل مع الأسرة بمنطق هندسة اجتماعية باردة منفصلة عن طبيعة المجتمع وتكوينه النفسي والديني.

إن الحفاظ على الأسرة لا يعني ظلم المرأة، كما أن حماية المرأة لا ينبغي أن تتحول إلى تهميش للأب أو تفكيك لدوره الطبيعي داخل الأسرة.

فالأسرة ليست معركة انتصار بين الرجل والمرأة، بل شراكة تكاملية لا تستقيم الحياة بدون توازنها.

والمجتمع المصري اليوم بحاجة إلى رؤية تعيد الاعتبار لمعنى السكن والمودة والرحمة، وتعيد بناء الثقة في مؤسسة الزواج، بدل تحويلها إلى مشروع قلق دائم.

لأن الأمة التي يخاف شبابها من الزواج، وتتراجع فيها قيمة الأبوة، ويضعف فيها الاستقرار الأسري، تكون قد دخلت بالفعل مرحلة خطيرة من التفكك البطيء مهما بدا ظاهرها متماسكًا.

ولهذا فإن الدفاع عن الأسرة ليس موقفًا عاطفيًا أو محافظًا فحسب، بل دفاع عن بقاء المجتمع نفسه، وعن آخر حصونه النفسية والأخلاقية والحضارية.



(٢٠) مصر بين حرب الهوية وفخ الاستقطاب في معارك الترندات الرقمية

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠٢٦

ليست كل القضايا التي تتصدر منصات التواصل الاجتماعي هي بالضرورة أهم القضايا التي يعيشها الناس، وليست كل قصة تتحول إلى «ترند» قد وصلت إلى الواجهة مصادفة.

ففي عصر الخوارزميات والإعلام الرقمي، لم تعد المعركة على الحقيقة وحدها، بل أصبحت أيضًا معركة على ما الذي نراه، وما الذي لا نراه، وكيفية صناعة القصة ورموزها، وأي زاوية نختارها من بين زوايا متعددة للحدث الواحد.

ومن هذه الزاوية تبدو قضيتان حديثتان في مصر جديرتين بالتأمل، ليس لأنهما متشابهتان في طبيعتهما، وإنما لأن طريقة تقديمهما للرأي العام تفتح سؤالًا أكبر عن صناعة السردية المصرية: قضية الشاب الذي طبع على قمصان رموزًا وشخصيات وعبارات مستمدة من التاريخ الإسلامي، وما تبعها من هجوم واتهامات وصراع حول معنى تلك الرموز؛ وقصة الفتاة التي ظهرت في أعقاب حادث انفجار مول أرابيلا بلازا وهي تساعد المصابين، فتحولت إلى بطلة إعلامية واحتفت بها منصات وقنوات عديدة، في حين بقيت مساهمات آخرين، ومن بينهم نساء محجبات، في هامش المشهد الإعلامي.

لا تكمن المسألة في الدفاع عن الشاب أو مهاجمته، ولا في الانتقاص من بطولة الفتاة أو التشكيك في شجاعتها. المسألة الأعمق هي: كيف تتحول الوقائع الجزئية إلى رموز لصراع اجتماعي واسع؟ ومن الذي يقرر أي زاوية من الحقيقة تصبح هي الحقيقة كلها؟

إن استخدام الرموز الإسلامية على الملابس ليس جريمة في ذاته، كما أن التعبير عن الهوية الدينية لا ينبغي أن يتحول إلى تهمة. لكن المشكلة تبدأ عندما تتجاوز الرمزية الدينية حدود التعبير الشخصي لتصبح خطابًا يستفز الآخرين أو يحمل رسائل إقصائية أو عدائية ربما تكون اجتهادًا شخصيًا خاطئًا أو انتقاءً متعمدًا. وإذا كانت بعض العبارات المتداولة على تلك الملابس ذات حمولة تاريخية مرتبطة بالحرب أو الجزية أو إخضاع الآخر، فمن حق المجتمع أن يناقش دلالاتها وأن ينتقد استخدامها في المجال العام.

من يثير مثل تلك القضايا ولماذا؟ ومن السذاجة أن نعتقد أنها اجتهاد شخصي لمن يقوم بالطباعة لتلك الرموز والإشارات والكلمات.

لكن في الوقت نفسه، فإن تحويل الواقعة إلى حرب شاملة على «الإسلاميين» أو على الرموز الإسلامية، واستخدامها لتعميم الاتهام على ملايين المصريين، خطأ لا يقل خطورة عن الخطاب المتشدد الذي يُنتقد. لا يجوز محاسبة دين كامل على خطاب فرد، ولا اختزال المسلمين في أكثر أصواتهم تشددًا ولا تمثلهم بالطبع، كما لا يجوز اختزال الأقباط في ردود فعل بعض الغاضبين، ولا العلمانيين في مواقف بعض المتطرفين بينهم.

الخطر الحقيقي يبدأ عندما تتحول القضية من نقد سلوك أو خطاب إلى حرب هوية.

ففي مجتمع متعدد مثل المجتمع المصري، تكفي شرارة صغيرة لكي تفتح أبوابًا قديمة من الشك والريبة. عبارة دينية تصبح فجأة دليلًا على «أسلمة المجتمع»، ورد فعل قبطي يصبح دليلًا على «كراهية الإسلام»، وموقف علماني يصبح «إلحادًا»، وإشارة إلى مصر القديمة تصبح «عداءً للعروبة والإسلام».

وهكذا تنتقل المعركة من الأشخاص والأفعال إلى الهويات الجماعية، فيصبح كل مصري ممثلًا مفترضًا لجماعة، ويصبح الدفاع عن الذات دفاعًا عن طائفة، والهجوم على شخص هجومًا على ملايين البشر.

وهنا تحديدًا ينبغي التحذير من أخطر نتيجة ممكنة لهذا النوع من الاستقطاب:

إرهاب الأقباط معنويًا وسياسيًا حتى يشعروا أنهم محاصرون، وأن الدولة والمجتمع يتجهان ضدهم، وأن عليهم الانكفاء على جماعتهم أو اتخاذ موقف عدائي من بقية المجتمع.

وتصدير صورة مشوهة للخطاب الإسلامي الجامع.

هذا السيناريو كارثي.

الأقباط ليسوا أقل مصرية، وليسوا جماعة أجنبية تحتاج إلى حماية من المصريين المسلمين. وفي المقابل، المسلمون المصريون ليسوا كتلة متطرفة ينبغي أن تُعامل باعتبارها متهمة حتى تثبت براءتها. كلاهما جزء من النسيج الاجتماعي المصري، وكلاهما يدفع ثمن أي حرب هوية تُشعل في المجتمع. والإسلام هو الدين الرسمي للدولة المصرية.

إن دفع الأقباط إلى الخوف من محيطهم، أو دفع المسلمين إلى الشعور بأن هويتهم الدينية مستهدفة، يخدم النتيجة نفسها: تمزيق المجال الوطني المشترك وتحويل المواطن إلى عضو في معسكر.

ومن زاوية أخرى، في الترند المقابل:

قصة الفتاة التي ساعدت المصابين في حادث أرابيلا بلازا قصة إنسانية تستحق الاحتفاء. شجاعتها ومبادرتها، ولا سيما مع كونها طالبة طب، أمر يستحق التقدير. لكن البطولة الإنسانية لا ينبغي أن تتحول إلى مسابقة في المظهر أو الهوية. فإذا كان هناك آخرون ساعدوا المصابين، ومن بينهم محجبات، فإن تجاهل مساهماتهم –

من حيث الفعل والظروف – يطرح سؤالًا مشروعًا حول كيفية اختيار الإعلام لوجه القصة.

ليس المطلوب أن ننتقص من الفتاة كي ننتصر لغيرها. المطلوب أن نسأل: هل نحن أمام احتفاء بالبطولة أم صناعة لنموذج اجتماعي بعينه؟

هذه نقطة جوهرية، لأن الإعلام لا يصنع الحقيقة من العدم، لكنه يستطيع أن يصنع ترتيبًا للحقائق. يستطيع أن يكرر صورة شخص حتى يصبح رمزًا، وأن يمر على أشخاص آخرين مرورًا عابرًا. يستطيع أن يضع قضية في مركز الاهتمام ويترك قضية أخرى على الهامش. وقد تفعل الخوارزميات الشيء نفسه دون توجيه مركزي، لأن المحتوى الأكثر إثارة للغضب والاستقطاب غالبًا ما يحصد انتشارًا أكبر.

ومن هنا لا ينبغي أن نستدعي نظرية المؤامرة والقول إن جهة واحدة تدير كل شيء. ومن زاوية أخرى ينبغي أيضًا ألا نكون ساذجين تجاه قدرة الإعلام والمنصات والحسابات المنظمة على صناعة الأجندة وتضخيم بعض القضايا.

قد لا تكون الدولة هي التي صنعت كل شرارة، لكنها – مثل أي سلطة سياسية – يمكن أن تستفيد من بعض الحرائق أكثر من غيرها.

وقد لا يكون هناك مخطط مركزي لتقسيم المصريين، لكن النتيجة السياسية للاستقطاب تبقى قائمة: حين ينشغل المجتمع بالسؤال «من الأكثر مصرية؟» و«من الأكثر إسلامًا؟» و«من يكره من؟»، يتراجع سؤال آخر أكثر أهمية: كيف يعيش المصريون؟

ماذا عن الأسعار؟ ماذا عن الأجور؟ ماذا عن التعليم والصحة؟ ماذا عن فرص العمل؟ ماذا عن الديون والاستثمار والخدمات؟ ماذا عن الحريات والعدالة وسيادة القانون؟

هذه هي الأسئلة التي تمس حياة الناس اليومية.

لكنها تتراجع إلى الهامش حين ينشغل المجتمع بمعارك الهوية، وتكتمل دائرة الاستقطاب عندما يستغل كل طرف رد الطرف الآخر لإثبات روايته الأصلية. وفي النهاية تتضخم الكراهية، ويصبح المعتدلون أقل صوتًا، بينما يحصل المتطرفون على أكبر مساحة؛ يجب الانتباه إلى أن هذه هي الدائرة التي يجب كسرها.

مصر ليست ملكًا للإسلاميين، ولا للكمايتة، ولا للعلمانيين، ولا للأقباط، ولا لأي حزب أو جماعة أو مؤسسة. مصر أكبر من كل هذه التصنيفات. تاريخها أقدم من الخلافات السياسية الحالية، وشخصيتها تشكلت عبر طبقات متراكمة من الحضارات والثقافات واللغات، حتى أصبحت الهوية المصرية نفسها نتاجًا لهذا التراكم؛ وفي إطار قيمي وأخلاقي يتسع للجميع ويبعث على التراحم.

المصري المسلم لا يحتاج إلى أن يثبت أنه مصري بالتخلي عن إسلامه، والمصري القبطي لا يحتاج إلى أن يثبت مصريته بالعداء للإسلام، والعلماني لا يحتاج إلى مهاجمة الدين كي يثبت مدنيته، ومن يعتز بتاريخ مصر القديمة لا يحتاج إلى إلغاء ألف وخمسمائة عام من التاريخ المصري اللاحق.

كل هذه الطبقات موجودة في مصر، لكن الدولة الحديثة لا ينبغي أن تكون ملكًا لأي طبقة منها.

ومن هنا فإن واجبنا اليوم ليس أن نسأل فقط: «من صنع هذا الترند؟» بل أن نسأل سؤالًا أكثر أهمية: إلى أين يقودنا هذا الترند؟ ومن المستفيد من أن يتحول المصريون من مواطنين تجمعهم مصالح مشتركة إلى جماعات تخاف بعضها بعضًا؟

إذا كان هناك من يتعمد إشعال حرب الهوية، فعلينا ألا نمنحه الوقود. وإذا كان الأمر مجرد خوارزميات وجمهور غاضب وإعلام يبحث عن المشاهدة، فالنتيجة لا تصبح أقل خطورة.

لأن المجتمع الذي يتعلم أن يكره نفسه يمكن أن يتمزق دون أن يحتاج أحد إلى تمزيقه من الخارج.

ومصر، في هذه اللحظة، ليست بحاجة إلى حرب جديدة بين مكوناتها. هي بحاجة إلى عقل هادئ يرفض التطرف، ويرفض في الوقت نفسه شيطنة المتدينين، يحمي الأقباط دون تحويلهم إلى أقلية خائفة، ويحمي المسلمين من التعميم والوصم، ويرفض تحويل التاريخ إلى سلاح، والدين إلى بطاقة اتهام، والهوية إلى خندق.

فالترند ينتهي بعد أيام، أما الكراهية التي يزرعها فقد تبقى سنوات.

ومصر التي نجت عبر تاريخها الطويل من تغير الحكام والحضارات والأديان والاحتلالات، لا ينبغي أن تخسر نفسها في معركة على شاشة هاتف.

مصر ليست معسكرًا ضد معسكر ولا تخضع لحكم العسكر.

مصر وطن يتسع للجميع، والمصري قبل أن يكون عضوًا في أي جماعة هو مواطن. ومن هنا يجب الحذر ممن يشعلون النار في وسط الدار ونتوقف عند الإجابة على السؤال الأكثر إثارة:

من المستفيد؟!

القسم السابع
جماعة الإخوان المسلمين



(٢١) التمكين في منهج الإخوان المسلمين بين الفكرة والواقع: قراءة في جدل المنهج والبيئة

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٢٦

في النقاشات التي تدور حول تجربة التغيير في العالم العربي، كثيرًا ما يُطرح سؤالٌ يبدو بسيطًا في ظاهره: لماذا لم تتحول الأفكار الكبرى إلى نتائج ملموسة في بنية الدولة والمجتمع؟

غير أن هذا السؤال، حين يُطبّق على تجربة جماعة الإخوان المسلمين، يكشف عن تعقيد يتجاوز ثنائية النجاح والفشل، ليدخل في منطقة أعمق تتقاطع فيها الفلسفة السياسية مع شروط الواقع.

منذ أن صاغ الإمام حسن البنا ملامح مشروعه، لم يكن التغيير عنده فعلًا لحظيًا، بل مسارًا يبدأ من «التعريف» قبل أن يصل إلى «التنفيذ». هذه البداية ليست تفصيلًا تنظيميًا، بل تعبير عن رؤية ترى أن الأزمة في جوهرها ليست أزمة سلطة فقط، بل أزمة وعي. ومن هنا، يصبح التعريف عملية إعادة تشكيل إدراك الإنسان للدين، ولموقعه في الحياة، ولعلاقته بالمجتمع والدولة.

لقد نجحت هذه المرحلة، إلى حدٍّ معتبر، في نشر الفكرة خارج حدود التنظيم، بحيث لم تعد «شمولية الإسلام» مجرد طرح خاص، بل جزءًا من الخطاب العام في كثير من المجتمعات. هذا الانتشار لا يُستهان به؛ إذ يشير إلى أن الفكرة استطاعت أن تخترق المجال الثقافي، وأن تطرح نفسها كبديل تصوري. لكن السؤال الذي يفرض نفسه: هل يكفي انتشار الفكرة ليُنتج تحولًا في الواقع؟

هنا تبدأ الإشكالية. فالفكرة، مهما اتسع حضورها، لا تتحول تلقائيًا إلى مؤسسات. والوعي، مهما تعمّق، لا يضمن بذاته بناء نظام سياسي مستقر. هذه الفجوة بين «الانتشار» و«التحول» هي ما يجعل تقييم التجربة أمرًا معقدًا. فمن جهة، لا يمكن إنكار أن التعريف أوجد قاعدة واسعة من التعاطف والتأييد. ومن جهة أخرى، لم تُترجم هذه القاعدة دائمًا إلى قدرة مؤسسية على إدارة الدولة أو إعادة تشكيلها.

لفهم هذه المفارقة، لا بد من النظر إلى عاملين متداخلين: المنهج من الداخل، والبيئة من الخارج.

على مستوى المنهج، يبدو أن الانتقال من «حركة دعوية» إلى «فاعل سياسي مؤسسي» لم يكن سهلًا. فبناء الإنسان شيء، وبناء الدولة شيء آخر أكثر تعقيدًا. الدولة الحديثة ليست مجرد امتداد لفكرة، بل شبكة من المؤسسات والقوانين والتوازنات. وهنا يبرز سؤال حاسم: هل تم تطوير الأدوات اللازمة لتحويل الرؤية العامة إلى سياسات تفصيلية قابلة للتطبيق؟ أم بقيت الفكرة في مستوى كلي، يصعب تنزيله على واقع معقد؟

هذه الإشكالية ليست حكرًا على تجربة بعينها، بل تعكس معضلة أوسع في تاريخ الحركات الإصلاحية: الفجوة بين الخطاب القيمي والقدرة التنفيذية. وهي فجوة لا تُردم إلا عبر تراكم الخبرة، وبناء الكفاءات، والانخراط في تجارب تدريجية تسمح بالتعلم من الخطأ.

لكن هذا التراكم نفسه لم يكن متاحًا دائمًا. وهنا يظهر العامل الثاني: البيئة السياسية. ففي كثير من السياقات العربية، لم تكن هناك مساحة كافية لتجارب سياسية تنضج ببطء. القمع، والتضييق، وغياب المنافسة العادلة، كلها عوامل حالت دون تطور طبيعي للحياة السياسية.

في مثل هذه البيئات، يصبح التدرج – وهو جوهر فلسفة التمكين – رهانًا صعبًا، لأنه يفترض وجود هامش من الحرية يسمح بالتراكم، وهو ما كان غائبًا في كثير من الأحيان.

هذا ما يجعل قراءة صمويل هنتنغتون ذات أهمية خاصة. ففي تحليله للعلاقة بين المشاركة السياسية وبناء المؤسسات، يشير إلى أن الخلل لا يكمن فقط في غياب الديمقراطية، بل في عدم التوازن بين اتساع الوعي وضعف البنية المؤسسية. غير أن المفارقة في الحالة العربية أن هذا التوازن لم يتحقق أصلًا: فلا مؤسسات قوية، ولا مشاركة مستقرة. وبهذا، تُحرم المجتمعات من مسار التعلم التدريجي الذي يُفترض أن يقود إلى نضج سياسي.

في ظل هذا الواقع، تتخذ السلمية – كما برزت في الخطاب المعاصر – بعدًا استراتيجيًا. فهي ليست مجرد خيار أخلاقي، بل محاولة لإعادة تعريف القوة في سياق لم يعد يسمح بالمواجهة المباشرة. فالقوة، في هذا التصور، تُقاس بالقدرة على الصمود، وبناء الوعي، والحفاظ على الحضور في المجال العام، حتى في ظل القيود.

لكن السلمية نفسها تواجه تحديًا: كيف تتحول من موقف إلى أداة ضغط فعالة؟ فبدون فضاء عام يسمح بالتعبير والتنظيم، قد تفقد كثيرًا من قدرتها التأثيرية. وهنا يعود السؤال القديم بثوب جديد: كيف يمكن إحداث تغيير تراكمي في بيئة تعرقل التراكم؟

ربما يكون الجواب في الاعتراف بأن الأزمة ليست في عنصر واحد. فاختزال الإشكال في «فشل المنهج» يتجاهل أثر البيئة، كما أن إرجاعه بالكامل إلى «الاستبداد» يعفي الداخل من مراجعة ضرورية. الحقيقة، كما يبدو، تقع في منطقة التداخل: حيث يتقاطع منهج يراهن على الزمن مع واقع لا يمنح هذا الزمن فرصته الكاملة.

في هذا السياق، لا يعود السؤال: هل نجحت التجربة أم فشلت؟ بل: ماذا حققت، وما الذي أعاقها، وما الذي يمكن تعلمه؟ لقد نجحت في بناء حضور فكري واجتماعي لا يمكن إنكاره، لكنها لم تنجح بالقدر نفسه في تحويل هذا الحضور إلى نظام مؤسسي مستقر. وهذا لا يلغي القيمة، لكنه يحدد حدودها.

في النهاية، يظل التمكين فكرة مفتوحة، لا تختزل في تجربة واحدة ولا تُحسم في مرحلة تاريخية بعينها. إنه مسار يتطلب بيئة تسمح بالتجربة، ومنهجًا قادرًا على التعلم، وقدرة على التكيف مع واقع متغير. وبين الفكرة والواقع، تبقى المسافة قائمة، لا كدليل على العجز، بل كتذكير بأن التغيير الحقيقي أكثر تعقيدًا من أن يُختصر في إجابة واحدة.



(٢٢) الإخوان المسلمون بين تشويه القديم وصناعة البديل: لماذا يتم استهدافهم في سردية سوريا الجديدة؟

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٦

في خضمّ إعادة تشكيل المشهد السوري بعد سقوط نظام الأسد، لا تبدو المعركة الجارية سياسيةً فقط، بل سرديةً ورمزيةً بامتياز: من يملك حق تمثيل المستقبل؟ ومن يجب أن يُدفع إلى هامش التاريخ؟ وفي هذا السياق، يمكن قراءة بعض الكتابات التي تتناول جماعة الإخوان المسلمين بوصفها جزءاً من عملية أوسع تهدف إلى إرساء «بديل جديد» في الوعي العام، لا عبر تقديم مشروعه ومساءلته بقدر ما عبر تفكيك صورة الفاعل الإسلامي التاريخي وإغراقه في إرثه الأكثر إشكالية.

اللافت في هذا النوع من الخطاب أنّه لا يكتفي بالنقد السياسي المشروع لتجربة الإخوان المسلمين، بل يعمد إلى انتقاء لحظات الانقسام والصدام والعنف من تاريخ الجماعة المفروض عليها في معركتها مع نظام الأسد، ثم يجعلها العنوان التفسيري شبه الوحيد لمسيرتها الممتدة منذ أربعينيات القرن الماضي.

وهكذا تُختزل جماعة شاركت في العمل البرلماني، وأسهمت في النقاش الدستوري، ومرّت بتحولات فكرية وسياسية متعاقبة، في صورة تنظيم مأزوم، متردّد، مثقل بالماضي، وغير قادر على إنتاج نفسه إلا بوصفه عبئاً على المرحلة الجديدة.

هذه المقاربة لا تُنكر الوقائع، لكنها تنتقي منها ما يخدم بناء انطباع ذهني محدّد: أن الإخوان هم «قديمٌ يجب تجاوزه».

في المقابل، يمرّ الخطاب ذاته بخفة على حقيقة أنّ البديل الجاري تكريسه اليوم ليس محايداً أيديولوجياً ولا منزّهاً عن الإرث الإسلامي الحركي، بل هو سلطة جديدة ذات خلفية دينية واضحة، تسعى إلى احتكار تمثيل المجال السنّي السوري

وإعادة تعريف المرجعية الإسلامية تحت سقف الدولة في ظل حماية إقليمية ودولية متوافق عليها.

غير أنّ هذا البديل يُقدَّم إعلامياً وسياسياً بوصفه عنوان الاستقرار والوحدة، بينما يُعاد تحميل الإخوان وحدهم عبء «الإرث التغييري» و«الذاكرة العنيفة»، وكأنّ المطلوب ليس قراءة موضوعية للتاريخ، بل صناعة مقارنة غير متكافئة بين «جديد منقذ» و«قديم مأزوم».

المشكلة هنا ليست في نقد الإخوان؛ فكلّ تجربة سياسية طويلة تستحق المراجعة والنقد، ولا سيما تجربة مرّت بمحطات دامية ومؤلمة في الثمانينيات، ثم بمحطات توازنات وتردّد خلال الثورة السورية. لكن الخطورة تكمن في تحويل هذا النقد إلى خطاب استعدائي يشيطن مكوّناً واسعاً من مكوّنات النسيج الوطني السوري، له امتداده الاجتماعي والدعوي والتربوي، وله جمهوره وذاكرته وتاريخه.

فحين يُقدَّم فصيلٌ وطني كامل بوصفه عبئاً يجب التخلص منه، أو مشكلة ينبغي حلّها لا مكوّناً ينبغي إدماجه، فإننا لا نكون أمام مراجعة صحية للماضي، بل أمام إعادة إنتاج لآليات الإقصاء نفسها التي حكمت سوريا لعقود.

لقد دفعت سوريا ثمناً هائلاً بسبب منطق «الفاعل الواحد» و«المرجعية الوحيدة» و«احتكار الوطنية»، وهو المنطق الذي رسّخه النظام الأسدي عبر سحق كل تعددية سياسية أو فكرية أو اجتماعية، ثم تحويل المجتمع إلى كتل متقابلة من الخوف والشك والولاء القسري. ومن المؤسف أن تُستعاد هذه الروح في مرحلة يفترض أنها مرحلة تعافٍ وانتقال، لا مرحلة فرز جديد بين «مسموح له بالوجود» و«مطلوب محوه من الذاكرة».

إنّ المجتمعات الخارجة من الحروب الأهلية والاستقطابات الحادة لا تُبنى بإعادة فتح ملفات التخوين والاستعداء، بل بخلق مساحات اعتراف متبادل، تسمح لكل القوى ذات الامتداد المجتمعي بالمشاركة في صياغة المستقبل ضمن قواعد سياسية مشتركة. أما حين يُستخدم الإعلام والكتابة الفكرية لتثبيت قناعة أنّ طرفاً

بعينه يجب أن يبقى تحت طائلة الشبهة التاريخية، فإن ذلك يزرع بذور استقطاب جديد مؤجّل، ويمنع نشوء الثقة الضرورية لأي انتقال سياسي مستقر.

ثم إنّ تصوير الإخوان المسلمين كجماعة لا تختزن إلا قابلية العنف يتجاهل حقيقة أن التنظيم، في تطوره التاريخي، كان في جل مراحله دعوةً اجتماعيةً وإصلاحيةً قبل أن يكون هيكلاً سياسياً، وأن التنظيم عنده كان غالباً وسيلة لحفظ الفكرة تحت القمع، لا غاية مستقلة بحد ذاته. كما يتجاهل أنّ الحركات الإسلامية، بحكم انتشارها الاجتماعي، لا تُمحى بمجرد حملات التشويه، بل تدفعها سياسات الإقصاء غالباً إلى مزيد من الانكفاء أو العمل تحت السطح، وهو ما يخلق فجوة جديدة بين الدولة والمجتمع بدل ردمها.

الأخطر من ذلك أنّ الخطاب الاستعدائي ضد الإخوان لا يضر الجماعة وحدها، بل يبعث برسالة سلبية إلى كل التيارات المحافظة والمتدينة في سوريا: أن المجال العام الجديد لن يتسع إلا لمن تقرر السلطة قبوله، وأن المرجعية الدينية ستُدار من أعلى لا من خلال التعدد الطبيعي داخل المجتمع. وهذه رسالة لا تخدم بناء دولة حديثة، بل تعيد إنتاج القلق من الدولة بوصفها جهة هندسة ووصاية لا جهة تنظيم وضمان.

إن سوريا ما بعد الأسد بحاجة إلى تفكيك إرث الاستبداد، لا إلى استبدال طرف مهيمن بآخر، وبحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على استيعاب التنوع السياسي والفكري، لا على صناعة خصوم دائمين. ومن هنا فإن أي خطاب يسعى إلى ترسيخ «البديل الجديد» عبر تشويه «القديم» لا يساهم في التعافي، بل يهدد بإعادة تدوير الانقسام في صورة مختلفة.

فالانتقال الآمن لا يتحقق بإقصاء أصحاب الإرث التغييري مهما اختلفنا معهم، بل بإدماجهم في فضاء وطني تنافسي مفتوح، لأن الدول لا تُشفى بتصفية الذاكرة، بل بتحويل الذاكرات المتصارعة إلى شراكة في المستقبل.

(٢٣) بعد عقد من "تمرد".. هل أصاب الانقسام جماعة الإخوان أكثر مما أصابها القمع؟

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٢٦

ارتدادات نفسية وتنظيمية عميقة اهتزت معها جماعة الإخوان المسلمين بعد بدء التوقيعات على استمارات تمرد وانتهاءً بالانقلاب العسكري.

انتقلت ظاهرة التوقيعات إلى داخل التنظيم لكنها مختلفة في طريقتها وعنيفة في تبعاتها وأثرها خصوصا بين مجموعات الخارج.

تمر ذكرى حملة «تمرد» وما أعقبها من أحداث صيف ٢٠١٣ على مصر، بينما تبدو الساحة الإسلامية المعارضة مختلفة جذريًا عما كانت عليه قبل أكثر من عقد.

القضية اليوم لم تعد تقتصر على تقييم ما جرى في تلك اللحظة التاريخية أو الجدل حول شرعية هذا الطرف أو ذاك، بل تجاوزت ذلك إلى سؤال أعمق يتعلق بمصير البنية التنظيمية والفكرية لجماعة الإخوان المسلمين بعد سنوات طويلة من الصدام المفتوح الذي نتج عن رفض مؤسسات الدولة المصرية للتجربة الديمقراطية الجديدة.

لذلك فإن آثار الانقسام الداخلي قد أصبحت أكثر خطورة على مستقبل الجماعة من الضغوط الأمنية نفسها.

لقد اعتادت الجماعة عبر تاريخها الممتد أن تواجه موجات من القمع والملاحقة والسجون، لكنها كانت تخرج في كل مرة محتفظة بدرجة عالية من التماسك التنظيمي واليقين الفكري. أما ما بعد ٢٠١٣، فقد بدا مختلفًا على نحو غير مسبوق. فالمحنة هذه المرة لم تضرب الأفراد فقط، بل أصابت مركز اتخاذ القرار، وقطعت أوصال المؤسسات التقليدية، ودفعت آلاف الكوادر إلى المنافي والسجون ومناطق الشتات.

في السنوات الأولى بعد الانقلاب على الرئيس الراحل محمد مرسي، بدا المشهد وكأنه حالة استنفار وجودي. كانت الأولوية آنذاك للصمود والحفاظ على الحد الأدنى من التماسك. غير أن مرور السنوات كشف عن تحولات أكثر عمقًا. فحين يطول أمد الأزمة، تبدأ الأسئلة المؤجلة في الظهور، وتتحول المراجعات المكتومة إلى خلافات معلنة، ثم تتطور أحيانًا إلى جبهات ورؤى متعارضة.

المفارقة اللافتة أن الجماعة التي نجحت لعقود في إدارة اختلافاتها الداخلية ضمن أطرها التنظيمية التقليدية، وجدت نفسها أمام انقسامات يصعب احتواؤها رغم أن الجميع يتحدثون باللغة نفسها ويستندون إلى المرجعية الفكرية ذاتها. فدعوات لم الشمل التي تتردد بين الحين والآخر لم تستطع حتى الآن إنتاج تسوية مستقرة، ليس بسبب غياب الرغبة في الوحدة فحسب، بل لأن الانقسام تجاوز الأشخاص والمواقع التنظيمية ليصل إلى مستوى فهم التجربة نفسها.

فثمة من يرى أن ما جرى بعد ٢٠١٣ كان نتيجة حتمية لاختلال موازين القوى الإقليمية والدولية، وأن أي قيادة كانت ستواجه المصير ذاته. وفي المقابل، يعتقد آخرون أن هناك أخطاء استراتيجية وتنظيمية وسياسية أسهمت في الوصول إلى تلك النتيجة. وبين الرأيين نشأت مساحات واسعة من الجدل لم تُحسم حتى اليوم.

ولعل أخطر ما أنتجته سنوات الضغط الأمني والاستخباراتي المتواصل ليس فقط إنهاك القدرات التنظيمية، بل إعادة تشكيل العقل الجمعي للحركة. فالملاحقات الممتدة والسجون الطويلة والاغتراب القسري صنعت تجارب متباينة لأفراد ينتمون إلى التنظيم نفسه. لم يعد عضو الجماعة في القاهرة يشبه نظيره في إسطنبول أو لندن أو الدوحة أو كوالالمبور من حيث الخبرة اليومية والبيئة السياسية والهموم المباشرة.

ومع مرور الوقت، بدأت تتشكل ثقافات تنظيمية فرعية داخل الجسد الواحد. بعض هذه التيارات بات أكثر ميلاً إلى العمل الحقوقي والإعلامي، وبعضها يركز على

الحفاظ على البناء التربوي، بينما يدعو آخرون إلى مراجعات سياسية شاملة قد تصل إلى إعادة تعريف وظيفة التنظيم نفسه.

وهنا تبرز مفارقة أخرى؛ فبينما يبدو الخارج أكثر حرية وقدرة على الحركة، فإنه أصبح أيضًا أكثر عرضة للخلافات والانقسامات. أما الداخل، فرغم الضربات الأمنية المتلاحقة، فقد حافظ في كثير من الأحيان على درجة من التماسك النسبي، ربما لأن أولوية البقاء غلبت أولوية الجدل، ولأن ظروف العمل القاسية لم تترك مساحة واسعة للصراعات التنظيمية التقليدية.

إن الضغوط الأمنية الطويلة لا تؤدي دائمًا إلى تفكك الحركات السياسية، لكنها تغير طبيعتها. فالتنظيم الذي كان يفكر في إدارة الدولة يصبح منشغلاً بالحفاظ على وجوده. والحركة التي كانت تطرح مشاريع كبرى للإصلاح السياسي تجد نفسها معنية أولًا بحماية شبكاتها الاجتماعية والدفاع عن معتقليها والحفاظ على ذاكرتها الجماعية.

من هنا يمكن فهم سبب تعثر معظم مبادرات لم الشمل. فالمشكلة لم تعد مجرد خلاف بين قيادات أو جبهات، بل سؤال وجودي: هل المطلوب إعادة إنتاج الجماعة بصيغتها القديمة، أم بناء نموذج جديد يتناسب مع المتغيرات التي فرضتها السنوات الماضية؟

الإجابة عن هذا السؤال ستحدد مستقبل الجماعة خلال العقد القادم، وربما مستقبل جزء مهم من الحركة الإسلامية العربية عمومًا.

وفي هذا السياق يمكن تصور عدة سيناريوهات محتملة.

السيناريو الأول هو استمرار الوضع الراهن. أي بقاء الجبهات المختلفة قائمة مع استمرار التنسيق المحدود جدًا بينها دون الوصول إلى وحدة حقيقية أو انفصال

كامل. وهذا السيناريو يبدو الأقرب على المدى القصير، لأنه لا يتطلب تنازلات كبيرة من أي طرف، كما أنه ينسجم مع حالة الجمود السياسي التي تعيشها المنطقة.

أما السيناريو الثاني فيتمثل في نجاح عملية مصالحة تاريخية شاملة تؤدي إلى إعادة بناء المؤسسات المشتركة على أسس جديدة. غير أن تحقق هذا السيناريو يتطلب مراجعات متبادلة، واعترافًا بالأخطاء، وقبولًا بتوزيع مختلف للسلطة داخل التنظيم، وهي شروط لم تنضج بالكامل حتى الآن.

السيناريو الثالث هو التحول التدريجي من تنظيم مركزي إلى شبكة واسعة من الكيانات المتقاربة فكريًا والمستقلة تنظيميًا. في هذه الحالة قد يبقى الاسم والمرجعية العامة، لكن دون مركزية صارمة أو قيادة موحدة. وقد يرى بعض الباحثين أن هذا النموذج أكثر انسجامًا مع ظروف الشتات الممتد والتغيرات التي أصابت الحركة خلال السنوات الأخيرة؛ لكنه يصطدم بواقع لا يقبل المساس بوحدة الجماعة وبنيويتها ودورها.

أما السيناريو الرابع، وهو الأكثر تعقيدًا، فيتمثل في ظهور جيل جديد يعيد تعريف المشروع كله. فجيل ما بعد ٢٠١٣ لم يعش تجربة الصعود التنظيمي التقليدي، ولم يشارك في معارك الثمانينيات والتسعينيات، بل تشكل وعيه في ظل السجون والمنفى والانقسام. هذا الجيل قد يطرح أسئلة مختلفة تمامًا حول العلاقة بين الدعوي والسياسي، وبين التنظيم والحركة، وبين الهوية والسلطة.

وربما يكون هذا السيناريو هو الأهم على المدى البعيد، لأن التحولات الكبرى في تاريخ الحركات لا تنتج عادة من القرارات التنظيمية، بل من تغير الأجيال وتبدل الأولويات.

بعد أكثر من عقد على «تمرد» وما تلاها من أحداث، يبدو أن التحدي الأكبر أمام جماعة الإخوان لم يعد فقط كيفية مواجهة الضغوط الأمنية، بل كيفية الإجابة

عن الأسئلة التي ولّدتها تلك الضغوط. فالأزمات الطويلة لا تختبر قوة التنظيمات فحسب، بل تختبر قدرتها على إعادة تعريف نفسها.

تحتاج الجماعة إلى خطوات جريئة ومدروسة لفتح حوار داخلي للمحاسبة والشفافية والإجابة على الأسئلة الكبرى التي تتردد في النقاشات الجانبية أو التهامسات الثنائية؛ دون أن تجد الإجابات الصادقة والواقعية والشجاعة في تحمل المسؤولية.

ولهذا فإن السؤال الحقيقي اليوم ليس ما إذا كانت الجماعة ستعود إلى ما كانت عليه قبل ٢٠١٣، بل ما إذا كانت قادرة على إنتاج صيغة جديدة تتجاوز الانقسام وتحافظ في الوقت نفسه على هويتها التاريخية. وحتى تتضح الإجابة، ستظل دعوات لم الشمل تتردد، وستظل الخلافات قائمة، وسيبقى المستقبل مفتوحًا على احتمالات متعددة لم تُكتب فصولها الأخيرة بعد.

القسم الثامن
الاستبداد والتغيير والديمقراطية



(٢٤) بين الاستبداد والفوضى: كيف يوازن الفقه المقاصدي بين مقاومة الظلم وتجنب الانهيار؟

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٦

في المسافة الشائكة بين الاستبداد والفوضى، يقف العقل الفقهي والسياسي أمام سؤالٍ لا يقبل التبسيط: كيف يمكن مقاومة الظلم دون أن يتحول السعي إلى العدالة إلى بابٍ لخرابٍ أوسع؟ هذا السؤال ليس جديدًا في تراثنا، لكنه اليوم أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، مع تعقّد الدول الحديثة وتشابك العوامل الداخلية والخارجية.

الفقه السياسي الإسلامي، في أحد مساراته الأكثر نضجًا ومرونة، لا ينظر إلى السلطة باعتبارها قيمةً في ذاتها، بل وسيلةً لتحقيق غاية أسمى: إقامة العدل وصيانة الكرامة الإنسانية. ومن هنا، فإن أي نظامٍ يتحول إلى أداةٍ للقمع الممنهج، ويُعطّل العدالة، ويصادر الحريات، إنما يفقد – تدريجيًا – مبررات بقائه من منظور المقاصد، حتى وإن احتفظ بأدوات القوة.

لكن هذه النتيجة النظرية لا تفتح الباب تلقائيًا إلى الدعوة للتغيير الجذري أو المواجهة المباشرة. فالمسار المقاصدي، بخلاف القراءات العاطفية أو الثورية المجردة، يضع الواقع في قلب الحكم، ويجعل من «النتائج المتوقعة» معيارًا لا يقل أهمية عن «تشخيص الظلم» ذاته. فليس كل ظلمٍ يُزال، لأن بعض محاولات الإزالة قد تفضي إلى ما هو أشد وطأة وأطول أمدًا.

من هنا تتشكل معادلة دقيقة: الاستبداد مرفوض شرعًا، لكنه لا يُقاوم بأي ثمن. والعدالة مطلوبة، لكنها لا تُطلب بوسائل تؤدي إلى انهيارها الكامل. هذه الجدلية هي التي أنتجت ما يمكن تسميته بـ«سُلَّم التغيير»، حيث تتدرج الوسائل من الإصلاح السلمي، إلى الضغط المجتمعي، وصولًا – في حالات استثنائية – إلى التغيير الجذري، بشروطٍ صارمة تكاد تجعل هذا الخيار الأخير نادر التحقق.

الإصلاح السلمي يظل الخيار الأول، ليس فقط لأنه الأقل كلفة، بل لأنه الأكثر انسجامًا مع طبيعة المجتمعات المركبة. فالتغيير الحقيقي لا يحدث فقط بإزاحة سلطة، بل ببناء بديل قادر على إدارة الدولة دون الانزلاق إلى الفوضى. وهنا تكمن إحدى الإشكاليات الكبرى في تجارب التغيير المعاصرة: غياب البديل المؤسسي الواضح، أو ضعف القدرة على ضبط المرحلة الانتقالية.

وحين يفشل الإصلاح، يظهر خيار «المقاومة المدنية» بوصفه مساحة وسطى بين الخضوع الكامل والانفجار الشامل. هذا النمط من الحراك، إن أُحسن تنظيمه، يمكن أن يخلق توازنًا تدريجيًا، ويفرض كلفة سياسية على الاستبداد دون أن يفتح أبواب العنف. لكنه، بدوره، يحتاج إلى وعيٍ جماعي، وتنظيم، وقدرة على الصبر، وهي شروط لا تتوفر دائمًا.

أما التغيير الجذري، فهو في هذا المسار ليس حقًا مطلقًا، بل احتمالٌ مشروط. لا يُنظر إليه من زاوية «الشرعية الأخلاقية» فقط، بل من زاوية «الإمكان الواقعي». هل توجد قدرة حقيقية على التغيير؟ هل هناك بديل أفضل؟ هل يمكن تجنب الانزلاق إلى صراع دموي؟ هذه الأسئلة ليست ترفًا فكريًا، بل هي جوهر الحكم ذاته.

في هذا السياق، تصبح قضايا مثل الاعتقال الواسع، وتقييد الحريات، وغياب العدالة، علاماتٍ على خللٍ عميق في بنية النظام السياسي. فهي لا تمثل فقط انتهاكاتٍ قانونية، بل تمس جوهر المقاصد التي قامت عليها فكرة الحكم في الإسلام:

حفظ النفس، وصيانة الكرامة، وتحقيق العدل. غير أن الإقرار بهذا الخلل لا يعني تلقائيًا أن كل وسائل مقاومته مشروعة أو حكيمة.

التحدي الحقيقي إذن ليس في توصيف الواقع، بل في اختيار المسار. فالمجتمعات لا تعيش في فراغ، وأي محاولة للتغيير يجب أن تأخذ في الحسبان موازين القوة، وتركيبة الدولة، واحتمالات التدخل الخارجي، وطبيعة النسيج الاجتماعي. التغافل عن هذه المعطيات قد يحوّل النوايا الحسنة إلى كوارث تاريخية.

ما يقدمه المسار المقاصدي، في جوهره، هو دعوة إلى «العقلانية الأخلاقية»: أن نتمسك بالمبادئ دون أن نفقد البصيرة بالواقع، وأن نرفض الظلم دون أن نقع في فخ التهور، وأن نبحث عن التغيير لا بوصفه لحظة انفجار، بل عملية تراكمية معقدة.

وفي النهاية، لا توجد وصفة جاهزة تصلح لكل زمان ومكان. لكن يمكن القول إن المجتمعات التي تنجح في تقليل كلفة الصراع، وبناء بدائل تدريجية، والحفاظ على حد أدنى من الاستقرار، هي الأقرب إلى تحقيق انتقال حقيقي نحو العدالة. أما تلك التي تختزل المسألة في ثنائية «إما الخضوع أو الانفجار»، فغالبًا ما تدفع أثمانًا باهظة، دون أن تضمن الوصول إلى ما خرجت من أجله.

بين الاستبداد والفوضى، لا يكفي أن نختار الموقف الأخلاقي الصحيح، بل يجب أن نختار الطريق الأقل كلفة للوصول إليه. وهذا، في جوهره، هو التحدي الأكبر الذي لا يزال مفتوحًا أمام العقل السياسي في عالمنا العربي.



(٢٥) من ٢٥ يناير إلى الشام: كيف نُسقط الاستبداد من دون أن نعيد إنتاجه؟

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٢٦

في الميادين، لا تعلن الثورات عن نفسها ببيانات مرتبة، ولا تأتي عادةً ببرامج جاهزة أو تصورات مكتملة لليوم التالي. يخرج الناس حين تضيق بهم الحياة، وحين تصبح الكرامة ترفًا، وحين لا يعود الخوف أقل كلفة من مواجهته.

هكذا كان المشهد في ميدان التحرير في يناير: طموحات واسعة، ومطالب متعددة، ورغبة مشتركة في كسر واقع طال أمده، من دون تصور مكتمل لشكل الدولة بعد سقوط رأس السلطة، أو قيادة واحدة تملك رؤية متفقًا عليها للمرحلة التالية.

ثم سقط رأس النظام في مشهد بدا، في لحظته، أقرب إلى المعجزة. سقطت سلطة بدت لعقود عصية على الانكسار، لكن الأسئلة الأصعب بقيت معلقة: من يملأ الفراغ؟ من يحمي التحول؟ من يضع قواعد اللعبة الجديدة؟ ومن يضمن ألا تتحول لحظة التحرر إلى بداية لصراع جديد على السلطة؟

كانت الفجائية التي حملت فرحة الانتصار تحمل معها قدرًا من الارتباك. وبين نشوة اللحظة وقلق الغد، بدأت القوى المختلفة تعيد ترتيب أوراقها وتموضعها في المشهد السياسي الجديد.

ولم يكن غياب التوافق تفصيلًا عابرًا؛ فقد تحول مع الوقت إلى إحدى نقاط الضعف الأساسية في التجربة. انتشرت لغة التخويف والشيطنة، وتعاظمت الريبة بين الأطراف. وصار الاختلاف السياسي يُقرأ أحيانًا بوصفه خيانة، والخلاف في الرؤية بوصفه تهديدًا، بدل أن يكون جزءًا طبيعيًا من مجتمع خرج لتوه من قبضة نظام مغلق.

وهنا ربما تكمن إحدى أهم دروس يناير: إسقاط رأس السلطة أسهل من بناء النظام الذي يأتي بعدها.

فالتحولات الكبرى قد تتعثر لا لأن خصومها أقوى، وإنما لأن شركاء اللحظة الأولى يعجزون عن إدارة اختلافاتهم. وحين يغيب التوافق على قواعد اللعبة، يصبح الخوف أداة سياسية، ويصبح الاستقطاب مدخلًا لإعادة ترتيب موازين القوة، وقد تجد أنماط قديمة من النفوذ طريقها إلى الظهور بأشكال جديدة.

ومن هذه الزاوية، تبرز سوريا أمام سؤال بالغ الصعوبة: ماذا يحدث عندما يتراجع النظام القديم، بينما لا يكون المجتمع قد حسم بعد شكل الدولة التي يريد بناءها؟

فسوريا ليست جماعة واحدة، ولا مذهبًا واحدًا، ولا منطقة واحدة. إنها نسيج معقد من الطوائف والقوميات والمناطق والطبقات والتجارب السياسية والاجتماعية. ولذلك فإن أي مشروع لبناء الدولة يتجاهل هذا التعقيد، أو يفترض أن مستقبل البلاد يمكن اختزاله في رؤية طرف واحد، سيواجه مشكلة في إنتاج استقرار قابل للحياة.

الأغلبية العددية وحدها لا تكفي لبناء دولة، كما أن الغلبة العسكرية وحدها لا تنتج شرعية مستدامة. الدولة الحديثة لا تُبنى بمنطق المنتصر والمهزوم، وإنما بمنطق المواطنة والحقوق والضمانات والمؤسسات.

والاستبداد لا يعود فقط عبر الدبابات والسجون وأجهزة الأمن. يمكن أن يعود أيضًا عبر احتكار الشرعية، ولغة الإقصاء، وتحويل الاختلاف إلى تهمة، والاعتقاد بأن من يملك القوة أو العدد يملك وحده حق تحديد مستقبل الآخرين.

وقد لا يُسمّى هذا استبدادًا في بدايته. قد يرتدي لغة الثورة، أو الديمقراطية، أو حماية الدولة، أو ضرورات المرحلة الانتقالية. لكن المعيار الحقيقي ليس الاسم،

وإنما طبيعة النظام الذي يريد بناءه: هل يتسع للاختلاف أم يسعى إلى إلغائه؟ هل يحمي حقوق من يختلفون معه أم يجعلها رهينة للأغلبية؟ هل يؤسس مؤسسات مستقلة أم يعيد إنتاج مركزية السلطة تحت عنوان جديد؟

لهذا، فإن التحدي السوري لا ينبغي أن يكون فقط في تجاوز الماضي، بل في منع الماضي من العودة بأدوات جديدة.

فالمرحلة الانتقالية ليست غنيمة يقتسمها المنتصرون، ولا مكافأة لمن امتلك السلاح أو حاز نفوذًا سياسيًا. إنها عملية تأسيس لقواعد جديدة، يفترض أن يشارك في صياغتها أكبر قدر ممكن من السوريين، وأن تقوم على ضمانات دستورية وسياسية واضحة، تحمي الحقوق والحريات، وتصون حقوق الأقليات والنساء والمناطق المهمشة، وتعيد بناء مؤسسات الدولة على أساس المواطنة لا الولاء.

والتوافق لا يعني أن يتفق الجميع على كل شيء. تلك ليست سياسة، بل استحالة. التوافق يعني الاتفاق على القواعد التي تسمح بالاختلاف من دون أن يتحول إلى صراع مفتوح. يعني أن يقبل الجميع بأن الوطن أكبر من الحزب والفصيل والطائفة والمنطقة، وأن الدولة ليست ملكًا لمن حكم بالأمس ولا لمن يملك القوة اليوم.

فالاختلاف السياسي مظهر طبيعي لأي مجتمع تعددي، لكن المشكلة تبدأ حين يتحول من تنافس على الأفكار والسياسات إلى صراع على حق الآخرين في الوجود السياسي والاجتماعي.

لقد أظهرت تجربة يناير أن الحرية حين لا تجد مؤسسات تحميها وقواعد تدير اختلافاتها يمكن أن تصبح عرضة للارتداد. وأظهرت أيضًا أن التغيير الحقيقي ليس لحظة عابرة، بل مسار يتعلم فيه المجتمع من نجاحاته وإخفاقاته.

واستحضار يناير في الحديث عن سوريا لا يعني أن التجربتين متطابقتان، ولا أن ما حدث في مصر يمكن نسخه في سوريا. لكل بلد تاريخه وتركيبته وموازين قواه. لكن

ثمة درسًا أوسع: اللحظة التي يسقط فيها الاستبداد ليست نهاية المعركة، بل بداية السؤال الأصعب حول طبيعة الدولة التي ستأتي بعده.

ومن هنا، فإن مسؤولية السوريين لا تقتصر على اغتنام مساحة الحرية، بل تمتد إلى حمايتها من أن تتحول إلى صراع جديد على من يملك الحق في تعريف الوطن.

المجتمعات الخارجة من عقود الصراع تحتاج إلى مؤسسات تستوعب الاختلاف، وقواعد تمنع تغول السلطة، وعقد اجتماعي يشعر فيه المواطن أن حقوقه ليست منحة من الحاكم أو الأكثرية، وإنما حقوق تحميها الدولة.

إن اللحظات الفارقة لا تتكرر كثيرًا في تاريخ الأمم. وفي مثل هذه اللحظات يمكن أن تبدأ دولة تتسع للجميع، كما يمكن أن تبدأ دورة جديدة من الإقصاء والصراع. وما يحسم المسار ليس الشعارات وحدها، بل طريقة بناء المؤسسات، والقواعد التي تُكتب، والضمانات التي تُمنح، والمساحة التي تُترك للاختلاف.

والدرس الذي يمتد من يناير إلى الشام ليس أن تجربة واحدة يجب أن تُستنسخ في أخرى، وإنما أن ثمة سؤالًا مشتركًا لا يمكن الهروب منه:

ماذا نفعل بالحرية بعد أن نحصل عليها؟

هل نجعلها ملكًا لفصيل أو تيار أو أغلبية؟ أم نحولها إلى قاعدة يعيش في ظلها الجميع؟

الحرية ليست غنيمة، والاختلاف ليس عيبًا، والتوافق ليس تنازلًا عن المبادئ.

وفي النهاية، ربما يكون الاختبار الحقيقي لأي لحظة تحرر هو الانتقال من سؤال «من يحكم؟» إلى سؤال أكثر عمقًا: كيف نحكم، ولمن تكون الدولة، وما الضمانة ألا تتحول السلطة الجديدة إلى نسخة أخرى من السلطة التي أسقطناها؟

من يناير إلى الشام، يبقى السؤال الأصعب هو نفسه: كيف نسقط الاستبداد من دون أن نعيد إنتاجه، وكيف نحول لحظة الانتصار إلى بداية لدولة تسع الجميع؟

(٢٦) فرحٌ على ضفاف الأطلسي وغصّةٌ على ضفاف النيل..

قراءة إنسانية في انتصار الديمقراطية الأمريكية ومأساة الفرص الضائعة في أوطاننا

نُشر في عربي٢١ بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٢٦

ثمة أفراح لا تكتمل، لأنها توقظ في القلب أحزاناً قديمة. وثمة انتصارات نحتفي بها بعيداً عن أوطاننا، لا لأننا أحببنا الغربة أكثر، بل لأنها تذكرنا بما كان يمكن أن تكون عليه بلادنا لو أُتيح للإنسان فيها أن يحلم، وللعقل أن يبدع، وللشعب أن يختار.

هكذا استقبلت نتائج الانتخابات النصفية الأمريكية في الثالث من نوفمبر ٢٠٢٦؛ بفرح إنساني عميق، وغصّة وطنية أشد عمقاً.

لقد انتزع الديمقراطيون الأغلبية في مجلسَي الكونغرس، في رسالة احتجاج شعبية على سياسات إدارة ترامب، بينما حملت صناديق الاقتراع إلى مواقع التشريع شخصيات عربية ومسلمة، بعضها من أصول مصرية، في مشهد تتجاوز دلالاته حدود السياسة إلى معنى المواطنة ذاته.

فاز الطبيب الأمريكي المصري الأصل عبد الرحمن السيد بمقعد ميشيغان في مجلس الشيوخ، ليصبح أول مسلم يُنتخب لهذا المجلس في التاريخ الأمريكي. وفاز الجراح المصري الأصل آدم حماوي بمقعد في مجلس النواب عن نيوجيرسي، وهو الذي عرفته مستشفيات غزة طبيباً يداوي جراح ضحايا الحرب. واحتفظت الفلسطينية الأصل رشيدة طليب بمقعدها، وكذلك الصومالية إلهان عمر.

لم تُلغِ هويات هؤلاء فرصهم، ولم تمنعهم أسماؤهم أو عقائدهم أو مواقفهم الناقدة للسلطة من خوض المنافسة والفوز بثقة الناخبين.

وهنا تبدأ المفارقة المؤلمة.

كيف يستطيع ابن المهاجر المصري أن ينتقد رئيس أقوى دولة في العالم، وأن يواجه حملات التشويه، ثم يصل إلى مجلس الشيوخ عبر انتخابات تنافسية، بينما قد يدفع مواطن في وطن آبائه ثمناً باهظاً لمجرد معارضة الحاكم أو المطالبة بحقوقه الدستورية؟

أيُّ مأساة تلك التي تجعل الأرض التي أنجبت العقول أقل قدرة على احتضانها من أرض بعيدة استقبلت أبناءها؟

ليست القضية أن أمريكا جنة للديمقراطية؛ ففي تاريخها وحاضرها عنصرية وتفاوتات اجتماعية وحروب ومصالح اقتصادية تضغط على القرار السياسي. ولكن فضيلتها المؤسسية الأساسية أن السلطة ليست قدراً أبدياً، وأن الناخب يمتلك فرصة حقيقية لمعاقبة الحاكم، وتغيير الأغلبية، وتصحيح المسار دون انقلاب أو إراقة دماء.

ولا يصح اختزال نتائج الانتخابات في الموقف من غزة وحده؛ فقد حضرت الأزمات المعيشية والحروب والمخاوف من تغوّل السلطة بقوة. ومع ذلك، فإن صعود أصوات تنتقد الدعم غير المشروط لإسرائيل، وتدافع عن حقوق الفلسطينيين، يفتح نافذة أمل في قدرة الضمير الإنساني على التأثير في السياسة، ولو بعد معاناة طويلة.

أما على ضفاف النيل، وفي أوطان أخرى أثقلتها السلطوية، فالمشهد يستدعي أسئلة موجعة: كم عالماً خسرناه؟ وكم طبيباً هاجر؟ وكم موهبة انطفأت تحت وطأة الفقر والمحسوبية والخوف؟ وكم شاباً كان يمكن أن يصبح قائداً أو مبدعاً، فتحولت أحلامه إلى معركة يومية من أجل البقاء؟

ولم تكن مصر بلا فرصة؛ ففي يناير ٢٠١١ أطلّ فجر الحرية، ثم انتخب المصريون الدكتور محمد مرسي، أستاذ الهندسة، أول رئيس مدني منتخب. حاول الاقتراب من البسطاء وفتح أبواب الرئاسة، ورفع شعارات العدالة ومحاربة الفساد،

رغم بعض الأخطاء. لكن الجيش انقلب عليه في يوليو ٢٠١٣، واعتُقل، وتوالت الاعتقالات وأُغلق المجال العام، وسقط مئات الضحايا في مجازر موثقة. ثم نص الدستور لاحقاً على أن الجيش يصون الديمقراطية؛ ويا للمفارقة، فالديمقراطية التي يختار فيها الشعب بحرية لا تحتاج وصاية السلاح، بل ضمانة القانون واحترام إرادة الناخبين.

ليس العار في أن يعمل الإنسان سائق سيارة أجرة أو عاملاً بسيطاً؛ فالعمل الشريف كرامة. إنما العار أن يصبح الفقر قيداً على الطموح، وأن تكون القرابة والولاء السياسي أقصر الطرق إلى المناصب، بينما تُغلق الأبواب أمام الكفاءة والاستقلال.

والديمقراطية ليست عصاً سحرية تصنع الازدهار بمجرد إقامة الانتخابات، لكنها تتيح ما تفتقده الأنظمة الشمولية: المحاسبة وتصحيح الأخطاء وتجديد النخب. فلا تنمية مستدامة دون تعليم جيد وقضاء مستقل ومؤسسات شفافة، ولا وطن قوياً إذا أصبح بقاؤه مرهوناً ببقاء حاكم واحد.

والمقارنة هنا ليست دعوة إلى كراهية الوطن، بل تعبير بالغ الصدق عن محبته. فالوطنية ليست الدفاع عن أخطاء السلطة، وإنما الدفاع عن حق الشعب في إصلاحها. وليست مصر فقيرة بعقول أبنائها، بل بما يُهدر من طاقاتهم حين تضيق فرص المشاركة والإبداع.

ومع كل هذا الألم، يظل الأمل ممكناً.

فالشعوب لا تفقد حقها في المستقبل مهما طال ليل الاستبداد، والتاريخ لا يتوقف عند حاكم ولا ينتهي عند هزيمة. وما نراه اليوم من نجاح أبناء أوطاننا في مجتمعات أخرى ليس شهادة بعجز شعوبنا، وإنما برهان على ما تستطيع إنجازه عندما تتوافر لها الحرية والفرصة والكرامة.

سيأتي اليوم الذي نفرح فيه بنجاح المصري في وطنه كما نفرح بنجاحه في أمريكا؛ يوم يصبح اختلاف الرأي حقاً لا تهمة، وتكون صناديق الاقتراع طريقاً لتغيير الحكام، لا مجرد إجراء لتجديد بقائهم.

وحين يأتي ذلك اليوم، لن يكون علينا أن نعبر الأطلسي بحثاً عن أسباب الفرح.

سنجدها أخيراً على ضفاف النيل.

خاتمة

حين يُقرأ هذا الكتاب من أوله إلى آخره، تتكشف وراء تنوع موضوعاته وحدةٌ عميقة في الرؤية؛ فالمقالات التي تناولت الحرب على إيران، وأمن الخليج، ومستقبل فلسطين، وأزمة الدولة في مصر، وتحولات الإعلام، ومراجعات الحركة الإسلامية، ودروس الثورات، تلتقي جميعها عند خلاصات كبرى يمكن إجمالها فيما يأتي.

أولاً: القوة لا تصنع الشرعية

تؤكد المقالات، من زوايا متعددة، أن التفوق العسكري قادر على صناعة لحظة، لكنه عاجز وحده عن صناعة نهاية مستقرة. فقد كشفت المواجهة مع إيران حدود الردع الأمريكي، وكشفت حرب غزة أن الميدان قد يُغلق جولة بينما تبقى معركة الرواية والشرعية مفتوحة. والدرس الذي يتكرر هنا أن القدرة على بدء الحرب لا تعني القدرة على إنهائها، وأن السلام الذي يقوم على تجريد الضعيف من أسباب قوته دون معالجة أصل الصراع ليس سلامًا، بل هدنة مؤجلة.

ثانيًا: الأمن لا يُستورد

خلصت المقالات المتعلقة بالخليج إلى أن الحماية المشتراة لا تساوي الأمن الحقيقي، وأن القواعد الأجنبية قد تتحول في لحظة من دروع واقية إلى أهداف مكشوفة. وفي المقابل، لا يكمن البديل في الارتهان لقوة إقليمية أخرى، بل في بناء قدرة ذاتية، وتنويع الشراكات، وصياغة منظومة أمن إقليمي تقوم على المصالح المتبادلة لا على التبعية.

ثالثًا: الدولة أكبر من النظام

في المقالات المتعلقة بمصر، يتكرر التمييز بين الدولة بوصفها كيانًا جامعًا وعقدًا اجتماعيًا، والنظام السياسي بوصفه سلطة قابلة للمساءلة. وتحذر هذه المقالات من خلط الجيش بالسلطة، والوطنية بالولاء، والأمن القومي بحماية

الحاكم، ومن مشروعات ضخمة تُشيَّد بينما يتحمل البسطاء كلفة الفساد والديون. فالدول لا تُقاس بعظمة مقارها، بل بعدالة نظمها، وبقدرتها على أن تجعل المواطن شريكًا لا متهمًا.

رابعًا: معركة الوعي سابقة على كل معركة

يبرز الإعلام في الكتاب بوصفه ساحة صراع لا تقل أهمية عن ساحات الحرب. فالخطاب الذي يشيطن مكونات من النسيج الوطني، والدراما التي تعيد كتابة الذاكرة، والترندات التي تشعل حروب الهوية، كلها أدوات تصرف المجتمع عن أسئلته الحقيقية: الأسعار والأجور والتعليم والصحة والحرية والعدالة. ومن هنا يدعو الكتاب إلى وعي نقدي يميز بين ما يُعرض وما يُخفى، ويسأل دائمًا: من المستفيد؟

خامسًا: المراجعة شرط النهوض

لا يكتفي الكتاب بنقد السلطة والقوى الخارجية، بل يمارس نقدًا للذات أيضًا. فمقالاته عن جماعة الإخوان المسلمين تقر بأن الأزمة لا تُختزل في القمع وحده، وأن الانقسام الداخلي، والفجوة بين الخطاب القيمي والقدرة المؤسسية، وتأجيل الأسئلة الكبرى، عوامل لا تقل أثرًا. والرسالة هنا أن الحركات التي لا تراجع نفسها تخاطر بأن تُراجَع من خارجها، وأن الأجيال الجديدة قد تكون مفتاح إعادة تعريف المشروع.

سادسًا: إسقاط الاستبداد لا يكفي

تنتهي رحلة الكتاب عند السؤال الأصعب: كيف نُسقط الاستبداد دون أن نعيد إنتاجه؟ ومن تجربة يناير إلى التحولات السورية، ومن الفقه المقاصدي إلى المقارنة مع التجارب الديمقراطية، يخلص الكاتب إلى أن الحرية ليست غنيمة يقتسمها المنتصرون، وأن التوافق على قواعد إدارة الاختلاف أهم من الاتفاق على كل شيء، وأن التغيير الحقيقي مسار تراكمي يحتاج إلى مؤسسات تحميه، وإلى عقل يوازن بين رفض الظلم وتجنب الانهيار.

✍ خاتمة الخاتمة

إن القاسم المشترك بين هذه المقالات جميعًا هو الإنسان: الإنسان الذي يدفع ثمن الحروب في غزة والخليج، وثمن الفساد في مدارس مصر وشوارعها، وثمن الاستقطاب في معارك الهوية، وثمن الاستبداد في المنافي والسجون. وما لم يعد الإنسان إلى مركز السياسة، بوصفه غايتها لا أداتها، فستبقى الأزمات تتوالد مهما تغيرت الوجوه والشعارات.

لا يدّعي هذا الكتاب أنه قدّم إجابات نهائية، فقد كُتب في زمن لم تكتمل فصوله بعد، وكثير من الأسئلة التي طرحها ما زالت مفتوحة على احتمالات متعددة. لكنه يأمل أن يكون قد أسهم في إعادة ترتيب الأسئلة، وفي التذكير بأن الوعي هو خط الدفاع الأول، وأن الأمم التي تحسن قراءة لحظتها تملك فرصة أكبر في صناعة مستقبلها. فالتاريخ، كما تذكّرنا هذه الصفحات، لا يتوقف عند حاكم، ولا ينتهي عند هزيمة.

تعريف بالكتاب

يجمع هذا الكتاب ستة وعشرين مقالاً نُشرت في موقع «عربي21» بين يناير ونوفمبر 2026، ويقدِّم قراءة تحليلية للتحولات التي شهدها العالم العربي والنظام الدولي خلال عام مضطرب امتلأ بالحروب والأزمات وإعادة تشكل موازين القوة.

ويتناول الكتاب قضايا متعددة، من الحرب علي إيران وأمن الخليج، إلى القضية الفلسطينية، ومصر والدولة والسلطة، والإعلام وصناعة الوعي، وأسئلة الهوية والتغيير.

ولا يكتفي الكتاب برصد الأحداث، بل بربط بينها ضمن سؤال مركزي: ما العلاقة بين القوة والشرعية في عالم يتراجع فيه الخطاب الأخلاقي وبتصاعد فيه منطق الغلبة؟

إنه كتاب في التفكير السياسي، يجمع بين المتابعة اليومية وعمق التحليل، وينحاز إلى الحرية والكرامة وبناء الدولة العادلة.

أحمد هلال

